



PROVISIONAL
A/PV.2255
3 October 1974
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

المحضر العرفي المؤقت للجلسة الألفين والمئتين والخمسة والخمسين

المعقودة بالمقر بنيويورك

يوم الخميس، ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ الساعة الثالثة بعد الظهر

الرئيس السيد بوتفليقة (الجزائر)

شيم السيد انجليس (نائب الرئيس) (الفلبين)

— مواصلة المناقشة العامة (١)

الكلمات أُلقيت من :

السيد أريكيو (نيجيريا) السيد آلون (اسرائيل)

السيد زيريو (فولتا العليا) السيد انجي (غامبيا)

السيد شيفيل (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد خالد (السودان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطاوعة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطاوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات العملية . كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

البند ٩

. مواصلة المناقشة العامة

السيد أريكيو (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) ، نيابة عن وفد نيجيريا ، أهنيكم
لا انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان انتخابكم هو
اعتراف ملائم بما تتميزون به من خصائص كرجل دولة ودبلوماسي عالمي ، ومحارب من أجل الكرامة
الانسانية ، وأهم من ذلك فان انتخابكم يرمز الى اعتراف عالمي بدور الجزائر وبدور رئيسها المحترم
فخامة الرئيس هواري بومدين في الكفاح من أجل المساواة وحق تقرير المصير والكرامة الانسانية ،
وانه لتوافق سعيد أنكم ترأسون هذه الدورة الشائكة والتي سوف تواجه بضرورة قيامها بعمل
المتابعة لتنفيذ قرارات الدورة السادسة الخاصة والتي عقدت بناء على مبادرة من رئيس
بلدكم العظيم .

ان الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة والتي كرسنا كليا لمسألة المواد الخام والتنمية
كانت تتويجا للاهتمام العالمي بالكوارث التي تنأوى عليها احتمالات النظام الاقتصادي العالمي
الراهن ،

في ذلك الاجتماع قيلت كلمات مسورة عن اصرارنا الموحد للعمل بسرعة من أجل اقامة نظام
اقتصادي عالمي جديد مبني على المساواة ، والمساواة في السيادة واعتماد الدول على بعضها
البيعض ، والمصالح المشتركة والتعاون بين جميع الدول ،
وذكرنا حينذاك أن البلاد النامية التي تشكل ٧٠٪ من سكان العالم ، تحقق فقط ٣٠٪
من الدخل العالمي ، وأعلنا أنه من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية في كل بلد ، فان لكل
دولة الحق في ممارسة الاشراف الفعال عليها واستغلالها ، وانه لا يجب ان تتعرض أية دولة
لأي ضغوط اقتصادية أو سياسية للهيمنة دون ممارستها الكاملة لهذا الحق الذي لا ينكر ، واعلنت
الدورة الخاصة الحاجة لتنظيم الاشراف على نشاطات المؤسسات المتعددة الجنسيات ، وذلك
باتخاذ خطوات لصالح الاقتصاد القومي للبلاد التي تعمل فيها مثل هذه المؤسسات المتعددة
الجنسيات ، وذلك على أساس السيادة الكاملة لتلك البلاد .

ومن بين المسائل الأخرى ، فان الدورة الخاصة أعلنت أنها تؤيد اقامة علاقة عادلة ومتكافئة

بين أسعار المواد الخام ، والسلع الأولية ، والبيضات المصنعة التي تصدر من البلاد النامية ، وأسعار المواد الخام والسلع الأولية والبيضات المصنعة ، والسلع الأساسية والمعدات التي تستورد ها بغية تحقيق تعسن مضطرب في شروط التجارة غير المرضية والتوسع في الاقتصاد العالمي .

لقد اتخذت هذه القرارات في نيسان / أيار / ابريل ومايو عام ١٩٧٤ ، باعتبارها أساس لاقامة نظام عالمي اقتصادي جديد ، الا انه بعد ذلك بستة شهور فقط ، فان بعض البلاد التي اشتركت في اتخاذ هذه القرارات تريد الآن أن تلغي الاعلان التاريخي بشأن انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، واحدى السلع الأساسية وهي النفط الخام اختصوها بأنها الشريفة في المجموعة ، والبلاد المنتجة للبتترول توصف في هذه الجمعية على أنها المسببة للتخضم العالمي ومحاطمة للاقتصاد القومي للبلاد النامية ، بينما يتحدثون عن استخدام القوة لخفض أسعار البترول ، أليس محزنا أن المجتمع الدولي يواصل استخدام وسائل أوائل القرن التاسع عشر لحل المشكلات العالمية في أواخر القرن العشرين ؟

ومما لا شك فيه أن سعر النفط ازداد سبعة أضعاف ، ولكن بنفس النسبة ازدادت أسعار القمح والسيارات والصلب والأسمت وكل الآلات والمعدات الألكترونية ، ومن هنا فاني أقول لأولئك الذين يقولون أنه اذا خفضت أسعار البترول فانه سوف يمكن الحد من التضخم ، بأن هذا يعني ان البلاد المتقدمة صناعيا ليست على استعداد لتقديم أية تضحية في مستوى المعيشة العالي لشعبها ، من أجل تشجيع تنمية البلاد النامية ولضمان انسياب الموارد الحقيقية لتلك البلاد ، ونحن لاننكر ان البلاد النامية التي لا تنتج البترول هي أقل البلاد مقدرة على دفع العملات الأجنبية المطلوبة لأسعار البترول المرتفعة ، وهذا هو السبب بعينه الذي من أجله جرت مشاورات كثيرة في الشهور الأخيرة ، بين بلاد العالم الثالث بغية الوصول الى اتفاقيات للمساعدات المتبادلة ، ومن أجل انشاء أو قيام تسهيلات خاصة لمساعدة البلاد التي تضررت أكثر من غيرها ، ومن هنا فان البلاد المنتجة للبتترول مثل بلدى - وعلى الرغم من احتياجاتها في التنمية - تستجيب الى النداءات العالمية لتقديم مساعدة متعددة الأطراف للبلاد التي تضررت أكثر من غيرها .

لقد اعترفت الدورة الخاصة بدور المؤسسات المتعددة الجنسيات في تشكيل نظام اقتصادي

عالمي جديد ، ووند نيجيريا كان يأمل في أن تقدم اقتراحات في هذه الدورة لاصلاح سياسات وأساليب المؤسسات المتعددة الجنسيات لتمكينها من المساعدة في تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وانا أخذنا هذه السلعة التي أشير اليها بطريقة خاطئة ، وهي النفط الخام ، تعلم أن المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تسيلر على صناعة النفط ، تعتبر الحكومات القومية مسؤولة عن ذلك ، الا أنه من المعلوم جيدا أنه أمام كل دولار تكسبه البلاد المنتجة للبترول فان شركات النفط تكسب ما بين ٧ و ١٠ دولارات ، والحكومات القومية غير قادرة على الحد من مكاسب هذه الشركات أو السيطرة على ذلك ، لصالح مواطنيها ، أليس ذلك مشكلة؟ ان هذه المشكلة تحتاج الى تعاون عالمي في الازم المتحدة لحلها .

بعد هذا فاني أود أن أسأل ، عن الكيفية التي نقيم بها علاقات عادلة ومتكافئة بين أسعصار المواد الخام والمنتجات الأولية والبضائع المصنعة ، فإذا كنا لا نستطيع أن نرتقي برؤيتنا فوق الأسفار العالية للنفط ، فان وفد بلادى يأمل أن تكرر هذه الدورة جزءا كبيرا من جهودها ، لكي تحصل على تنفيذ اعلانات الدورة الخاصة السادسة ، لأنه وفقا لما قاله سكرتيرها العام وأقتبس ما قاله أنه " ليس هناك شك في أن الطبيعة ونوعية حياة الأجيال المقبلة على هذا الكوكب تتوقف كما لنم يحدث من قبل على قدرة المجتمع الدولي ، على التعاون ، ولكي يخلد بفاعلية من أجل المستقبل ولصالح الجميع " .

ان الأثر الكامل للدورة الخاصة ، التي سعت الى وضع العلاقات الاقتصادية العالمية فسي المارها السليم سوف يستغرق سنوات عديدة ، ولكنني أريد أن أؤكد لكم الآن ياسيدى الرئيس ، أن حكومة نيجيريا ، تأخذ بمنتهى الجدة الاصرار الجاد لأعضاء الأمم المتحدة لكي يعطوا من أجل اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، وبرنامج العمل الذى تمت الموافقة عليه في الدورة الخاصة ، شرح الخبايا العريضة لما يجب أن نفعله من أجل اقامة هذا النظام الاقتصادي الجديد ودعا المجتمع الدولي لكي يستبدل الهياكل البالية للعلاقات الاقتصادية العالمية ، بنظام مبني على الاعتراف الكامل باعتماد الدول على بعضها البعض ، والاحترام المتبادل لمصالح جميع الأطراف ، ولتحقيق ذلك يجب أن نتعلى بالحكمة السياسية لا دراك الحاجة الى التغيير فسي التفكيرنا ، وحتى يفتاد أولئك الذين كانوا يحلون المشاكل على وهم أن يدركوا الأمانى المشروعة للآخرين .

ان التضخم ، والمعجز في المواد ، هي مشكلات حقيقية يجب أن نعالجها متعاونين وبسروح من الواقعية والتفاهم المتبادل واضعين في أن هاننا أننا نعيش في فترة تحول وأن فترة التحول هذه تقترن أحيانا ببعض المضايقات ، ويجب أن نتعلم كيف نتكيف معها ويجب أن نعالج هذه المضايقات عن طريق التعاون وليس بالمواجهة .

ان فترة التحول لم تكن جلية كما هي فى قارة أفريقيا فى العام الماضي ، ففي حوالى مثل هذا الوقت من العام الماضي ، فان شعب غينيا - بيساو عن طريق مثليه الشرعيين مثل - حركة ال " بى . أ . آى . جي . سي .) (I. G. U.) أخذوا مصيرهم بأيديهم ، وأعلنوا استقلالهم ، ويسعدنا اليوم أن جمهورية غينيا - بيساو هي عضو يفخر بعضويته فى الأمم المتحدة

وبذلك أوفوا بالرسالة التي بعثها رئيس دولتي جنرال يعقوب جيون الى رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٧٣ وقال أنه في خلال ثلاث سنوات من ذلك التاريخ ، يجب أن يتحرر بلد افريقي واحد على الأقل ، من أغلال الاستعمار ، ان روح التحرر ، قد اكتسبت قوة دفع أكثر مما كان مقدرا لها في عام ١٩٧٣ ، ويسعدنا أن نلاحظ التحول الذي حدث في موزامبيق ، والذي أدى الى اقامة حكومة من المواطنين في هذا البلد ، تعمل على تحقيق السيادة الكاملة في عام ١٩٧٥ ونحن نصلي لله أن تنجح الجهود التي تبذل للمصالحة في أنجولا بحيث تؤدي الى حصول هذا البلد على سيادته في وقت قريب .

ان حكومة وشعب نيجيريا تهنيء حركات التحرير في هذه البلاد للتضحيات التي قدموها وللمنجزات التي حققتها ، وأود أن أسجل أيضا تقدير حكومة بلادي للشجاعة وحكمة جماهير الشعب البرتغالي في ادراكها ان الحرية التي فقدوها منذ زمن طويل تقترن بتحرر شعوب جنوب أفريقيا، والذين كانوا طوال . ٥ سنة ضحايا للسياسة السياسية ، عن طريق زمرة فاشية في البرتغال .

وأود أن أهنيء أيضا الحكومة البرتغالية الجديدة لتقديمها التأييد الحازم لحكومة موزامبيق الجديدة ، وذلك لا حياط انقلاب الأقلية في ذلك البلد ، ونأمل أن الدرس الذي يستفاد من تصرف الحكومة البرتغالية ، لن يفقد من جانب حلفائها القدامى .

ان هذه التطورات في المناطق التي كانت تحتلها البرتغال يجب أن تعطي هذه المنظمة ارتياحا عظيما ، ان التأييد الذي قدمته الأمم المتحدة لأفريقية وحركات التحرير الأفريقية كان لازما من أجل التصفية النهائية للامبريالية البرتغالية في أفريقيا ، ومع ذلك فمازلنا في حاجة الى اليقظة لضمان ان العناصر الرجعية القليلة في كل من البرتغال وفي أنجولا وموزامبيق ، لن يسمح لها لكي تعيد التيار الى الوراء أو تبالي من عملية تصفية الاستعمار في المستعمرات البرتغالية ولكن للأسف فان ناميبيا مازالت باقية في أغلال الاحتلال غير الشرعي من قبل جنوب أفريقيا ، ان الوحشية المنظمة التي تمارس ضد السكان الأصليين في ناميبيا بأمل تحطيم كفاحهم من أجل الحرية ، لا يمكن أن يدانيها الا الفظائع التي ارتكبتها النازية في النصف الأول من هذا القرن ، والى متى تراقب الأمم المتحدة هذه الفظائع ، وهي مكتوفة الأيدي ؟ ، والى متى لا تستطيع المنظمة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأكيد سلطة الأمم المتحدة على ناميبيا ؟ .

ولا أعتقد أنه يوجد هنا من يتشكك حتى الآن في عدم رغبة نظام حكم (فورستر) في الانسحاب بهدوء من ناميبيا . لذلك ، ومالم تكن هذه المنظمة على استعداد للتساهل في استيلاء جنوب إفريقيا بطريقة غير شرعية على ناميبيا - فإنه يجب اتخاذ إجراء سريع وحاسم الآن لانتهاء استمرار تحدى جنوب أفريقيا لسلطة الأمم المتحدة على ناميبيا .

وكما هو الحال في ناميبيا ، نجد نفس الحال في زمبابوي ، فالوقت ليس في صالح دكتاتوريات الأقلية البيضاء .

وان المرء ليصلي من أجل أن تختار الأقليات البيضاء في كلتي المنطقتين البديل الآخر ، وهو التعاون ، في مجتمع متعدد الجنسيات ، قبل أن يأتي الطوفان .

قبل أن أختتم ملاحظاتي حول تصفية الاستعمار ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أهني العضوين الجديدين الآخرين في منظماتنا بمناسبة انضمامهما إلى عضوية الأمم المتحدة ، وانضمامهما إلى ميثاق الأمم المتحدة ، وأشير بطبيعة الحال إلى جمهورية بانجلاديش الشعبية وجمهورية إندونيسيا ، وكلاهما تشتركان مع بلدي في عضوية منظمة أخرى واسمعا لي أن أؤكد لهما أننا هنا وفي أي محفل آخر فإن بلادى سوف تعمل بالتعاون وثيق معهما لتحقيق التفاهم العالمي والتعاون الدولي .

إن الهدوء النسبي في الشرق الأوسط ، منذ وقف إطلاق النار بعد معركة تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٣ ، قد ولدت انابعا بأن النزاع في الشرق الأوسط يمكن أن يحل الآن عن طريق اجتماع في جينيف بين الدول الكبرى والأطراف المتنازعة ، وأنها البلاد الصغيرة في العالم ليس لدينا دور تلعبه فيما عدا دور المهاتف لقادة لحمة القوة التي تسمى أزمة الشرق الأوسط . وإذا كان المهاتف وحده للاعبين ، وليس أكثر من ذلك ، يمكن أن يحقق السلام الحقيقي في المناقشة ويضمن هدوء البال لشعوب المناقشة الأفريقية ، فإن بلادى ليسعد بها أن تفضي ذلك ، ولا شيء أكثر من ذلك ، ولكن لسوء الحظ فإن هذا الموقف مبني على زيف ، لهذا فإن وفد بلادى يرحب بإدراج قضية فلسطين في جدول أعمال هذه الدورة ، واتاحة الفرصة لاجراء مناقشة كاملة حول ما يفهمه المجتمع الدولي ، بتعبير استعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين والواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٦٧ ، وعلاوة على ذلك فإن الجمعية العامة يجب أن تعلن رأيها بما هو المقصود بإعادة الأراضي التي تحتلها إسرائيل نتيجة لعرب ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، إلى العرب ، لقد كنا نعتقد أن هذه العبارات تعني ماتعنيه ، ولكنها تعرضت لتفسيرات مختلفة ، وما لم يمكن التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن معنى القرار رقم ٢٤٢ فإن شهورا من الاجتماعات في جينيف ، لن تحقق حلا لأزمة الشرق الأوسط ولن تقربنا من هذا الحل ، لا يجب أن ننخدع بأي حل لا يأخذ في الاعتبار سلامة ووحدة أراضي وسيادة الشعوب العربية من ناحية ، والاعتراف بوجود إسرائيل كأمة مستتبع أن تسهم نحو اقرار السلام من ناحية أخرى .

أما بالنسبة للفلسطينيين ، فإن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يرضى إلى مالا نهاية ببقائهم

لا جنسين ، فأربعة ملايين شخص أصبحوا بلا ديار نتيجة للكفاح في بلادهم ، ولا يمكن أن يعيشوا هكذا دون هدف ودون أمل ، هذه هي القضايا التي يجب أن تحل وتسمى في جينيف .
وهذه هي القضايا التي يجب أن تعلن الجمعية العامة رأيها فيها كإرشاد لأولئك الذين سوف يجلسون على مائدة المفاوضات في جينيف .

ان الإشارة الى الموقف في الشرق الأوسط ، تستدعي الانتباه بالضرورة الى دولة جزيرة قبرص البائسة ، فمهما كانت الأحوال أو الأعمال الصاعقة من جانب الأطراف التي اشتركت في تأسيسها هذه الجزيرة ، فنحن في نيجيريا مقتنعون بأن قبرص يجب أن تتكهن من مواصلة بقائها كدولة غير مقسمة ذات سيادة ، وان المواليين في دولة قبرص ذات السيادة ، يجب أن يتعلموا كيف يعيشون معا تحت حكومة واحدة ذات سيادة .

ان أية ترتيبات قد يتخذها شعب قبرص لضمان استقرار ووحدة وسلامة أراضي بلاده هسي أمر من شعونه الداخلية ، ويأمل وفد بلادى أن تستغل الأمم المتحدة سلطاتها لضمان استقلال ووحدة وسلامة أراضي قبرص .

ان احداث الاثنى عشر شهرا الماضية ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية ، تدل أكثر من أى وقت مضى ، على أنه لم يحدث في تاريخ البشرية من قبل أن تمس قرية قد استخدم كما ينطبق على العالم الآن ، لذلك يجب أن ندرك أن (قرية) العالمنا اليوم ، قد أصبحت صغيرة جدا فالسلام في العالم لا يتجزأ ، كما لا يتجزأ مصيره ، ونحن نعيش في أوقات تتناوب على تعديلات وهي فسي نفس الوقت تقدم لنا المزيد من الفرص ، لمواجهة هذه التحديات ، وبالرغم من مظاهر الضعف فيها فان منظمة الأمم المتحدة هي من أعظم ما خلقه الانسان ، وهي تتبج لنا منبرا فريدا من أجل المحافظة على السلام العالمي والتقدم العالمي ، لذلك يجب على جميع الأمم الأعضاء قوبها وضعيفها ان تمارس ضمير النفس السياسي اللازم لتكييف هذه المنظمة وقواعدها بما يتمشي مع الاحتياجات الحالية للدول .

واسمحوا لي أن أنهى كلمتي بتوجيه التحية للسكرتير العام لأن شجاعته وشموهه بالمسؤولية قد مكنتنا من تجنب الكارثة بعد الكارثة خلال الاثنى عشر شهرا الماضية سواء كان ذلك فسي الشرق الأوسط أو في منأقة الساحل أو في جنوب افريقيا أو في قبرص .

واسمحوا لي أن أضيف تعاطف بلادى مع ضحايا الكارثة التي ألمت بهندوراس وبيرو .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) ، قيل أن أعلي الكلمة للمتحدث المقبل ، أود أن استرعي اهتمام الجمعية العامة الى مسألة تتسم بأهمية كبرى ، بالنسبة لتنظيم جلساتنا ، فلم يكن من الممكن في عدة مرات أن نبدأ الجلسات في الساعات المقررة لسبب أو لآخر ، وقد يكون ذلك راجعا الى قلة عدد الوفود الحاضرة ، وانني اعرف أن هناك التزامات اجتماعية لا يمكن التنصل منها ، كما أدرك تماما الصعوبات التي تصادفها الوفود ، ولا سيما الوفود قليلة العدد ، غير أنني أود أن أدعو الوفود الى أن تبذل أقصى ما في جعبتها من أجل حضور ممثليها في القاعة في الساعة المحددة بالنسبة لافتتاح كل جلسة ، وان ذلك سوف يمكننا من ان نستخدم على أفضل نحو الوقت المتاح لنا، وسوف يسهل سير هذه المناقشات العامة الهامة ، وانني آسف لأن أذكر بقاعدة مبدئية للعمل ، وانني أحرص منذ الآن على أن أشكر السادة الوفود لتعاونهم الودى .

السيد /زيريو (فولتا العليا) (الكلمة بالفرنسية) ، سيدى الرئيس ، نظرا لأنني آخذ الكلمة للمرة الأولى أمام هذا الاجتماع الموقر ، فانني أحرص أولا على أن أؤكد دون ما ، أن أمة فولتا العليا تعهدت بأمرارها بالوقوف الى جانب جميع الدول الممثلة هنا والى الاضلاع بالمسئوليات المشتركة الواقعة علينا ، ألا وهي تحرير الانسانية ، ليس فحسب من شبح الحرب ، ولكن أيضا لكي نوفر للأجيال الصاعدة عالما قائما على العدل والرخاء ، ولكن اسمحو لي أولا ياسيدى الرئيس ، أن أضم صوتي الى التهناني الحارة التي وجهت اليكم بمناسبة انتخابكم الباهر رئيسا للدورة التاسعة والعشرين ، ان قرار جمعيتنا بأن عهد اليكم بقيادة أعمالنا يعد اشادة كبيرة بصفاتكم الممتازة كدبلوماسي محنك ، ويعد اشادة بأفريقيا كلها ، وبالجمهورية الديمقراطية الشعبية جمهورية الجزائر بلادكم .

ان التجربة الهائلة التي تعيّلون بها عمل الأمم المتحدة والاقتدار الذي يعترف به لكم ، يؤهلانك بصفة خاصة لرئاسة مناقشات هامة ، وهي مناقشات الدورة التاسعة والعشرين هذه ، ان تهنائنا الحارة لتتجه أيضا الى الأعضاء الآخرين في المكتب وليس هناك من شك فى أن كفاءة الفريق الذى شكل على هذا النحو الى جانب بعد نظره وحكمته ، وقدراته التوفيقية يشكل ضمانا للنجاح فى أعمالنا ، ان امتناني العميق أيضا ليووجه الى السيد ليوبولد وبينيتيس

الذى جسد دائما طيلة الدورة السابقة والدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة الحكمة والحنكة التي مكنت من المضي باعمالنا الى نجاح ، واننا نعبر له هنا عن امتناننا ، وان خبرته الكبيرة كانت موضع اعجابي وتعاطف الجميع .

ان وفدى يود أن يشيد أيضا بصفة خاصة بالسيد الأمين العام ، كورت فالدهايم ، الذى كان دوره في السعي الى السلام بين الأمم وسعيه الي ايجاد حلول لمشكلات الدول الفقيرة ، مادة لا عجبنا الكبير ، لقد رأيناه في الميدان حيثما تتطلب الظروف ذلك ولا سيما في أفريقيا المريضة بالجوع وبالا استعمار وبالتخلف وبالتفرقة العنصرية ، رأيناه يساهم بفاعلية في السعي وفي البحث عن أدوية لكل هذه الآلام .

ان أسرتنا قد نمت وكبرت بعد أن انضم اليها ثلاثة أعضاء جدد ، وأود أن أتوجه اليهم هنا بتهاني الحارة .

ان وفدى يود أيضا أن يشيد بحماس بوجود أعضاء كرام من شعب غينيا بيساو اليطل بيننا هنا ، ان القضية النزيلة التي دافع عنها ودفع ثمنها حياته بذكاء وشجاعة وصمود ، والتي خاضها وقادها أميلكار كابرال ، ثم الذى تابع بعده شقيقه لويس كابرال ، تجسدت اليوم في الواقع ، وهذا مما يثير اغتباط أفريقيا كلها ، وجميع الأمم المحبة للسلام والعدالة ، والى أشقائنا غينيا بيساو ، الذين كتبوا بد مهم واحدة من أمجد صفحات التحرر في افريقيا ، توجه فولتا العليا هنا تهانيها الحارة ، واننا نحيي أيضا وجود وفد بنجلاديش بيننا ، انه يمثل أمة كانت شجاعتها وحكمتها سببا في الحوز على اعجابنا ، واننا على يقين من أن وجودها بيننا سوف يسهم كثيرا في حل كثير من المشكلات التي يواجهها عالمنا .

وأود أيضا أن أعبر عن تهاني الحارة لصاحب السعادة رئيس وزراء غرينادا ، وكذلك الوفد الكبير الذى يقوده ، واننا نطلب اليه أن ينقل الى شعب غرينادا والى حكومته تمنيات السلام والرخاء .

ان أهمية هذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمتنا لا تخفى على أحد لأنها تأتي عند متحول حاسم في شواغلنا .

لأنها تأتي أولا في عصر أصبحت تدرك فيه الانسانية ضعف وجودنا الذى يبدد ومهددا ما بين

يوم وآخر، سواء بسبب العجز في الغذاء أو بسبب الأخطار الدائمة التي يشكها سباق التسليح أو مواجهة التنمية بين بعض الأمم .
وكذلك أيضا لانها تدرك حدود عالمنا ، الذي أصبح التكافل بين أعضائه يطرح نقطة عرجة للتعايش والتسامح ، وبعد ذلك فان هذه الدورة التاسعة والعشرين تأتي في لحظة تحس الأمم صغيرها وكبيرها بضرورة اقامة علاقات متكافئة ، وعلى أية حال ، فان المعركة الاقتصادية التي تخوضها الان البلاد النامية تعني أنها ليست مستعدة لأن تظل الشركاء الفقراء في التنمية ، ان الدورة الطارئة لمنظمتنا والقرارات الصادرة بشأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وبرنامج العمل الذي انبثق عنها تدل على ضرورة هذا التحول في العلاقات الدولية بأسرع ما يمكن .

ولكننا بناءً على هذا التحديد للعلاقات الدولية، لا ننتظر السعجزة، كما أنه من العبث ان نقسيم سياسة التنمية الوطنية على المساعدة الدولية، لأنهما اعمامتغير بتغير الظروف، ان النضال الذي نخوضه منذ الاستقلال ضد التغلف قد زاد يقيننا من ذلك، واننا ان نؤمن بهذه الخلفية فان فولتا العليا تخوض من الآن معركة التنمية،

نحن الآن في عصر التكافل والدول الفتية ينبغي ان تقيس للمرة الأولى المسؤوليات الكبرى التي خلفها لها الاستعمار، لقد وجدت نفسها تعاني من مشكلات كانت تتوقعها بالفعل ولكنها لم تكن على مستوى مجابتهما، وكان عليها في نفس الوقت وبامكانيات محدودة أن تفكر وأن تحل مشكلات معقدة للغاية مثل مشكلة التنظيم السياسي والاداري الملائم، ومشكلات التنمية الاقتصادية والتعليم والهيكل الاجتماعية،

وأمام هذه المشكلات ذات التعقيد الذي لا مثيل له، فان الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة، ونظرا لطابعهم كبلاد متخلفة، عليهم أن يقدروا الدليل على كثير من الواقعية والحكمة، وعليهم أن يقيموا مثلهم العليا على الحقيقة الكبرى القائلة، بأن أية تنمية دائمة تتطلب ادارة مسؤولة وأمينه ومخلصة من أجل المصلحة المشتركة، ان تنظيم جميع القوى الحية من أجل القيام بالابحاث العاجلة التي من شأنها أن توفر الرفاهية لشعبها ينبغي أن تكون دائما في فكرها، ان الفساد الاداري، والبطالة غير المبررة ولمدة طويلة، والمحسوبية والتبذير، والتفرقة، ان كل ذلك اذا ما توجه أيضا تعد الشرور التي تحيط بمجتمعاتنا، وعلى هذا النحو فمنذ فجر الاستقلال فانه يتعين على الدول الجديدة صاعبة السيادة بأن تكون لديها هذه العقلية من أجل بنائها الوطني، وجملته القول فانه يتعين عليها ان تكون لها مبادئ اخلاقية ثابتة وراسخة بالنسبة لتنميتها، وعلينا أن نكون أمناء مع أنفسنا وان نعترف بأنه للأسف الشديد، ففي مجال هام مثل مجال التنمية الوطنية، فان بعض الدول الفتية لم تستطع أن تثبت بعد، ان الاخلاقيات يمكن أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة، ويمكن ان تقوم بدورها التقني، والخطأ في ذلك يعود أساسا الى القادة الجدد، الذين رأوا حينذاك بلادهم، تتعرض للمضاربات المضادة الناجمة عن ادارتهم السيئة للشؤون العامة.

وماسمي بموجة الانقلابات العسكرية يفسر بالضرورة إعادة التصحيح، على أثر تدهور المواقف الداخلية وتخلف بعض المسؤولين السياسيين عن مسؤولياتهم، وفي فولتا العليا فان الثورة التي قامت

في ٣ كانون الثاني /يناير ١٩٦٦) تضمنت لهذا المطلب، وأمام عدم فاعلية وفساد الرجال السياسيين الذين كانوا في ذلك الوقت ، فان هبة شعبية حولت السلطة الى الجيش
 كانت القوة معها هي التي تستطيع حينذاك الدفاع عنهم ، ازاء القادة الفاسدين ومن المؤكد ان هذا التغيير في النظام انضم كذلك للانقلابات العسكرية السابقة ، وكان على الجيش ان يعيد النظام الى الشؤون العامة التي اضطرت ، وعاونه في ذلك الشعب في هذا العمل الاصلاحى .
 ولكن أيا كانت الأحكام والمواقف التي نجمت عن ذلك فان الأمم ذات النوايا الطيبة اكتشفت برضا تام أن يوم ٣ كانون الثاني /يناير سنة ١٩٦٦ عمل الى فولتا العليا حكومة وزعماء سياسيين عقدوا العزم على أن يثبتوا أنه في مجال هام مثل مجال التنمية الوطنية فان الاخلاقيات ينبغي ان تلعب الدور الذى يقع عليها .

ان حكومتنا آنذاك قامت بجهد قوى من أجل الرقي بالتنمية المنسقة للجمهورية الفتية ، فعملت على اصلاح الموقف المالي وصفت الديون العامة وأعدت الثقة الى عالم الأعمال واتخذت من الاجراءات ما يؤدي لرفع الأجور ، وأسهمت اسهامات وطنية كثيرة ، وخفضت من نفقات الدولة ، وفي قليل من الوقت ، فان العالم شهد وهو معجب بذلك ، بالتصحيح المالي الذى يجرى في فولتا العليا ، وعلى أساس هذه المكتسبات السياسية والاقتصادية ، زدنا فولتا العليا بمؤسسات ديموقراطية وبرلمانية .
 مكنت جميع الاتجاهات من أن تعبر عن نفسها لكي تبني أمة ناضجة سياسيا من أجل معركة التنمية .
 وكما يقول المثل ان العادة طبيعة ثانية ، ذلك لأنه سريعا ما تضيع الاهداف ، وهكذا ضاعت أيدى ثورة ٣ كانون الثاني /يناير ١٩٦٦) ، ولقد نتج عن ذلك أزمة سياسية خطيرة ، لم يكن لها أن تترك أولئك الذين يقفون بترصدون الأحداث دون اكتراث ، وفي الوقت الذى كانت تجتاز فيه بلادنا المرحلة الصعبة في تاريخها ، وفي الوقت الذى كانت تواجه فيه هذه الكارثة وهي القحط ، وفي الوقت الذى كان فيه الرأي العام الدولي يدرك مأساتنا ويعبى نفسه لدعنا أدبيا وماديا كان من غير المقبول ان تترك فولتا العليا تعيش في اللا وعي وتتورط في خلافات داخلية عميقة .

ان رئيس الجمهورية ورئيس القوات المسلحة كان موضوعا أمام هذه المعضلة ، فاما أن يترك الأزمة تدور دون ما حل على الأمد القصير ، مع احتمالات الخطر التي يحتويها ذلك من انقسام البلاد الي ، وتبديد طاقات الأمة ، أو أن يقوم بدوره كحكم وأن يتدخل من أجل انقاذ المؤسسات واعادة

الثقة الى السكان العاملين ، والتذكير بأهداف ثورة ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٦٦ .
وفي هذه الفترة التي تتساءل فيها كل أمة على مستقبلها ، وفي اللحظة التي يكون فيها القلق
الاقتصادي والتضخم الهائل والاضطراب النقدي يمنع الأمم من أن تبني ، ومن ان تتصدى لمستقبلها
بأسرع ما يمكن ، فانه لم يكن هناك بد من الاختيار ، واضطلع رئيس الجمهورية الجنرال سانجوري
لاميزانا ، بدوره كحارس للأمن ، ووضع للنهية لكل هذه المناورات السياسية واستولي يوم ٨ شباط
سنة ١٩٧٤ على السلطة ، واتخذ قرارا بوقف الدستور وحل الجمعية الوطنية وطارد الحكومة ، وأقيم
محل هذه الحكومة حكومة تجديد وطني تتكون من عناصر شابة مدنية وعسكرية معروفة بأمانتها
وجدديتها في العمل ولجنة استشارية وطنية ، من أجل التجديد ، كونت من جميع الطبقات الاجتماعية ،
وكان عملها الأساسي هو تذكير الحكومة بصفة مستمرة باحتياجات السكان ، ومن المؤكد ان البعض قد
يأسف لأن فولتا العليا لم تقبل التحدي حتى النهاية ، وهو تحدي الديمقراطية البرلمانية ،
ونظام الأحزاب ، وقد يعرب البعض عن اغتباطهم ، لأن يروا في هذه الأحداث استجابة لآرائهم
القائمة على الحجج التبسيطية ، وأيا كان الأمر فاننا لانأسف لهذه التجربة ، ولكن هناك اختيار عاجل
لا بد ان نقوم به ، وفي الخطاب التوجيهي العام الذي ألقاه رئيس الجمهورية شرح فيه هذا الاختيار
وانني أنقل هنا عنه :

" أن الجيش دون أن يكون منبعها للحرية الديمقراطية ، لا يمكن أن يسمح لنفسه بأن يشهد كمتفرج غير واع ، موت بلادنا من أجل ارضاء صيغ عتيقة بالنسبة لجميع أولئك الذين يؤمنون بالديموقراطية ، وتلك نهاية ما اقتسبته عنه ،

ولكن في فولتا العليا تذوق المواطنون لذة الديمقراطية ، وهم مصررون على الابقاء عليها ، ولهذا السبب فانه كان أكثر من ضروري ، أن نضمن في المؤسسات الجديدة كافة الحريات الديمقراطية التي نعتزبها ، والتي أمكن التوصل اليها يوم ٣ كانون الثاني /يناير سنة ١٩٦٦ (يوم ٨ شباط /فبراير سنة ١٩٦٤) يسجل ان مرحلة تاريخية جديدة في وعي شعب فولتا العليا ، ذلك لأنه التاريخ التاريخي الذي أقام مؤسسات جديدة ليس من شأنها فحسب أن توفر التعبئة العامة للسكان العاملين ، ولكن تمكنهم أيضا من التنمية السريعة والمنسقة ، وبعبارة أخرى فان فولتا العليا دخلت في فترة التجديـد عفا ،

ولكن ماهو التجديد في فولتا العليا ، ان التجديد يعني نهاية عصر كانت فيه المزايدة السياسية والديماجوجية ، هما السلاحان الوحيدان للدمركة من أجل الحصول على السلطة ، وهو يعني أيضا نهاية عدم الاكترات الجماعي ، وهو يعني أيضا اقامة سياسة وطنية حقيقية للتنمية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، تربي الى اعادة تشكيل وجه فولتا العليا ، في اتجاه يلتقي بشخصيتها ، وجملته القول فان التجديد هو أيضا اخلاقيات أكثر منه برنامج .

وفي الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية الجنرال لاميزانا يوم ٢٣ شباط /فبراير سنة ١٩٦٤ (عدد الاتجاهات الكبرى لهذا الاطار الجديد للعمل فقال ، وانني هنا انقل عنه :

" يتعين علينا بكافة الوسائل أن نهز هذا الجمود لكي نوقف الانسان في فولتا العليا حتى يستعيد حيويته وكافة قوى شراء فكره ، وبهذه الشروط نستطيع ان نكون في وضع يمكننا من ان نشكل جبهة من أجل النضال ، ونستطيع ان نعالج القصور في الجوانب الفنية والمالية ، على قدر امكانياتنا من أجل انتهاج سياسة ارتقاء اجتماعي ، مازلتنا في حاجة لتحديد معالمها فسي بعض النواحي ، واعادة بناء نظامنا التعليمي ، الذي كان عدم تكيفه مع الأوضاع الحالية سببا في وجود كثير من المشاكل ، وتحديد سياسة تصنيع تتمشى مع مصالح الامة . والارتفاع بمستوى تراثنا الثقافي والوطني ، وباختصار علينا ان نتصور أن نقوم بكل عدل من شأنه ان يؤمن التنمية الاقتصادية والرقى الاجتماعي والثقافي للأمة في فولتا العليا " ، وتلك نهاية الاقتباس .

ان التجديد اذن هو أولاً سياسة تتمشى مع امكانياتنا ، وهي سياسة تقوم اساسا على الوحدة والعمل والعدالة ، ولكننا ندرك تماما أنه بالرغم من نوايانا الطيبة فان هذا الشعار الثلاثي لا يأتي ، وكما قال ذلك السيد رئيس الجمهورية في خطابه الذي توجه به يوم ٢٣ شباط / فبراير سنة ١٩٧٤ (هو أنني هنا انقل عنه :

ايا كانت الرغبة في النجاح ، فان فولتا العليا لا تستطيع بمفردها ان تقضي على كافة صعوباتها العديدة ” .

ولهذا السبب ، فان السياسة الخارجية لبلادنا ، تود لنفسها أن تكون تكلمة ضرورية لجهودها في التنمية ، ان هذه السياسة الخارجية تخضع أساسا للمبادئ الأساسية التالية :

الاحترام المشترك للسيادة والوحدة الأراضي ، كما ورد ذلك في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ،

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، عدم الامتياز أى المساواة في العلاقات الدولية ، ان المساعدة التي قدمت الى فولتا العليا من جانب الدول الصديقة والمنظمات الدولية ، تعد تكلمة ضرورية لعدلتنا في العمل ، واننا هنا نفتتح هذه الفرصة لكي نحبي جميع الدول والمنظمات الدولية ، التي أدركت معنى الصداقة في الساعات الأليمة التي خاضتها بلادنا ، ذلك لانكم كمنتمنا تعرفون فان فولتا العليا والدول الأخرى في الساحل تعاني من جفاف لا مثيل له ، وجه ضربة مميتة ، ليس لاقتصادياتها فحسب ولكن لسكانها أيضا ، ومن أعلى هذه المنصة ، فان رئيس الجمهورية الجنرال سانجورى لا ميزانا ، حدثكم عن ذلك في العام الماضي ، وفضلا عن ذلك فان الامين العام لمنظمتنا السيد كورت فالدهايم ، استطاع أن يدرك ذلك حينما زار أوامجاد وهو ووجه في شباط / فبراير سنة ١٩٧٤ نداهم لمساعدة سكان الساحل الذين تهددهم المجاعة .

ان انطلاقة التضامن التي ظهرت في هذه المناسبة ، تعطينا الاقتناع الثابت بأنه من الممكن انشاء عالم موحد ، بشرط ان تكون جميع الدول وجميع المجتمعات الانسانية مدركة لأهمية التضامن ، لعالم تتحدد حدوده يوما بعد يوم ، ان هذا التعاون والتضامن الدوليين ، هما اتجاهان اساسيان فى حكومة التجديد الوطني ، ولهذا فان فولتا العليا تلتزم باصرار على ان تعمل من أجل التكامل الاجتماعي والاقليمي والقارى والعالمى ، ان بلادنا بلا ساحل ، ومن مصلحتها ان تكسب

من هذه السياسة ، وبهذا الشرط ينبغي أن نبحث عن سبب انتمائنا الى مختلف المنظمات الاقليمية ، والمنظمات التي تقوم بين الأقاليم ، وفي رأينا أنه من هذا المنطلق فإن الدول انشأت منظمة الامم المتحدة ، وبانشاء الأمم المتحدة وبالانضمام اليها ، فاننا قد تعهدنا رسميا ليس قط بأن نعيش في سلام وفي اخاء ولكن أيضا بأن نبحث عن أسباب ووسائل التقارب بين الامم من اجل التضامن الفعال بينها .

وفي هذا الاتجاه أيضا ، كنا منذ الساعات الأولى مناضلين نشيطين ، عن الوحدة الافريقية التي جسدتها المنظمة الكبرى التي تعرفونها جميعا ، واننا عازمون على البقاء فيها لاننا وضعنا فيها أملا كبيرا لن يخيب ، واننا على يقين من ان الخيال يمكن من ايجاد حلول اكثر ابتكارا لمشكلة القارة الافريقية . ان النضال من اجل استقلال افريقيا ومعركة التنمية الاقتصادية وتجنيد القارة الهزات الدائمة في العالم ، والتكامل الاقتصادي والسياسي ، تلك كلها موضوعات تشغل بالنا ، أليس هذا برنامج ؟

وفي هذا الاتجاه أيضا فان فولتا العليا اعتمدت مثلها العليا في عدم الانحياز ، والتي وصف رئيس دورتنا التاسعة والعشرين اطارها في بداية مناقشتنا . ان انضمامنا الى عدم الانحياز يعني ان فولتا العليا تنكر نظام التكتلات ومناطق النفوذ ، في ذات الوقت الذي تتعهد فيه بايجاد حل أصيل لمختلف المشاكل التي تحيط بنا وتحاصرنا .

ان مكتشفات هائلة ومجموعة مكنة من تزويد عالمنا بكثير من عوامل التسهيل والراحة والرفاهية ، ويبدو لنا أنه علينا أن نستفيد بذلك في هدوء لكي نعيش حياة أفضل ، وللأسف الشديد ، منذ أكثر من ثلاثين عاما ، وذلك منطق غريب ، فاننا نناضل بعضنا البعض الآخر ، وان اكثر من خمسين حربا قد هزت ومازالت تهز العالم أجمع حتى الان .

وحتى اليوم فان علينا أن نلاحظ أنه في الوقت الذي نفتتح فيه هذه الدورة ، فان تحليل الوقائع لا يمكننا من ان نتخذ موقفا بالغا في التفاؤل حتى وان كانت بعض الأضواء تبتدو في الافق فمن المؤكد ان الاتجاه نحو الحوار قد بدأ ، منذ بضعة سنوات ومازال مستمرا في طريقه ، ان الاتصالات الثنائية أو الاجتماعات متعددة الأطراف ، حتى وان كانت لم تؤد الى نتائج موفقة ، الا أنها تشكل دلائل مشجعة على الانفراج وعلى تخفيف حدة التوتر في مختلف المناطق .

ومن المؤكد في أوروبا فان اتفاق برلين ومؤتمر جنيف بشأن الأمن والتعاون والتقارب بين بون ، واعدة العلاقات الى حالتها الطبيعية بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ، كل هذا يعتبر دلائل تدل على انه بقليل من النوايا الطيبة ، يمكن كسر الحواجز التي تفصل بين الدول .

ومن المؤكد أن الاتفاقات حول فصل القوات المتواجدة في سيناء والجولان قد وقعت ، ولقد مكنا هذا من التقدم خطوة نحو تسوية نزاع الشرق الأوسط ، ومن المؤكد ، ان منظمنا ، تتجه بصورة متزايدة نحو العالمية بقبول دول جديدة في عضويتها ولكن مامعنى كل هذا بالمقارنة للأفق المظلم الذي يرتسم في الخلف ، ففي الواقع ان هناك مأس ما زالت تدور رحاها في العالم ، فتبذر الألم والحزن والدمار بين السكان الأبرياء ، ومن سخرية القدر ان شعوب المناطق الأكثر فقرا الذين يأخذون موعدا مع الموت ؛ ولكن هل نستطيع حقا ان نتحدث عن المسيح حينما نعلم ان كافة خيوط اللعبة القاسية البشعة توجد بين ايدي اولئك الذين يحركونها حسب هواهم .

فهناك مأساة الاستعمار والفصل العنصري . انه لفرح لا مثيل له ، ولقد حيت جميع الشعوب المحببة للسلام والعدالة ، قلب نظام الحكم الدكتاتوري الذي كان يسود الشعب البرتغالي ، وهذا الفرح اصبح فخرا مشروعا بالنسبة لنا جميعا ، لأننا نتذكر أنه في ظل تضافر القوى الشعبية سواء الافريقية أو البرتغالية أمكن هز دعائم هذه الدكتاتورية ، وفي افريقيا أو في البرتغال ، فقد ولد الأمل .

والتصريحات الاخيرة للحكومة البرتغالية تركنا على كل حال نتنبأ بمستقبل طيب ، وفي خطاب في سبيناوا قال ان البرتغال مستعدة لأن تستقبل كافة المبادرات .

٢٧

من أجل اعداد وتنفيذ عملية تصفية الاستعمار في افريقيا مع قبوله الفوري لحق الاستقلال السياسي ، ان اتفاقات الجزائر ولوساكا ، أكدت هذا الأمل أيضا ، فمكنت من حصول شعب غينيا بيساو على استقلاله ووضع نهاية للحرب الدائرة في موزامبيق .

ان الطريق الديموقراطي الذي قررت البرتغال أن تسير فيه الآن ، من شأنه أن يثير الانفراج في الجو السياسي ، وأن يسهم الى حد كبير في السلام ، وبصوت وقدي فان فولتا العليا توجه تحية خاصة الى التفاهم الكبير من جانب الشعب البرتغالي وللشجاعة السياسية وبعد الرؤية التي يتمتع بها قادته الجدد .

وفضلا عن ذلك فاننا نأمل أن الشعب البرتغالي بعد أن طرد الفاشية من بلده سوف يدرك بصورة افضل موقف اشقائنا الذين يعيشون في جنوب افريقيا ، وفي روديسيا وانه سوف يحمل الحكومة البرتغالية على تغيير موقفها حيال سياسة جنوب افريقيا وروديسيا ، التي ينبغي أن يناضلها كما قررت الأمم المتحدة للسلام والحرية .

بيد ان المجتمع الدولي ينبغي أن يكون يقظا ، ولا ينبغي أن نقبل في الأراضي التي استقلت حديثا أي حل قد لا يكون سوى حلا وسطا أعرج ، ان الاستقلال الكامل ينبغي أن تحصل عليه جميع الأراضي الافريقية الخاضعة للسيطرة ، ولن نقبل ايضا أي حل على الطريقة الرويسية حيث أقلية من المستوطنين البيض تحاول مصادرة السلطة من أجل مصلحتها كما تمت بعض المحاولات في هذا الشأن بالفعل ، وكما نعلم جميعا ، ففي روديسيا وجنوب افريقيا لا يزال هناك عدم تفهم في أبشع صورة مازال مستمرا هناك ، وهذا امر حقيير ومسيء ، فنجد العنصرية وسياسة التفرقة العنصرية تسودان الاوضاع .

وفي هذا الصدد وفي يوم ٣ اكتوبر ، وفي الوقت الذي نتوجه فيه الى العالم أجمع من أدلى بهذه المنصة ، فاننا نتذكر ايضا ان هذا هو اليوم ، يوم ذكرى ذلك الذي جسّد روح حرية الاستقلال الوطني في بلده والذي اقام العمل على مبدأ عدم العنف ، وهو مهاتما غاندي ، والواقع ان غاندي هو أول من تمسك بشار ضد الممارسات البشعة لحكومة جنوب افريقيا ، وعلينا أن نذكر انه خاض حركته من أجل تحسين مصير السود في افريقيا حتى قبل ان يقود حركة التمرد في الهند من أجل الحصول على استقلال وحرية بلاده .

وفضلا عن ذلك ، ومنذ أن طرحت الهند المشكلة في الأمم المتحدة سنة ١٩٤٦ ، فان كل عضو في منظمتنا بما في ذلك المتحالفين مع جنوب افريقيا نددوا بقوة بالسياسة البشعة القائمة على التفرقة العنصرية والعمل العنصري وفي مطلع القرن العشرين فانه من غير المقبول أن تقول شعوب عن انفسها انها متعصرة ثم تقيم وتفذي جنون تصور عدم المساواة بين الكائنات البشرية ، ان السياسة البشعة

للفصل العنصرى التي تمارسها السلطات الفاشستية في بريتوريا، وأولئك الذين يقدونها لا تشرف
لا الشعوب المتحضرة ولا عصرنا الذى نعيش فيه .

ان وفدى يرجو أن تكون هذه الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة ليست فحسب لادانة
أخرى لسياسة انتهاك حرية الانسان، ولكننا نأمل أن تكون محاولة لايجاد أفضل الوسائل لتنفيذ
القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي في هذا الصدد .

في ناميبيا ، فان منظماتنا عليها مسؤولية خاصة ، لاسيما وان هذه المنطقة ينبغي أن تدار قانونيا
من جانب ناميبيا انتظارا لحصولها على الاستقلال . ان فولتا العليا سوف تستمر في تدعيم جهود
مجلس الأمم المتحدة بالنسبة لناميبيا ، في القيام بالمهمة التي عهد بها اليها من جانب هذه
الجمعية .

وعلى اية حال ، فعلى ان نعلم أنه ان لم يوجد حل موثق سريع لمشكلة جنوب القارة الافريقية خلال
بضعة سنوات ، فان هذه المنطقة ستكون من أسخن مناطق العالم ، ان نضالا مرا وعنيفا سوف يقسم
فيها ولا يعرف أحد بعد أبعاده التي سوف يتمخض عنها . ان كل ما نستطيع أن نقوله في هذا الصدد
هو ان سكان المنطقة البيض أو السود عليهم ان يدفعوا ثمن ذلك ، وانا كان حقا يقال ان القسوة
يمكن ان تسود الحق لبعض الوقت ، فمن الأكيد أنها لا تستطيع ان تفعل ذلك الى الابد .

ان عصرنا يعيش ايضا بأساة أشقاء أعداء ، وعلى هذا النحو فان الشرق الأوسط مازال يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة للمجتمع الدولي لاسيما في وقت تفجرت فيه أزمة خطيرة في قبرص . ان هذه البيورة الخطيرة ، ان لم نحترس منها فانها سوف تتفجر في يوم ما ، وسوف تعرض للخطر عالما وتوازنه المهش .

ان حالة الحرب الكامنة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة ، تسترعي اهتمام الرأي العام العالمي ، منذ بعض الوقت ، وبالرغم من الجهود الفردية والجماعية ، فان أي حل نهائي لم يتم التوصل اليه بعد . وبالرغم من جميع القرارات ولاسيما القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن ، فان موقف الحرب الكامن في المنطقة مازال قائما ، واننا نحرص هنا على أن تؤكد من جديد :
أولا - ان جميع دول المنطقة لها الحق في الوجود وفي وحدة أراضيها .
ثانيا - ان الاحتلال أو الحصول على الأراضي بالقوة أمر غير مقبول .
ثالثا - ان الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ، ينبغي أن تكون موضع الاعتبار .

تلك هي الشروط الثلاثة لقرار سلام عادل ودائم في المنطقة ، واننا لسعداء بأن نلاحظ أنه خلال العام المنصرم ظهرت بعض الأضواء الخافته التي أعادت الأمل الينا في طريق التسوية ، والواقع أن جهود المجتمع الدولي أدت في سنة ١٩٧٤ الى وقف اطلاق النار والى فصل القوات بين اسرائيل من ناحية وسوريا ومصر من ناحية أخرى ، فضلا عن ذلك ، فان مؤتمر جنيف قد يكون الاطار المناسب لارساء قاعدة مفاوضات بين مختلف الأطراف ، واننا نرجو لهذا المؤتمر أن يستأنف عما قريب لأن بعض الأمل يكمن فيه ، اذا ما استغلت فرص السلام التي ترتسم في الأفق .

ولكن حتى الآن فان مشكلة الشرق الأوسط لا يبدو وانها تنهم سوى الطرفين ، ألا وهما اسرائيل والدول العربية المجاورة ، ومع ذلك ، فان هناك طرفا ثالثا ينبغي ان نعتبره اكثر اهتماما بالمشكلة ، وأقصد به الشعب الفلسطيني ، فمن غير الممكن أن نتصور حلا لمشكلة الشرق الأوسط بدون أولئك الذين يشكلون جوهرها الأساسي ، وفولتا العيا من جانبها أكدت دائما ان حلا نهائيا لمشكلة الشرق الأوسط ينبغي بطريقة أو بأخرى أن يمر عبر الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وهي الحقوق التي سوف تمكنه من أن يقطن أرضه ومن أن يزدهر فيها .

ان ادراج المشكلة الفلسطينية في جدول أعمال هذه الدورة ، من شأنه أن يمكننا من ان نناقش

هذه المشكلة بجدية وليس بطريقة عابرة أو ثانوية كما فعلنا ذلك حتى الآن ، ومن هذه المناقشة على ما نعتقد ينبغي أن يولد موقف واضح يمكّن من إيجاد حل نهائي .

واليوم فإن خطرا داهما يأتي أيضا من قبرص ، ذلك لان النضال الذي بدأ في الجزيرة يهدد ليس فحسب أمن هذه الجزيرة ، ولكنه يهدد أيضا أمن المجتمع الدولي كله ، ان الانقلاب الذي دبر هناك انشأ بؤرة جديدة للتوتر في البحر المتوسط ، وان النتائج كما تعلمون ذلك لم تتأخر كثيرا ، فالإتراك واليونانيون بدأوا في التصادم ، وهذه المواجهات بين الجاليتين تجاوزت الى حد بعيد توقعات أولئك الذين كانوا لا يقدرونها حق قدرها والواقع ان انعكاسات الموقف في قبرص أصبحت كثيرة للغاية وعلى جانب من الأهمية ، بحيث أنه حيال الانقلاب الذي تم فان مصالح القوى المتواجبة لا يمكن أن تظل دون رد فعل ، لأنها تعلم جيدا ان الأمر الواقعي يمكن ان يوّلد بعض الحقوق المؤقتة ، ومن المؤكد ان الموقف الناجم في قبرص يدخل معطية جديدة قد تعقد مشكلة الشرق الأوسط ، وقد تطرح بحدة المسألة المعلقة للأمن في البحر المتوسط ، واننا نوجه نداء لكافة الأطراف المعنية حتى تحترم معاهدة ١٦ آب / أغسطس ١٩٦٠ التي تضمن استقلال الجزيرة ، ونطالب كافة الأطراف الرئيسية أن تعمل على إعادة الموقف الى حالته الطبيعية وفقا لقرارات مجلس الأمن .

وهكذا ففي آسيا نجد فيتنام وكمبوديا وكوريا ما زالت تشكل مناطق خطرة للتوتر ، فالبرغم من اتفاقات باريس سنة ١٩٧٣ ، نجد ان السلام ما زال يبحث عن طريقه في فيتنام ومن واجبنا أن نحصر على أن تحترم جميع الأطراف تماما ودون ما تأخير كافة اتفاقات باريس . ولكن أي سلام قد نتساءل ؟ فهناك كمبوديا المجاورة . فان هذا البلد الذي كان منذ وقت قليل آمنا تحت قيادة الأمير نورودوم سيهانوك ، الذي كان يمارس سياسة عدم الانحياز يتعرض اليوم للمصير الذي تعرضت له فيتنام من قبل ، ان الحرب التي نقلت اليه ، كانت ضد ارادة الشعب الذي قام بالنضال من أجل أن يقدم الدليل على أنه اذا كان هناك طريق ينبغي أن يتخذ فهو الطريق الذي اتخذه قاداته من قبل ، وعلى أية حال فانه لا يسعنا الا أن نلاحظ تجمع الشعب حول شخص الأمير سيهانوك ، وان

وان حكومة الاتحاد الوطني التي يقودها تدير أكبر جزء من الأراضي الكمبودية ، ومنذ ذلك الحين فمن البديهي أن ممثلي هذه الحكومة هم الذين ينبغي أن يمثلوا كمبوديا هنا ،

ان اعتراف فولتا العليا بهذه الحكومة ، على زساس أنها الممثل الشرعي الوحيد قائم على مبدأ السلام وعدم الانحياز ، كما أنه يعد ادانة دون ما لبس فيها للتدخل الخارجي في أي بلد كان .

وهناك أيضا المشكلة الكورية ، ففي الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة أيدت فولتا العليا اجماع الرأي المتعلق بمسألة كوريا وأعربت عن أطمعها العميق في أن ترى الاتصالات التي كانت قد بدأت بين الطرفين ، اثر البيان المشترك الذي صدر في ٤ تموز/ يوليو ١٩٧٢) تحقق نتائج طمرسسة . ان منذ امتنا لها مهمة في كوريا وهي ان تنشئ بوسائل سلمية كوريا موحدة ومستقلة وديموقراطية . ان لجنة الأمم المتحدة لتوحيد كوريا والتي كانت مهمتها تهيئة الظروف الملائمة لانشاء هذا التوحيد ، لم تقم بدورها الذي عهد به اليها ، والأسوأ من ذلك أنها ما زالت تصادف معارضة من الأطراف المعنية ، ان حل هذه اللجنة الذي نادينا به دائما سوف يدعو الطرفين الى اللقاء ، ذلك اننا نعتقد أن حل المشكلة الكورية سوف تظل في النهاية كورية .

ان فولتا العليا تتيم علاقات مع الارشيين ، واننا نرى ونحرم على أن نؤكد ، دون ما لبس ، أن الشعب الكوري ، برغم صعوباته الكثيرة المرتبطة بسنوات الحرب والتوتر والتقلبات السياسية ، شعب ناضج بما فيه الكفاية لكي يختار طريقه .

ومع تجنبنا البحث عن فرض قاعدة سلوك على الطرفين ، فان واجبنا المقدس هو أن نساعد هم على تحقيق التوحيد الذي يسعى اليه الطرفان بنشاط ، ولكن حتى يكون هذا التوحيد فعليا ، وليس مجالا لأي شك ، ينبغي أن يتم من خلال الكوريين أنفسهم وبمنأى عن أى نفوذ أو تدخل أجنبي ولا سيما عن طريق انسحاب القوات الاجنبية التي ترابط تحت علم الامم المتحدة* .

* تولى السيد انجليز (الفيليبين) نائب الرئيس الرئاسة .

هناك اخيرا مأساة سياق التسليح ، والعناصر الرئيسية فيها هي الدول الكبرى ، ففي كل عام ، تناقش جمعيتنا مشكلة نزع السلاح ، وهذا بترحم شاغلا كبيرا ومشروعا ، ولكن يجدر بنا ان نعترف في هذا الصدد أن شيئا من الاحباط قد حدث للأذهان أمام النتائج غير العملية التي تم التوصل اليها حتى الآن ، ففي خلال ذلك الوقت ، مازالت بعض البلاد تطوّر أسلحتها كيميا وكيفيا وهي أسلحة مدمرة ومن حق الدول الصغيرة أن تتساءل عن مدى استخدام هذه الاسلحة في نهاية الأمر .

وفي المؤتمر الرابع لرؤساء الدول فإن دول عدم الانحياز خرجت بمواقف واضحة بالنسبة لهذه المشكلة : حل التحالفات العسكرية الناجمة عن الحرب الباردة ، تصفية جميع القواعد العسكرية في كافة مناطق العالم ، انشاء مناطق سلام في مختلف مناطق العالم ، الدعوة في أقرب فرصة ممكنة الى عقد مؤتمر عالمي حول نزع السلاح مع مشاركة جميع الدول . فمع طبيعة التهديد التي تثقل كاهلنا ، فلا بد من أن يتم نزع السلاح نزعا كاملا ، ولا بد من أن يكون نزع السلاح هذا مادة لمناقشة بين كافة الأمم . وطالما ظلت المشكلة حakra على بعض الدول وعلى مستوى مناقشات النوادي بينها ، فاننا نخشى أن لا نجد حلا جادا لها في هذا الاطار .

وفضلا عن ذلك ، فان ما يشغلنا هو الأمن الجماعي ، ان الآثار المدمرة لقنبلة نووية لا تعرف حدودا ، أيًا كانت الاحتياطات التي يمكن اتخاذها . ان كوكبنا يبدر بين الخوف والأمل ، ونخشى أن نرى كوكبنا يتعرض للدمار في يوم ما ، فملينا أن نعتقد الأمل على التضامن الدولي انقاذ الأرواح الأبرياء .

ان هذا الموضوع الرئيسي ينبغي أن يكون شاغلا الأوجع دائما ، ولينا أن نفكر في ذلك اويلا ، ان بقاء حضارتنا ليس مهددا فحسب بسبب سياق التسليح ولكنه مهدد أيضا وربما أكثر من ذلك بسبب الفوارق في التنمية الاقتصادية ، وفي هذا المجال فإن الجهد ، لا بد أن يتركز في المقام الأول على المسؤولية الواقعة على البلاد النامية ، وللأسف الشديد فإن هذا الجهد قد أهدر في عدة قطاعات من جانب قوة خارجية ، لا تقع تحت سيطرة البلاد النامية .

ان الاقتصاد العالمي مازال يعاني من تشنجات منذ أكثر من عام ، وهذه التشنجات أدت الى المبادرة التي اتخذها الرئيس بومدين والتي دعيت الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة ، وفي رأينا أن الدورة السادسة الخاصة قد تمخضت عن نجاح باهر سوف يتكشف مداه على مدى السنوات القادمة . ان فولتا العليا ترى ، أن هناك ما يدعو للتأكيد على بيلاد مبادئ جديدة أساسية سيكون قبولها

من جانب المجتمع الدولي علامة نحو قيام عصر جديد قائم على علاقات المساواة وعلى الفاعلية بين الأطراف الذين هم نحن .

ان الاعلان وبرنامج العمل يعترفان بحق كل دولة في اقامة النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تراه ملائما للرقى بتنميتها ، واقامة سيادتها الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية ، وعلى جميع أنشطتها الاقتصادية ، بما في ذلك حق التأميم ، والتعويض الكامل من أجل استغلال مواردها الطبيعية ، ان تلك الخطوة الى الأمام نحو اقتصاد عالمي يقوم على التوازن بين مصالح جميع الشركاء . وسوف يقيم الحس السياسي لدى هؤلاء وأولئك وفقا للأسلوب الواقعي الذي سوف يتصدون به لهذا المنطلق الجديد ، ان كل هذه العناصر الجديدة كان لا بد من أن تقودنا في اطار مناخ أفضل اقتصاديا ودوليا ، الى طريق سليم ، الا أنه علينا لزاما أن نقرر أن آلامنا مازالت كما هي ،

وفيما يتعلق بالمنتجات الأساسية فان فولتا العليا أيدت دائما وبقوة الجهود التي تبذلها البلاد النامية من أجل رفع قيمة مواردها الأولية . ولقد فعلنا ذلك في كافة المؤتمرات الاقتصادية الدولية ، واننا نعزم على أن نستمر في ذلك ، هذا لأن مطالبات العالم الثالث من أجل أسعار مجزية ، مطالبات معقولة وتسهم بطريقة حاسمة في قيام نظام اقتصادي دولي جديد ، لا ينبغي أن يظل حبرا على ورق ، ولهذا السبب فان فولتا العليا أعربت عن اغتباطها للتحسن الملحوظ في معدلات التبادل التجاري بالنسبة للمصدرين ، لكمية محدودة من المنتجات الأساسية ، وللأسف الشديد فان الاتجاه العام مازال معيبا ولا سيما بالنسبة للدول الافريقية التي تصطدم صادراتها بمرونة كبيرة في الطلب . ان جهودا كبيرة ينبغي أن تبذل من أجل التوصل الى اتفاق دولي جديد بالنسبة للبن ، وفيما يتعلق بالكافور فاننا نؤيد المطالب المشروعة للمنتجين ، الذين يطالبون باعادة تصحيح اتفاق سنة ١٩٧٢ ، ان هذه الأسعار ينبغي أن ترفع على أن يوضع في الاعتبار الحقائق الحالية للسوق .

واننا نعرب عن اغتباطنا للتقدم الذي أنجزته بعض البلاد بالنسبة لمنتجات أخرى ولا سيما المنتجات التي تصدرها البلاد النامية .

وبالنسبة للبتترول ، فان موقف بلادى لا يمكن ان يكون مختلفا عن الموقف الذي أتخذته بالنسبة للمنتجات الأخرى ، الأساسية ، وعلينا أن نتذكر أن البترول ، مورد غير متجدد ، وعلى أساس سعر

هذه السلعة واتاحتها ، فان البلاد المنتجة الحالية تستطيع أن تزيد ، من تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ،

ان آثار ارتفاع اسعار البترول على اقتصاديات البلاد النامية تشكل مشكلة لا يمكن ان تجد لها حلا في اعادة تصحيح مستوى الاسعار الذي يمارس في الآونة الراهنة ، ذلك لأن هذا ليس واقعيا وليس مرجوا ، وفي رأينا أن الحل يكمن في الاتجاه الذي أشير اليه بوضوح في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة ، وهو اتخاذ اجراءات خاصة في صالح البلاد الأكثر تأثرا حتي تتمكنها من الابقاء على المستويات المرجوة لوارداتها ، ولكن الاجراءات المتصورة ، سوف تصاب بالفشل اذا لم تأخذ البلاد المتطورة حظرا من الموقف الجديد الذي أنشأته أسعار المنتجات الصناعية ، والواقع ان رفع اسعار هذه المنتجات يعد الى حد ما مرتبطا بارتفاع أسعار البترول ، ان تصاعد ارتفاع الأسعار في البلاد المتطورة والشركات المتعددة القوميات يدفعنا الى ضرورة ايجاد توازن بين أسعار السلع المصنعة وشبه المصنعة ، وبين المواد الأولية ، وكذلك ايجاد توازن بين السلع الصناعية ووسائل الانتاج والتجهيزات المستوردة من جانب العالم الثالث ، ان مثل هذه العلاقة تضمن للبلاد النامية الحصول على معادل حقيقي لموادها الأولية .

ان فولتا العليا تحرض على أن تعبّر من جديد عن امتنانها للمجتمع الدولي ، سواء البلاد أو المؤسسات العامة أو الخاصة التي كان تأييدها الأديبي والمادى الكريم ، سببا في الحد من آثار الكارثة التي هزت جميع سكان الساحل الافريقي ، واننا نحرص بصفة خاصة هنا على أن نشكر السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وجميع معاونيه للجهود الدؤوية الرامية الى تعبئة الرأي العام العالمي ، واسهامه الى جانب بلاد الساحل ، بيد أنه مازال أمامنا الكثير الذى ينبغي أن نفعله لمساعدة الساحل الافريقي حتى يستعيد ايقاعه ومستواه في الانتاج الذى كان عليه قبل الكارثة ، ان اعادة بناء رأس مال الانتاج في الساحل ، ووسائل الانتاج تتطلب من كافة بلاد الساحل ومن المجتمع الدولي جهدا متزايدا يكون على مستوى الكارثة التي حلت به ، وكما قلنا ذلك من قبل بالفعل ، فان عوامل الانتاج في هذه البلاد لا بد من أن يعاد بناؤها ولا بد من أن تصحح حتى تتوصل بسرعة كبيرة الى مستوى من التنمية يضمنها بقاء عن الكوارث . ولهذا فمن الضروري أن تعزز المساعدة الدولية وأن تستمر في نطاق البرنامج السنوى ولزاما علينا أن نلاحظ أن شيئا لم يفعل حتى الآن في مجال تمويل المشروعات المتوسطة الأجل ، والطويلة الأجل ، والتي وضعتها البلاد التي راحت ضحية للجفاف .

ان هذه المشروعات مازالت حبرا على ورق نظرا لقلّة الموارد ، والآمال التي ولدت لم تتأكد بعد ، في حين أن هذه المشروعات تتطلب استثمارات ترتفع الى مليارات دولار ، وليس هناك ما يدعو للتأكد على النتائج التي لا يمكن حسابها لمثل هذا الموقف من عدم الاكتراث حيال مطالب هذه البلاد بالنسبة لجهود التنمية .

ان وفد بلادى يرى أن الوقت قد حان لاستعراض اهتمام المجتمع الدولي ، الى الدمار الذى حل ليس فحسب بأفريقيا ولكن بقارات أخرى أيضا ، وهذه الظاهرة تستدعي عملا عاجلا ولموسا على المستوى العالمي . وكما أكد ذلك السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة خلال مؤتمره الصحفى الذى عقده في أوجودوجو في شباط / فبراير ١٩٧٤ ، فمن الآن وحتى نهاية القرن ، فان تقدّم الصحراء قد يحذف من الخريطة ثلاثة أو أربعة بلاد في أفريقيا ، ان هذا الجفاف يبدو وكأنه يقتحم الأرض من كل مكان . ويرى بعض الاقتصاديين أن الظروف المناخية سوف تستمر في السوء لفترة طويلة ، ويبدو أنه قد تكوّن حزام من المناطق الجافة يمتد من الصحراء الجنوبية الى سلسلة الجبال

الشمالية ، وأن السابانا والصحراء تمتد في النصف الجنوبي من الصحراء ، والدليل على ذلك اننا نلاحظ أن الجفاف قد امتد الى نيجيريا ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، غينيا ، زائير ، أنجولا ، كينيا ، وتنزانيا ، ومستوى المياه الجوفية مازال في انخفاض مستمر والبحيرات تجف بالتدريج والآبار ينبغي أن تحفر على أعماق تصل الى ٢٠٠ متر ، وفي آسيا فان هناك مناطق كانت خصبة في الماضي تتعرض الآن للجفاف ، وأصبحت الأمطار الموسمية تسقط الآن فوق البحر ، وفي رأينا أنه من المهم يمكن أن تدعو الأمم المتحدة لمؤتمر دولي من أجل اعطاء وتحليل المعطيات المتاحة في مجال المعلومات العلمية للصحراء ، والقيام بوضع خطة عمل عالمي من أجل مكافحة طغيان الصحراء على الأراضي الخصبة ، والقيام بالأبحاث اللازمة في هذا الصدد .

ان هذا المؤتمر يمكن أن يسبق بلقاءات اقليمية ولقاءات بين مختلف الأقاليم ، ويمكن أن يدرج في هذا الصدد مؤتمر اقليمي افريقي لكافة البلاد المجاورة للصحراء يضم بلاد الساحل ، السودان ، أثيوبيا الصومال ، نيجيريا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجزائر ، تونس ، والمغرب .

ان الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر يمكن أن يعهد بها الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يقدم تقريراً للجمعية العامة في دورتها الثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبدون هذا الأسلوب الشامل ، فان جميع الحلول التي قد نسعى الى تجربتها على مستوى الوطنية ، قد تبوء بالفشل ، والواقع ، وكما قال رئيس المكسيك في خطابه في مقر منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة في ٩ شباط/فبراير سنة ١٩٧٤ ، وانيني هنا أنقل عنه : " ان تآكل تربة الكرة الأرضية والتي يبدو حدودها مؤسفا بالنسبة لنا وخطيرا للغاية ، يشكل مسألة أساسية في عصرنا هذا ، ولا يمكن أن تحل الا في نطاق منظمة فوق مستوى القوميات ، ان الاستثمارات الضرورية من أجل هذا الفرض تتجاوز دون أدنى شك امكانيات معظم البلاد التي ينبغي أن تشارك لهذا السبب في برامج ذات مصلحة مشتركة ، وليس في هذا شيء مستحيل ، فنحن نعرف أن التسليح يتكلف كل عام مليغا داءلا يصل ٢٢٠ مليار دولار ، في حين أنه في سنة ١٩٧٢ فان البلاد النامية لم تتلق بموجب المساعدة العامة سوى ٨٦٠٠ مليون دولار ، أي تماما نصف المبلغ الذي قرر في نطاق الأمم المتحدة " .

ان الصعوبات التي صادفتنا في هذه الأعوام الأخيرة تتطلب من جانب المجتمع الدولي كله وعينا ضروريا من أجل ايجاد حل عاجل لمشكلة الانتاج الغذائي ، والواقع أننا لا نسير في طريق المجاعة ،

كما قال السيد رينيه ديمونت ، اننا نعيش في المجاعة فعلا وعلينا أن نعترف عما اذا كان العالم يريد أن يخرج من هذه المجاعة قبل أن تفسد فرص الخروج من هذه المجاعة ، بسبب عدم اتخاذ العمل اللازم والحاسم ، وخلال هذه السنوات الأخيرة ، فان الزيادة في انتاج الغذاء العالمي ، كانت بنسبة ٢٦ ٪ وسوف تصل الى ٣٧ ٪ في العقد القادم ، وفي عام ١٩٧٢ ، فان الانتاج العالمي من الحبوب كان ١٢٠٠ مليون طن ومعدل الزيادة السنوية كان يقع عند ٣٠ مليون طن ومنذ سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٩ ، فان الانتاج الغذائي بالنسبة للفرد في مجموعة بلاد العالم الثالث كان جامدا تقريبا أو راكدا ، ومنذ سنة ١٩٦٩ حتى اليوم ، فان التأخر في هذا الصدد عام ، وان الانتاج بالنسبة للفرد لا يكف عن النقص سواء في الساحل أو في أمريكا اللاتينية أو في آسيا ، حيث الشورة الخضراء لا تحقق بعد الآمال التي عقدت عليها .

ان انتاج الحبوب في أفريقيا كان ٣٤ مليون طن في سنة ١٩٦٠ ، أي ٩٧ ٪ من الاستهلاك الكلي ، وخلال السنوات العشر الأخيرة زاد الانتاج بنسبة ٢٦ ٪ وسيصل الى ٥٠ مليون طن ، في سنة ١٩٨٥ ، ولكن علينا أن نذكر أنه اذا كان العالم مهددا بالمجاعة ، فان هذا يرجع أساسا الى تيزير الأغنياء أكثر مما يرجع الى اكتظاظ العالم الثالث بالسكان ،

وفي أمريكا الشمالية فان استهلاك الحبوب هو ١٨٨ طن بالنسبة للفرد ، وفي الاتحاد السوفياتي ١٤٤ طن ، وفي بلاد المجموعة الأوروبية طن واحد ، وفي الهند فان ٧ أشخاص ليس لديهم سوى طن واحد من الحبوب ، وفي البلاد الأخرى النامية هناك طن واحد لكل خمسة أشخاص ، ومن ثم يبدو واضحا أن تأثير زيادة السكان في البلاد المتقدمة يؤدي الى استخدام الموارد العالمية بنسبة ٢ أكثر مما تؤدي اليه زيادة السكان في العالم الثالث .

ان العالم الثالث قد يضطر الى استيراد ٨٥ مليون طن من الحبوب سنة ١٩٨٥ ، أى أقصى ما يمكن أن تعطيه البلاد المتقدمة ، وأن لم توافق هذه البلاد على حد من استهلاكها من اللحوم ، فانه لن يكون في امكانها أن تقدم ذلك ، والواقع وكما أشار الى ذلك السيد رينيه دى مونت ، أن الثروة الحيوانية في البلاد المتطورة استهلكت في سنة ١٩٧٣ ، ٣٨٠ مليون طن من الحبوب والعلف ، أى أكثر مما أعطته البلاد النامية للساحل بألف مرة ، وعلينا أن نذكر أن العجز في الحبوب في منطقة الساحل كان ٨٠٠.٠٠٠ طن في سنة ١٩٧٣ ، ووصل الى ١٢٣٠ مليون طن في سنة ١٩٧٤ .

ان مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، حذر عدة مرات من الموقف الخطير بالنسبة للاحتياطي العالمي الذي انخفض الى ١٥٠ مليون طن ، وهذا هو أحط مستوى له منذ عدة سنوات. وينبغي بالضرورة مضاعفة إنتاج المواد الغذائية خلال الجيل القادم ، من أجل الإبقاء على المعدل الحالي غير الكافي للتموين بالنسبة للسكان .

ان العجز الحالي أدى الى ارتفاع أسعار الحبوب والذرة الى ثلاثة أمثالها وبذلك جعل البلاد غير المعطية تتأثر من نتائجها البشعة ، وفي سنة ١٩٧٣ فان البلاد النامية لم تتلق سوى ٥ مليون طن من الحبوب من البلاد المتقدمة في مقابل ١٠ مليون طن في سنة ١٩٧٢ ، وهذه البلاد النامية يتعين عليها أن تنفق ١ مليار دولار في سنة ١٩٧٣ لكي تستورد حبوبها في مقابل ٤ مليار سنة ١٩٧٢ .

ان المؤتمر الغذائي العالمي يشكل الاطار المرجو للبحث عن الحلول الملائمة للعجز وللتباطؤ في الانتاج .

ان الزيادة الهائلة في الانتاج الغذائي في البلاد النامية تتطلب عملا في اتجاهات أوسع أساسية : زيادة الاستثمارات ، زيادة القروض بالقدر الذاتي ، القيام بأبحاث المواءمة والتنمية الريزية ، ولكن البلاد المتقدمة هي التي ينبغي أن تقدم المساعدة الفنية والمالية اللازمة .

ان التجارب التي تمت في بعض البلاد النامية ، ولا سيما في أفريقيا ، تدل على أنه من الممكن زيادة العائد الزراعي بمعدل ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ، بفضل استخدام السماد وبفضل استخدام كافة العناصر الأخرى التكنولوجية .

ولأسف الشديد فان زيادة الطلب على المواد الغذائية والتي تعود الي زيادة السكان ودخل الفرد ، جعل مصانع السماد الأزوتي لا تتوصل الى اشباع حاجة الطلب ، ومن المتوقع أن تظل الأسعار مرتفعة ، بينما يكون العرض مساويا للطلب ، وذلك بسبب زيادة أسعار المواد الأولية المستخدمة ، وهنا كل الدلائل تشير الى أن الاحتياجات من السماد سوف تصل الى مستويات هائلة خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن .

ولذلك هذه الأسباب فان البلاد النامية ينبغي أن تستجيب فوراً للنداء الذي وجه اليها من أجل تكوين صندوق مشترك للسماد ، ويتعين عليها أن تقدم اسهامات كبيرة لهذا الصندوق ، مع زيادة صادراتها من السماد والبييدات الحشرية نحو البلاد النامية وبأسعار تأخذ في الاعتبار الصعوبات الخطيرة في موازين مدفوعات البلاد النامية . كذلك ينبغي على البلاد المتطورة أن تقدم للبلاد النامية المساعدة الفنية والمالية اللازمة التي تمكّنها من استخدام طاقتها الانتاجية كاملة .

ان المؤتمر الغذائي العالمي ينبغي أيضا أن يعدّ خطة دولية لادارة المخزون لكي نتجنب تذبذبات الأسعار كما حدث في سنتي ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .

ان الدول المتقدمة ينبغي أن تتعهد بالاسهام بجدية في تمويل الاحتياطي الاستراتيجي من المواد الغذائية المخصصة لسد العجز والكوارث الطبيعية .

ان مثل هذه الاحتياطي ينبغي أن تخزن في البلاد النامية حتى نعد من تكاليف الصيانة والنقل ، وفي نهاية الأمر فانه باجراءات كهذه ، يمكن بلوغ الهدف .

وكما تعرفون ، فان المناخ العام للمساعدة في التنمية استمر في التدهور ، ان المساعدة العامة لتنمية الدول الأعضاء تعرضت لمنحنى كبير وانخفاض كبير ، وهكذا فبالنسبة لهذه البلدان نجد أن

النسبة المئوية لاجمالي الناتج الوطني والمخصصة للمساعدة العامة انخفضت من ٣٤.٠٪ في سنة ١٩٧٢ الى ٣٠.٠٪ في سنة ١٩٧٣ ، في حين أن الاستراتيجية الدولية للتنمية حددت ٠.٧٪ كهدف لها ، ان الاسهام الكلي بما في ذلك القروض والاستثمارات الخاصة والتطوعية ارتفع الى ٧٨.٠٪ من اجمالي الناتج الوطني الخام ، أى نفس النسبة التي كانت في سنة ١٩٧٢ .

ومن الناحية الكمية ، فان حجم المساعدة العامة في التنمية ازداد بنسبة ٦٪ في سنة ١٩٧٣ ، فارتفع من ٨٧ مليار دولار الى ٩٤ مليار دولار، -ونظرا- لتغيرات أسعار الصرف ، ولآثار التضخم المتفشى ، فان مساعدة البلاد المتقدمة انخفضت بنسبة حوالي ٦٪ ، وبذلك فانها انخفضت تقريبا بنسبة ٣.٠٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٣ .

وهناك ما يدعو الى أن نذكر أن عنصر المساعدة قد زاد بنسبة ٨٤ الى ٨٦٪ من سنة ١٩٧٢ الى سنة ١٩٧٣ ، وعلى العكس من ذلك ، فان نصيب هذه المساعدة العامة في اجمالي الموارد المالية انخفض من ٤٤٪ في سنة ١٩٧٢ الى ٣٦٪ سنة ١٩٧٣ .

وازاء الظروف الحالية ، فانه يصبح من الضروري واللمح بالنسبة لجميع الدول المتقدمة ، أن تتعهد بالابقاء على نوعية وكمية مساعدتها العامة وأن تبلغ الأهداف المحددة في المصد التي وضعتها الاستراتيجية الدولية للتنمية ، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدم الى البلاد الاكثر تأثرا بالأزمات الحالية.

وهناك ما يدعونا الى أن نوجه نداء الى الدول المتقدمة ، لكي تفي بتعهداتها ولكي تسهم أساسا في اعادة بناء موارد الأ . آى . دى (AID) ، وفي برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية التي تلعب دورا هائلا في مجال المساعدة الفنية والاستثمارات المسبقة .

اما فيما يتعلق بالنظام النقدي العالمي فلزاما علينا أن نلاحظ أيضا أن عودة الاستقرار النقدي لا تبدو في الأفق ، ومن الضروري أن تفكر الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في اتخاذ الاجراءات المرفوعة لوضع نهاية لنشاط المضاربين الدوليين الذين كانت مضارباتهم سببا في تعرضنا لتذبذبات كثيرة في الأسعار مما أثر على اقتصاديات البلاد النامية.

ان التضخم مازال يسفر عن نتائجه السلبية وأصبح الضرورى الآن مضافة جميع الجهود من أجل التغلب عليه ، والا فان إيرادات الصادرات في البلاد النامية سوف تستنزفها البلاد المتقدمة لشراء المنتجات الصناعية منها بأسعار مجحفة ، وفي كافة البلاد المتقدمة تقريبا ، فان معدل ارتفاع الأسعار يتراوح ما بين ٩ و ١٥ ٪ في سنة ١٩٧٤ ، وبعض هذه الأسعار وصل الي ٢٠ ٪. والمعدل الاجمالي للتضخم في البلاد النامية لا يمكنه الا أن يحد من امكانياتها لدفع الديون الخارجية .

وفيما يتعلق باصلاح النظام النقدي ، فيمكننا أن نعرب عن اغتباطنا للتقدم المتواضع الذى حققته مجموعة العشرين المكلفة باصلاح النظام النقدي ولاسيما قرارها بتحديد النظام النقدي المقبل وحقوق السحب الخاصة ، ليس علي أساس الذهب أو الدولار ، ولكن علي أساس السلسلة التي تحوى عددا كبيرا من العملات وفقا لمعدل معين ، ان هذا التحديد المدى العالمى ، يقودنا بالتدرج الي أن نعطي للذهب أو الدولار المكانة الجديدة بهما في النظام النقدي الجديد ،

غير أن وفدى يرى أن اطار المناقشات والمفاوضات ينبغي أن يؤدى الي مشاركة الدول النامية عن طريق ممثليهم الذين تعينهم لهذا الغرض .

وعلي أية حال ، فاننا نعتقد أن النظام الجديد سوف يكون وجوده عارضا ان لم يستفد بالدروس والأسباب التي أدت الي انهيار النظام الدولي القديم . ان النظام الجديد يتمين عليه أن يأخذ في الاعتبار احتياجات وشواغل البلاد النامية ولاسيما عن طريق انشاء علاقة بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الاضافي للتنمية .

ان النمو الصناعي للبلاد النامية مازال يتسم بتذبذبات هائلة ، ويعجز هذه البلاد عن تحقيق تقدم مستمر ، والسبب الأساسي هو عدم استقرار التجارة الدولية التي تشهد زيادة أسعار المواد الأولية الصناعية والمواد الوسيطة ومواد التجهيز المستوردة من البلاد المتطورة .

ان استراتيجية التصنيع القائمة علي استبدال الواردات المطبقة من جانب كثير من البلدان النامية ، قد ولدت هيكلًا صناعيا يعتمد علي وارداته من البلاد الصناعية . ولقد كان من شأن ذلك استمرار ارتباط العالم الثالث بالعالم المتقدم .

ان المؤتمر الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سوف يكون فرصة لبحث معمق للمشكلات الأساسية التي تعاني منها البلاد النامية في الجهود التي تبذلها من أجل تزويد نفسها بصرح اقتصادى أساسى ، وينبغي لهذا المؤتمر أن يعكف على دراسة الاجراءات الخاصة بالبلاد النامية ، وينبغي اعمال التوصيات التي صدرت في نطاق الاجراءات الخاصة كما أوصى بذلك خلال المؤتمر الثاني لوزراء الصناعة الأفريقيين ، وينبغي منذ الآن أن نعتد أهدافا جديدة للنمو الصناعي بالنسبة للبلاد الأقل تقدما ، كما نصت على ذلك الأحكام الواردة في الاستراتيجية الدولية والواقع أنه بخلاف هدف ال ٦٪ بالنسبة للزيادة السنوية في الناتج الداخلى ، ٨٪ بالنسبة للقطاع الصناعي ، فان الاستراتيجية توصي بهدف أكثر ارتفاعا يصل الي ٧٪ بالنسبة للإنتاج الداخلى الخام ، و ١٠٪ بالنسبة للقطاع الصناعي في البلاد الأقل تقدما .

وفي مجال النقل فان فولتا العليا تتعرض لنتائج الزيادة الهائلة في أسعار الشحن والنقل ، البحرى ، وفي سنة ١٩٧٢ ، فان المصاريف الاضافية للنقل ارتفعت الي حوالي ٢٠٪ من قيمة الواردات ، والى حوالي ١٠٪ من قيمة الصادرات ، ان التكاليف الاضافية التي تعزى الي عدم وجود بلادنا على ساحل ، تقدر بثلاث المساعدة التي نستقبلها من الهبات ، ومنذ أزمات سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، فان تعريفات النقل زادت ما بين ١٥ ، ٣٠٪ ، وعلى هذا النحو ، فان ثلث سعر بعض منتجات الاستهلاك الجارى يتكون من أسعار النقل .

ان فولتا العليا تعرب عن اغتباطها ، لاتخاذ يوم ٦ نيسان / أبريل ١٩٧٤ ، يوما لاعتماد الاتفاقية المتعلقة بقانون المؤتمرات البحرية ، ان هذه الاتفاقية جاءت في الوقت المناسب لكى تضع نهاية لأساليب اتخاذ القرارات التي أصبحت أمرا غير محتمل بالنسبة للبلاد النامية ، ان الارتفاع التعسفي في أسعار الشحن دون ما اشعار مسبق ، وعجز الحكومات التي لم يكن بها خدمات متخصصة من أجل الحفاظ على مصالحها التجارية ، كل هذا يجعلنا نعرب عن اغتباطنا لعقد مثل هذه الاتفاقية . وبالنسبة لبلادنا تعاني من صعوبات لاحد لها ، فان مشكلة النقل تدخل بعدا اضافيا على هذه الصعوبات ، ولهذا السبب ، فاننا كنا نرجو أن تعكف هذه الاتفاقية بطريقة أكثر صراحة على منح معدلات نقل خاصة بالنسبة لصادرات وواردات البلاد التي ليس لها سواحل .

ومع ذلك ، وفي المرحلة الحالية من التطور ، فان فولتا العليا مستعدة لأن تشارك في هذا المجال ، وأن تؤيد ، الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية ، علي أنها تأمل أملا كبيرا في أن تؤخذ شواغل البلاد غير الساحلية مأخذ الاعتبار أثناء مراجعة الاتفاقية في المؤتمر القادم . وكذلك في أدوات التطبيق التي سوف تدرس في هذا الصدد .

ان فولتا العليا ، قد اهتمت اهتماما كبيرا بالمؤتمر الثالث لقانون البحار الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في كاراكاس ، في ٢٠ حزيران / يونيه حتي ٢٩ آب / أغسطس ١٩٧٤ ، ولقد بذل هذا المؤتمر جهدا تقنيا من أجل وضع قانون للبحار ، والذي ورد في القرار رقم ٢٧٤٩ يوم ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، هو القرار الذي يجعل من البحر تراثا مشتركا للانسانية جمعا ، ولهذا فاننا نؤيد بقوة مبدأ انشاء سلطة دولية تمثل فيها كافة الدول التي تقوم باستغلال وإدارة موارد هذا التراث باسم الانسانية جمعا ، والأرباح الناجمة عن هذه الإدارة ، ينبغي أن توزع بعدالة بين الدول مع اقامة الاعتبار لاحتياجات الدول النامية ، وبصفة خاصة للدول غير الساحلية التي ينبغي أن تستفيد من معاملة خاصة ، وعلينا ألا نكرر التاريخ والا نستبدل نظاما ظالما بنظام آخر أكثر ظلما ، تكون البلاد الفقيرة هي الضحية فيه ، ولهذا السبب ، وعملا على تحقيق العدالة والانصاف ، فان البلاد غير الساحلية ينبغي أن تستفيد وأن يكون لها أكبر ضمانات ممكنة تقوم على الأسس التالية : " حق الوصول الي البحر ، وفي منطقة الأعماق البحرية ، حق العبور دون ما قيود ، ودون ماتفرقة من جانب دول العبور " .

ان العالم أجمع ينتظر الدورة القادمة لجنييف حيث ينتظر قانونا جديدا للبحار يمكن جميع البلاد صغيرها وكبيرها سواء الساحلية أم غير الساحلية لكي تستفيد تماما من موارد البحر .

وبالنسبة للتعاون بين البلاد النامية ، فان الأعمال الأخيرة ، قد تمت في هذا المجال وهي تدل بوضوح تام على اهتمام المجتمع الدولي على النهوض بهذا الشكل من أشكال التعاون ، لأنه يضيف بعدا جديدا للتعاون من أجل التنمية .

وفي رأينا أن توصيات مجموعة العمل بشأن التعاون الفني بين الدول النامية يشكل اطار عمل مجدود للغاية ويعد بخير كبير ، ان فولتا العليا لن تدخر أى جهد الي أن ترى نجاح هذه التوصيات وهو نجاح سوف يدعم أكثر فأكثر من علاقات التعاون بين كافة البلاد وبصفة خاصة بين البلاد النامية ، اننا نرجو أن تتمكن أسرة الأمم المتحدة من مواءمة نفسها مع هذا المطلب الجديد ، الذى يعد في صالح الجميع علي الأمدين القصير والطويل ،

ان المشكلات ، التي يعاني منها مجتمعنا ، ولاسيما اعضاؤه الأكثر ضعفا ، لاينبغي أن تجعلنا نفقد الأمل ، والواقع أن لدينا الخيال ، ولدينا الموارد الطبيعية الكافية ، ويكفي كل منا أن يتذرع بالارادة السياسية الضرورية لحل مشكلاته ، حتي نمضي قدما نحو بناء عالم معنوى ومادى جديد بجيلنا ، ومن هذا المنطلق أقيم صرح الأمم المتحدة ، ومن هذا المنطلق أيضا يتعين علي دورة الجمعية العامة هذه أن تعمل من أجل اقامة عالم أفضل .

السيد / شيفيل (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : (الكلمة بالروسية) : ان

البشرية تقترب من تاريخ مشهود هو الذكرى السنوية الثلاثين لانتهاء الحرب العالمية الثانية والسنوات التي مضت منذ ذلك التاريخ كانت مليئة بكفاح دائم للحيلولة دون كارثة حربية جديدة ، ومن أجل دعم السلام والأمن العالميين ، ونستطيع أن نقول بارتياح أنه أمكن تحقيق الكثير ، فان الموقف الدولي اليوم ، يتسم أكثر من أى وقت مضى بعمليات هامة ترتبط بتدعيم وتعميق الانفراج وتوسيع مجاله ، وهذه العمليات تضم عددا متزايدا من البلاد والقارات ، بدأت تؤثر تأثيرا ايجابيا علي تقدم الناس علي طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادى .

والتحولات المواتية في العالم قد أدت الي زيادة الثقة بين البلاد وأسهمت في خلق مناخ من التفاهم المتبادل ، وبالتالي فان سياسة الدكتاتورية قد أصبحت معزولة ، وتحدث تطورات في طريقة تفكير الشعوب التي عانت طويلا نتيجة للكتبت الذى فرضته الحرب الباردة .

ولكل هذه التطورات فان التاريخ سوف يذكر بالفضل الاتحاد السوفياتي والبلاد الاشتراكية والبلاد غير المنحازة والبلاد المحبة للسلام ، ان الدوائر السياسية التي تفكر بواقعية والتي تسير علي طريق السلام والأمن وتعمل علي حل المشكلات الهامة ، وهناك دور هام في عملية تخفيف التوتر تقوم به البلاد المحبة للسلام وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والاتفاقات الهامة التي عقدت بينهما في الأيام الماضية هي اسهام رئيسي لقضية السلام وتنفيذ هذه الاتفاقات سوف يشجع دون شك علي حل مشكلات كثيرة .

ويمكن أن يقال الآن بكل تأكيد أن المناخ الجديد الذي برز في العلاقات العالمية يسهم في حل الكثير من المنازعات ويسمح للشعوب كي تقف بصلافة وفاعلية ضد الأعمال العدوانية ، ان توقيع اتفاقيات باريس بخصوص فيتنام ، والخطوة الأولى نحو تسوية أزمة الشرق الأوسط ، والمؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون ، والمفاوضات الخاصة بتخفيف التسليح والقوات المسلحة في وسط أوروبا ، والمفاوضات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كل هذه أحداث تاريخية هامة يمكن أن تنفذ فقط بفضل التحولات الايجابية في الموقف الدولي ، ويجب أن يؤكد أيضا أنه نتيجة لهذه التحولات أصبح من الممكن أن نبحث القضايا التي أثارها البلاد النامية في الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن انشاء علاقات اقتصادية عادلة بين الدول .

وبالرغم من التعقيدات والصعوبات علي طريق السلام ، وجميع العقبات علي هذا الطريق ، نستطيع أن نقول بحق ان عملية تخفيف التوتر هي التي حددت التطور في العلاقات الدولية المعاصرة ، وكما أكد ذلك سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اوكرانيا ، شوكريتسكي ، في اجتماع للناخبين في ٦ حزيران / يونيه هذا العام في كييف ، قال وأنقل عنه ،

” ان قضية الانفراج نجحت في الاستقرار وتتقدم بثبات ولن تعود الي الوراء بعد الآن ” .

وفي الوقت نفسه فستكون بساطة لا تغتفر وخطأ أن نفترض أن هذه الظروف الجديدة ، ستجعل مناقضات العالم الحديثة سوف تحل بنفسها ، أو أن تهديد الحرب قد أصبح وهما .

لا يجب أن ننسى ان اعداء الانفراج ، والمؤسسات العسكرية الصناعية والاحتكارات ، تجمع الثروات عن طريق سباق التسليح ، كذلك المفارمين السياسيين والذين ترعرعوا في مناخ الحرب

الباردة ، يفكرون الآن علي أساس سياسة مركز القوى والاستفزازات ، والثورات العسكريــــــــة
والانقلابات ، ويحاولون استغلال التوترات الحالية بتسميم جو العلاقات الدولية ، وهناك
اشترك في هذه السياسة العقيمة من الصهيونية العالمية ، ومن حثالة الدعاية المناهضة
للسوفييت ، والايديولوجيين الجورجوازيين ، والصحفيين الجورجوازيين ، الذين عملوا علي
انكاء الحرب الباردة والتي مازالت تجتذ بهم ويفذونها .

ويشترك مع هذه الزمرة الساسة الذين يعطون مستترين خلف عبارات ثورية زائفة على الاضرار بحركات التحرير الوطنية ، والاضرار بقضية السلام والتعاون العالمي ، وكما كان الحال في دورات سابقة للجمعية العامة ، فان وفد الصين الشعبية ورئيس الوفد السيد شياو كان هو ، يكرر جميع الأشياء المفتعلة ضد الاتحاد السوفييتي ، ونجد في كلمات هذا الشخص المحترم نداءات لما يسميه بالأعمال الثورية وهي لاتعدو أن تكون انكفاء نيران المنازعات .

ووفد الصين مازال يرفض جميع المقترحات البناءة من جانب الاتحاد السوفييتي ، ومن جانب المعسكر الاشتراكي ، والدول المحبة للسلام ، من أجل تدعيم السلام والأمن العالميين ، ولكن الماويين هم الذين يعارضون تخفيف الميزانيات العسكرية وتقديم المساعدة للدول النامية ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ومنع استخدام الأسلحة النووية ، ووقف التجارب على هذه الأسلحة .

والآن ، ما هو الاقتراح المحدد الذي تقدمه بكين ، لحل المسائل المتعلقة بدعم السلام ونزع السلاح وهي هامة لمصير البشرية ؟ ان الصين لم تقدم شيئاً بخلاف اشاعة الفوضى في العلاقات الدولية ، وهو أمر يرقى الى مرتبة زيادة التوتر الدولي ،

ووفد الصين بالأمس حاول مرة أخرى أن يشكك في دور الاتحاد السوفييتي وفي تقديم المساعدة لحركات التحرير القومية ، وكفاح الشعب العربي من أجل تحررهم ومن أجل تحرير بلادهم من الاحتلال الاسرائيلي ، ولكن نحن نعلم أن هذه الكلمات الجوفاء لا يمكن أن تقلل من المساعدة السياسية والمادية الكبيرة التي يقدمها الاتحاد السوفييتي للمناضلين والمحاربين ، وأقدم لكم المثل الصيني الذي ذكره رئيس الوفد بالأمس " ان زهور الدعاية الجوفاء سوف تذبل ، وتبقي الحقائق " ، ولكن هذه الحقائق لن تكون في صالح الصين .

ان مقاومة القوى الرجعية لن يتم إلا عن طريق الاجراءات المحددة التي تدعم السلام ، ولذلك فان الأمم المتحدة يجب أن تزيد من جهودها في اتجاه نشاطها الأساسي للمحافظة على السلام ودعم الأمن العالمي . ويجب أن يتدعم ذلك ببحث موضوع تنفيذ الاعلان الخاص بدعم الأمن العالمي في هذه الدورة . وفي السنوات الأخيرة فان هذه الوثيقة البالغة الأهمية قد تدعمت بفضل عدد من المقترحات البناءة والتي تتضمن قرارات جديدة للأمم المتحدة والتي تستغدم بطريقة مفيدة في العلاقات الدولية .

وفي الوقت نفسه يجب أن نركز ان فاعلية دعم الأمن العالمي تتأثر بالادراك المستمـر لبرنامج السلام الذي قدمه الاتحاد السوفييتي والذي شرحة في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ،

وفي هذا المقام أود أن أركز مرة أخرى على أهمية الاعلان الخاص بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ومنع الأسلحة النووية في جميع النقاط ، والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على مبادرة من الاتحاد السوفييتي ،

وفي الوقت الحالي هنالك ظروف مواتية لتحقيق مزيد من التقدم في حل هذا الموضوع ، وذلك بنبذ استخدام القوة ، واستخدام الأسلحة النووية ، وفي رأينا أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات عملية ، لتنفيذ هذا الاعلان تنفيذًا كاملاً وتنفيذ المبادئ الملزمة لجميع أعضاء الأمم المتحدة ، ونعبر عن الأمل في أن مجلس الأمن ووفقاً للتوصيات الواردة في هذا القرار سوف يتخذ القرار الملائم .

ان الأحداث الأخيرة في شرق البحر المتوسط ، تؤكد من جديد الحاجة لكي نحارب بنشاط من أجل نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية .

ان مجرى الأحداث الخطيرة في قبرص نتيجة لاستفزازات بعض الدوائر في حلف الأطلنطي ، أمرضد الاجراءات التي تهدف الي دعم السلام والأمن العالميين ، ومن هنا فهو يؤثر علي مصالح جميع الشعوب .

ان المصالح الحيوية لشعب قبرص قد تهددت بدرجة خطيرة ، والقضية ليست أقل من بقاء هذه الدولة غير منحازة ، ان جمهورية أوكرانيا تدعو الي وقف جميع التدخل الخارجي في قبرص وسحب جميع القوات الأجنبية من أراضيها ، واستعادة النظام الدستوري ، ومنح القبارصة أنفسهم الفرصة الحقيقية لتسوية شئونهم الداخلية بأنفسهم ،

ان افلاس وفشل محاولات حل مشكلة قبرص في الدوائر الضيقة ، ولصالح بلاد حلف الأطلنطي دون اعتبار لرغبة القبارصة ، تؤكد من جديد أهمية اقتراح الاتحاد السوفييتي بشأن عقد مؤتمر عالمي حول قبرص ، ومثل هذا المؤتمر سوف يخرج بالقرارات التي تضمن بقاء قبرص كدولة مستقلة ذات سيادة ، ويكفل سلامة ووحدة أراضيها ، وهو ما يحمي مصالح شعب قبرص أنفسهم .

ولا يجب أن يكون هناك إبطاء أيضا في إيجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط والتي كانت تسمح لعقود الجو العالي ، أن المسائل الأساسية في هذه التسوية ، سوف تبقى كما كانت دائما الآتي : انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وحماية الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين ، وفقا لأمانيه القومية ، وضمن سيادة ووحدة وسلامة أراضي جميع الدول في هذا الاقليم ، وفي الوقت نفسه نجد اسرائيل تواصل سياسة القرقة بالسيف ، والتلويح بالسلاح وتهاجم لبنان ، وتحاول تجميد الموقف الذي نتج بعد الاتفاقية الخاصة بالفصل بين القوات في مرتفعات الجولان وفي سيناء ، وتحاول أن تستبدل بالحل السياسي الجذري الحل الوسط من أجل تشديد قبضتها على المناطق التي تحتلها . ولكن مثل هذه السياسة ، لا مستقبل لها ، ولن تؤدي الا الى زيادة المنازعات خطورة ، وتحقيق مصالح السلام ومصالح كل شعوب هذه المنطقة ، تتطلب بسرعة الاستئناف الفوري لمحادثات السلام في جنيف بشأن الشرق الأوسط .

ان الأحداث الأخيرة جعلتنا نشعر أنه من البديهي أن تسوية أزمة الشرق الأوسط مستحيلة دون حل مشكلة فلسطين وضمن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي . لذلك فان وفد أوكرانيا أيد ادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

ان اقتراح مجموعة من البلاد في الأمم المتحدة حول انسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة في كوريا الجنوبية تحت علم الأمم المتحدة هي من بين الاجراءات التي تهدف الي دعم الأمن العالمي ، ووجود هذه القوات يمثل عقبة كبرى في طريق توحيد كوريا بالوسائل السلمية ، وتشكل مصدرا للتوترات العسكرية والسياسية في هذه المنطقة وتشجع نظام الحكم الدكتاتوري في جنوب كوريا لكي يواصل قمع القوى الديمقراطية ،

ان حكام سايجون والذين يتمتعون بتأييد قوات خارجية ، يواصلون اراقة الدماء وانتهاك اتفاقية باريس ، وفي الوقت نفسه ، فانه من الواضح ان الالتزام الكامل بهذه الاتفاقيات هو شرط لازم لاقامة سلام دائم وعادل في فيتنام .

ان شعوب آسيا تتوق للسلام ، وتتوق لتحقيق جو موات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والظروف مواتية الآن لانشاء نظام جماعي للأمن . ان التحول الملحوظ في العلاقات الدولية والموقف الدولي من الحرب الباردة الي التفاهم المتبادل ، ومن المواجهة الي المفاوضات ، يفتح آفاقا حقيقية للتقدم في ميدان نزع السلاح ، ان الحاجة لتكثيف الجهود في هذا الاتجاه تطبيها حقيقة أنه بالرغم من التحولات المواتية في العالم ، فان سباق التسلح مازال مستمرا ويلتهم أكثر من ٢٥٠ بليون دولار كل عام ، ولا يؤثر ذلك تأثيرا ضارا فقط علي أمن جميع الدول ، ولكنه يبعثر أيضا كميات كبيرة من الموارد المادية والبشرية ويبعدنا عن أن نتوجه لعمل خلاق سلمي ، لذلك فان مهمة استكمال الانفراج السياسي بتخفيف التوتر العسكري ذات أهمية كبيرة والمبادرات المعروفة للاتحاد السوفييتي والبلاد الاشتراكية الأخرى موجهة نحو تحقيق هذا الهدف .

وهناك اجراءات أخرى محددة هامة في هذا الميدان ، وهي مسألة منع الأعمال التي تؤثر علي البيئة والمناخ للأغراض العسكرية وغيرها والتي لا تتمشي مع الأمن العالمي ورفاهية الانسان وصحته ، والتي أدرجت في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بناء علي اقتراح من جانب الاتحاد السوفييتي ، وهذا الاقتراح مبني علي النظر بجديّة الي الموقف الحالي في العالم والامكانيات التي يتيحها العلم والتكنولوجيا في ميدان خلق وسائل جديدة في أساليب الحرب ، والتي تنطوي علي كارثة للبشرية جمعاء ،

لقد حان الوقت لإبرام اتفاقية عالمية ملائمة تجعل أى عمل يؤشر علي البيئة والمناخ لأغراض عسكرية ، عملا غير مشروع ، ومثل تلك الاتفاقية سوف تكون اسهاما هاما لتحقيق المهمة العالمية لحماية بيئة الانسان .

ان وفد اوكرانيا يؤكد كلية هذه المبادرة الطيبة من جانب الاتحاد السوفيتي ويدعو الجمعية العامة الي اعطائها التأييد اللازم ، ونود أن نركز بصفة خاصة علي أن المشاركة الايجابية والبناءة من جميع الدول التي تمتلك قدرات عسكرية هامة وأسلحة نووية ذات أهمية قصوى من أجل التقدم في ميدان نزع السلاح . ان الاتجاه المواتي في تطور الموقف العالمي لا يمكن أن يحل محل النية الحسنة والمساهمة المحددة لكل دولة في قضية نزع السلاح .

ان أغراض تجميع جهود جميع الدول في هذا الميدان ، سوف تستفيد من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح والذي أعلنت الجمعية العامة تأييدها له دائما ، وفي الظروف الحالية فان ضرورة عقد مثل هذا المؤتمر بسرعة أمر بديهي ،

ان جمهورية اوكرانيا تؤيد عقد مؤتمر عالمي تشارك فيه جميع الدول في أقرب وقت ممكن ، وتدعو جميع الدول لكي تسهم اسهاما بناءا في الاعداد العملي له وعقده . وجميع أنواع الألاعيب التي تهدف الي تعطيل هذا المؤتمر واحباط الاستعداد له ، لا يمكن ان تعتبر الا عدم الرغبة في المشاركة في اتخاذ الاجراءات الخاصة بنزع السلاح .

ان دعم الاتفاقيات المتعددة الأطراف وجعلها عالمية هي مهمة عاجلة في ميدان نزع السلاح . ودون مشاركة فعالة من جميع القوى العسكرية ، وخاصة الدول المالكة للأسلحة النووية ، في هذه الاتفاقيات ، فسوف يكون من الصعب أن نتحدث عن ضمان تحقيق كامل وفعال للاجراءات التي تهدف الي الحد من سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح أو تحقيق المزيد من التقدم في هذا الميدان . وفي ان هاننا اتفاقيات هامة مثل اتفاقية موسكو لعام ١٩٦٣ ، والاتفاقية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية ، والاتفاقية الخاصة بمنع انتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والسامة ، وتد ميرها وكذلك بروتوكول جينيف عام ١٩٢٥ وغيرها .

ان منع الأسلحة الكيميائية والمنع الشامل للتجارب النووية وتخفيض الميزات العسكرية والاجراءات الأخرى يمكن أن تؤدي الي تحقيق النزع الكامل والشامل للسلاح . وهناك مشكلات قليلة في مجال نزع السلاح وكلها مشكلات هامة ، ولكن مهما كانت تبدو صعبة فانه يمكن أن تحل اذا توفرت النية الحسنة ولقيت أقصى قدر ممكن من جهود الدول الأعضاء .

فكل عام يتسم بانتصارات جديدة لكفاح حركات التحرير ، وفي هذا المجال فان وفد اوكرانيا يرحب بسرور خاص بالأعضاء الجدد في الأمم المتحدة ، جمهورية بنغلاديش الشعبية ، وجمهورية غينيا بيساو ، وغرينادا ، ونرجو لشعوب هذه الدول النجاح في دعم استقلالهم الوطني وفي تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية .

هنالك آفاق جديدة تفتح في العالم نحو التصفية النهائية والكاملة للاستعمار والعنصرية ،

ان نجاح الكفاح من أجل تحرير شعوب غينيا بيساو وأنجولا وموزامبيق هو دليل علي أهمية وفاعلية التضامن ووحدة العمل ، وخاصة في الأمم المتحدة ، وتأثير ذلك علي قوى التحرر القومي والسلام والديموقراطية والاشتراكية . ان مهمة القضاء نهائيا علي الاستعمار والعنصرية يتطلب مزيدا من الدعم لهذه الوحدة .

ان المحاولات التي تهدف الي تخريب أو تفريق الجبهة المعادية للامبريالية أو الجبهة المعادية للاستعمار ، مستترة خلف شعارات زائفة ونظريات من جميع الأشكال لن تتسبب الا عن الضرر لقضية التحرر الكامل للشعوب التي مازالت تترزح تحت نير الاستعمار والعنصرية ، وقد توفرت الظروف المواتية لتنفيذ الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ، ولهذا الهدف فمن اللازم أن نكثف الكفاح ضد نظم الحكم العنصرية في بريتوريا وسالزبورى التي مازالت باقية في أفريقيا وضد اولئك الذين يساعدون علي ابقاء شعوب هذه المناطق في عبودية ، ويجب أن تطبق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بجنوب أفريقيا وزمبابوى وناميبيا ، ولا يجب أن تكون هنالك مناورات تهدف الي ابقاء علي السيطرة الاستعمارية ، واننا كنا نريد أن نسوى مسألة الاستعمار والمناطق التي مازالت مستعمرة في افريقية وفي أماكن أخرى من العالم . فان العنصرية والفصل العنصرى والاستعمار ، يجب أن تحطم مرة واحدة والى الأبد وفي أسرع وقت ممكن ، وبلادى قد أيدت دائما ، وستواصل تأييدها للشعوب التي تحارب من أجل حريتها واستقلالها ، ممن أجل التصفية الكاملة للاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى .

لقد انقضى عام الآن منذ الانقلاب الدعوى الذي قامت به الزمرة العسكرية في شيلى ، ومسع كل فان غضب الشعوب التي تددين جرائم الفاشية لم يخف ، ان نظام الحكم الارهابي في شيلى قد ادانتها جميع الشعوب ، ويشكل تهديدا للمنجزات التقدمية في أمريكا اللاتينية . ان الديماغوجية الهيستيرية التي يلجأ اليها صنائع القتل ، قتلة شعب شيلى ، والتي يلجأون اليها دائما مستترين خلف الحق في الرد ، لن تغسل الدماء من اجل الزمرة الفاشية وصنائعهم ، لن تغسل ايديهم من دماء الرئيس الليندى ، وعشرات الآلاف من أفضل أبناء وبنات شيلى .

فرأينا أن الأمم المتحدة يجب أن ترفع صوتها وتحتج ضد اعمال القمع ، قمع القوى الديمقراطية وحريةتهم وتطالب بأن تطلق الزمرة الحاكمة في شيلى سراح كورفالان والقيادة الديمقراطيةين الآخرين في شيلى ، وعلى أساس تأكيد المجتمع الاشتراكي وجميع القوى المحيطة للسلام ، فان البلاد النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ، تخوض كفاحا من أجل تحررها الاقتصادية ومن أجل تصفية الاستعمار الجديد ، وبقايا الماضي الاستعماري ، والذي تنتمي اليه العلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبلاد العالم الثالث ، ودامت في الدورة السادسة الخامة للجمعية العامة يعتبر خطوة نحو اقامة علاقات اقتصادية علي قدم المساواة ، ولقد عقدت هذه الدورة بناء على مبادرة من البلاد النامية وبتأييد ومشاركة نشيطة من الاتحاد السوفييتي وانتهت هذه الدورة ان البلاد النامية لا يمكن ان تبقى بعد ذلك مستغلة من جانب الاحتكارات الاجنبية او ما يسمى بالموؤسسات المتعددة القوميات ، وانه لأمر له دلالة خاصة انه بالرغم من مقاومة الدول التي تنتمي اليها هذه المؤسسات فان اعلان برنامج العمل الذي وافقت عليه الجمعية العامة يتضمن حق كل دولة في السيادة علي صادراتها واستغلالها بما في ذلك الحق في تأميمها ، وفي اطار هذه الدورة فان النظام الحالي للاستيلاء على الموارد الطبيعية للبلاد النامية من جانب الاحتكارات الامبريالية قد أدين بشدة ، وهناك طلبات خاصة بزيادة دور الدول الوسيطة ، ونحن مقتنعون بأن العلاقات الاقتصادية بين الدول يجب أن تبني علي أساس المباديء الجديدة ، التي وردت في الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادى عالمي جديد واقتبس عن هذا الاعلان :

” مبني على المساواة والمساواة في السيادة واعتماد الدول على بعضها البعض ، والمصالح المشتركة والتعاون بين كل الدول بغض النظر عن نمائها الاقتصادية والاجتماعية ” وترجمة هذه المبادئ الى الواقع العملي ، سوف يشجع على اضعاف الصبغة الديمقراطية على الروابط الاقتصادية العالمية ، وعلى الدورة الحالية كي تتخذ الاجراءات والقرارات الخاصة بتنفيذ اعلان الدورة الخامسة السادسة .

وفي الوقت نفسه يجب ان نركز على أن التغلب على التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية للدول الصغيرة سوف يسهل اذا قامت بتحويلات عميقة اجتماعيا واقتصاديا بهدف القضاء على العقبات التي تعوق تنمية القوى المنتجة في هذه البلاد .

ان الموارد التي يمكن ان تطلق نتيجة للجهود الفعالة في ميدان نزع السلاح يمكن أن تكون مصدرا كبيرا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلاد بما في ذلك البلاد الصغيرة . ان التخلف الاقتصادي للشعوب يسهل عن طريق التنفيذ العملي للاقتراح الذي تمت الموافقة عليه بناء على مبادرة من الاتحاد السوفييتي ، بغية خفض الميزات العسكرية بنسبة ١٠٪ للدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، ان هذا الاجراء سوف يحد من سباق التسلح ، وسوف يخصص جزءا كبيرا من الاموال التي تتوفر لتوجيهها نحو مساعدة البلاد النامية .

ان الحاجة لزيادة فعالية الأمم المتحدة قد تم التركيز عليه في سياق المناقشة العامة فـ في هذه الدورة ، وكل الخبرات التي توفرت في عمل هذه المنظمة ، تظهر أن فاعليتها لا يمكن أن تتحسن الا على أساس التزام كامل بميثاقها وتنفيذ قرارات مجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة . ان ميثاق الأمم المتحدة يتضمن المبادئ الأساسية الهامة للعلاقات الدولية المعاصرة ، وهي مبادئ تم الاعتراف بها في القانون الدولي ، منذ بدء الأمم المتحدة ، وتأكد ذلك أيضا في العلاقات بين الدول ، ان ميثاق الأمم المتحدة قد نجح في اختصار الزمن وأثبت جدواه في الظروف الراهنة ، وأحيانا نجد الذين ينتقدون الميثاق يثيرون الشكوك حول مبدأ عالمية التمثيل في مجلس الأمن ، ولكن أي شخص سيوجه هذا النقد اما أنه يستبعد أو ينسى في غمرة التحاجي ، أن الأمم المتحدة نفسها مبنية على مبدأ العالمية والعضوية الدائمة في مجلس الأمن وفاعلية عملها تتوقف على هذه العالمية ، ان القضاء على هذا المبدأ الأساسي

يمكن أن يستغل في نظام الأمم المتحدة بما يحقق المصالح الضيقة للدول الكبرى أو مجموعة من مثل هذه الدول . وهذا من شأنه أن يخرب مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، هذا في نفس الوقت الذي نجد فيه تلك المبادئ وقد أصبحت أكثر رسوخاً في السلوك الدولي .

لذلك فنحن نعلن بحزم أننا ضد ما يسعى بمراجعة الميثاق وتصحيحه لأن هذا الميثاق وثيقة تاريخية في وقتنا الحالي .

في أيام تشرين الأول / أكتوبر والعالم يقترب من الاحتفال بالأمم المتحدة تشيياً مع تقاليد يبدو أنه من الملائم أن نشير إلى ذلك الوقت الذي وضعت فيه أسس الأمم المتحدة ، فانشائها كان ممكناً نتيجة للانتصار التاريخي على قوى النازية وقوى العدوان ، وفي الانتصار في المعارك الكبيرة التي حددت مستقبل البشرية وبمشاركة من الاتحاد السوفييتي والشعب الأوكراني ، ان مشاركة الاتحاد السوفييتي سوف تبقى في ذهن البشرية وسوف يظل عازماً على منع تكرار ما حدث في الماضي .

وفي هذه الأيام ، فاننا نلزم أنفسنا بما حدد في الميثاق وهو تجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب ، وقد تم الكثير في هذا المجال ، وما تم يشكل دفعة قوية نحو استخدام أكمل الامكانيات التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة .

ونحن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل لأننا مؤمنون بأن قوى السلام والتقدم لا يمكن قهرها . ان جميع الشعوب المحبة للسلام تقف مؤيدة للانفراج وللاملاح العقلاني للعلاقات الدولية على أساس مبادئ التعايش السلمي . ونحن مؤمنون بأن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة سوف تسهم اسهاماً له وزنه للقضية النبيلة قضية دعم السلام والأمن العالمي ، ولقضية القضاء على التهديد بالحرب ، واقامة عالم جديد تعيش فيه جميع الشعوب دون حرب ودون خوف من الحرب وتتمتع بمزايا التقدم الاجتماعي . *

* عاد الرئيس إلى مقعده .

السيد خالد (السودان) ؛ (الكلمة بالانجليزية) السيد الرئيس : كلنا في هذه القاعة ، علمنا معك مرات ، وتفاوضنا معك مرات ، وتحدثنا اليك مرات ، كلنا في هذه القاعة يعرف أنك نتاج قدرات مقدورة في الحرب والسلم . . . فالجزائر المعاصرة ، اسبارطه الحديثه ، صنعنت التاريخ وصنعت الرجال . تمت عندك في سنواتك العدة التي عملت خلالها في بلادك ، وفي منظمه الوحدة الافريقية ، وفي الجامعة العربية ، قدرات على السير قدما في وجه المشاق ، وموهبة تحدث الصعاب التي لقيت في سارك الطويل ، يقود خطاك ويلهيك في هذا عبقرية شعبك . . . أنطلب أكثر من هذا من واحد ، سيقود اجتماعا للجمعية العامة ، تحف به المخاطر والمزالق ، ويحوم حوله الرجاء . . . اجتماع تنادى له قادة العالم ، وكلهم قلق حائر يعيش عصرا لا شك عندى أنه في قبضة تهتز وتتعثر .

لا أحسب اجتماعنا هذه المرة واحدا مما ألفناه في اجتماعاتنا أطوال تسع وعشرين سنة . وانا كان عديد من سني التاريخ ومن الأحداث السياسية والاجتماعية ومن المعارك والوقائع قد اطلق عليها فواصل مرحلية ومنعطفات تاريخية كعام ١٨٤٨ مثلا أو اكتشاف الاحتراق الداخلي أو معركة واترلو فبالا يمكن اعتبار منتصف السبعينات واحدة من تلك . ان العقد المنتهي بعام ١٩٨٥ سيصير - لا مشاحة - مفترقا في المسيرة الكبرى للانسانية . انه العقد الذي ستتخذ فيه أخطر القرارات التي تحتم على الانسانية اتخاذها ، وعليها اتخاذها كوحدة موحدة وليست كمراكز منفردة ، وان كان قرار مركز واحد يؤثر في آخر الأمر على الجميع . فليس سوى الجمعية العامة من أداة تمتلك ، وليس سوى الأمم المتحدة بكل نقائصها من مالات .

وان أخطر هذه القرارات جميعا هو ما اذا كان الأغنياء والفقراء سيتوصلون معا للنظام الاقتصادي الجديد الذي أقرناه في الربيع الماضي . فبعضنا يشمر بالاحباط ، بل قلق لأن ماتم في الماضي للتقدم بتلك المقترحات جد ضئيل ، فلا بد لهذه الجلسة من رؤية المزيد ، على أن ثمة سلوى . . . فعدد يد من الأوبئة التي تنهش عالمنا لا حائل لها ورمدها صحافة عالمية تصدت للمسؤولية ، يمسك بمقاليدها شباب متعلم حصيف تحدوا الوباء والمسغبة ونصبوا خيامهم معسكرين في مناطق القحط في افريقيا يفضحون تقاعس البعض ويبينون للعالم كيف يكون أهم الحياة بلا أمل أو رجاء.

وبفضلهم فلدينا من الكتب والتقارير والملخصات والندوات والمؤتمرات الكثير، ولم يعد العالم أعمى عن الحاجة لتنفيذ مقررات الدورة الخامسة السادسة للجمعية العامة.

لقد بقي على هذه الجمعية أن تتدارس تلك الأفكار بحيث يتمخض عن ذلك أكثر تنظيراً ومعرفة . . . سيما وهناك قيادة نوو مكانة يفقون الآن في معترك النضال يحاولون انقاذ عالم ضارب بغير هدى . نعم على غير هدى . ان بي لأملا كبيرا أن نعينهم .

ان الحقائق والأرقام هناك . . ورغم ادراكي بأن رؤوسنا تطن بالأرقام وأنه ليس شمة موجب لمزيد منها ، فلا مفر من القاء نظرة عجل على بضعة أرقام حتى تتضح لنا حدود المشكلة التي نجابهها .

يخبرنا مكتب العمل الدولي أنه في عام ١٩٧٠ كان هناك ٢٥٤٢ مليون نسمة يعيشون في العالم النامي ، بينما كان يعيش ١٠٩٠ مليون نسمة في العالم الصناعي . ولكن في أقل من ثلاثين سنة من الآن يتحتم توفير ضعف الغذاء والماء والطاقة والعمل ، اذا كان للمستويات الحالية أن تبقى على ما هي عليه الآن . . لا تنقص ولا تزيد . . عند ذاك ستكون القوة البشرية العاطلة في العالم قد زادت بمقدار ثلاثين بالمائة . . . وسيكون هناك ٤٥٧ مليون وافدا جديدا ما بين الآن وحتى عام ١٩٨٥ . . . سيكون نصيب الدول الغنية منهم مجرد عشرة بالمائة بينما سيكون نصيب الدول الفقيرة مذهلا . . . ٢٨٩ مليون يدا عاملة جديدة في آسيا و ٥٥ مليون في افريقيا و ٤٢ مليون في أمريكا اللاتينية . هذا هو حجم المشكلة التي تهز العالم . . . والتي يقع عبؤها الأكبر والأقسى على قلب الدول النامية .

هذه هي أبعاد الأزمات في العالم ، والتي يقع على الدول النامية منها أكبر الأثر . ومداولات الدورة الخاصة للجمعية العامة في نيسان / ابريل الماضي وقفت على ما يحيط باقتصاديات العالم من جديد فرص ، وجدديد مخاطر . ورغم أننا ما خرجنا من تلك الدورة راضين كل الرضا ، الا أن هناك ما يدعونا للتفاؤل . ما حققته الدورة ليس أقله أننا قد اخترنا وسائلنا لتوظيف الأجهزة الدولية لاجداث التغيير في النظام الاقتصادي الدولي ، بحيث يحل التعاون مكملاً الاستغلال ، وليكن التفاوض والتصالح بديلاً للمواجهات في أمور التجارة والمال والتكنولوجيا .

وحينها انبثق أيضا احساس أكبر بالترابط بين مصالح الامم . وسرنا خطوط نحو تقدم متزن ، ولكن شمة عوامل سلبية تفرض نفسها على مجريات الأحداث فتعرقل سعيينا

نحو خلق مناخ صالح من مقاصد حسنة . وبعض من هذه العوامل يستحق ان نذكره :
انسياب المال ازال شحيحا يقف دون التوسل لتقسيم عادل للعمل الدولي . . عدم ثبات
في أسواق النقد . . وقصور في معدلات النمو لعائد الصادرات في الأقطار النامية
يجعلها عاجزة عن سداد ما تراكم عليها من ديون .

وبداهة ان تقويم هذا الوضع في العالم يزيد من كلفته ويزيده تعقيدا عدم التوافق بين سياسات بعضنا ، في الوقت الذي نحتاج فيه للتقليل ما أمكن في تضارب الأهداف والغايات القومي منها والدولي . وهذا ما يؤكد اعتقادنا بالحاجة لدرجة عالية من الوعي بفكرة الترابط الاقتصادي بين الأمم . وأكثر من ذلك يلزمنا ونحن نعيش عقد تغيرات وتحولات شتى أن نقبل مبدأ التغيير نفسه . . وهو تغيير يحتوى الحقوق والمسئوليات ويثقل شرطا أساسيا لتبادل الثقة بين الجميع .

سمعنا مؤخرا من البيانات ما يرفض فكرة التغيير ويتجاوز حقائق الأمور . أزمة الزيت مثلا اصطدم بها كل واحد منا ، ومنها تفجرت أساطير قديمة . لكننا بدلا من أن نواجه الحقائق الجديدة بالمنطق فقد اخترنا أن نطمس الصورة وكأننا كنا نعيش حياة رغدة كلها لبن وعسل حين تفجرت أزمة الزيت . وليس أكثر بعدا من الحقيقة سوى هذا الاعتقاد .

ان اقتصاديات العالم الغربي مارست التضخم المالي قبل ازدياد أسعار البترول بوقت طويل سنوات طويلة والدول الصناعية الغنية ، خاصة من استعمرت جهات أخرى من بينها ، نالت تعالج موازنتها في الداخل بينما تصدر التضخم للخارج ، تبني رفاهية مجتمعاتها وتهتم في مجتمعات أخرى ، تزخر بالفائض تبده ودول أخرى فقيرة تقاسي الحاجة للقمّة العيش . وما ساهمت نحو المحنة بغير الكلام حيننا واستدراج المبررات الاقتصادية لها في أغلب الأحيان . ولتعش في سلام روح جون مينارد كينيس .

كل هذا قد تبدل الآن . . ومن الخير لنا أن نعترف بهذا التحول . لقد تغيرت أحكام اللعبة . ولم يعد في مقدورنا أن نعيش بأحلامنا الاستعمارية . فعندما أقدم الرئيس فرانكلين روزفلت على توقيع القانون بتخفيض الدولار لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة صاح مديراً الميزانية وقتها : هذه نهاية الحضارة الغربية . كان هذا في عام ١٩٣٥ . ومنذ ذلك التاريخ وقع الكثير . . ولم تعد الولايات المتحدة تمتطي صهوة جواد اقتصادى منيع توجه من على ظهره العالم . . ولكنها ، بنفس القدر ، لا ترضى أن تعترف بما وقع من تغيير وتنزل من على ظهر حصانها . . ان الألعاب النارية التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة في ديترويت وواشنطن بل ومن على هذا المنبر لهي دلالة جديدة على هذا الروح والمسلك .

ان المرء لا يملك الا أن يتساءل وهو يستمع الى مثل هذه الأحاديث :

هل نحن على استعداد حقا. لأن نقبل حقائق اليوم الجديدة
أم انا نريد أن نتجاهلها بالتزييف ؟

هل نهدف حقا الى اجراء حوار مخلص أو أنا مازلنا نظن بأن
في مقدورنا أن نغير العالم بالتصريحات المتعالية والتهديد
الخبئي ؟

هل نأمل مخلصين أن نقوم بتحليل موضوعي للموقف أو نسعى للتهرب
من مسؤوليتنا بالصاق التهم بالآخرين ؟

ان حقائق الموقف واضحة . . وهي ليست على كل حال ما حاولت هذه البيانات والتصريحات
أن تصور . ان سجل السنوات العشر الماضية ، انما هو سجل الأمانى الضائعة ، والوعود
التي لم تحترم . . اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التي لم تنته بقرار مفيد لا في أولها
ولا ثانيها ولا ثالثها . . نداء الأمم المتحدة للدول الصناعية لكي تتبرع بواحد في المائة من دخلها
القومي لعون الدول النامية الذي لم يلق من يستجيب اليه . . أموال مؤسسة التنمية الدولية
المتناقصة . . برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي ينشد المزيد من العون فلا يجد . . مخازن
برنامج الغذاء الدولي الفارغة . . ان ملايين الأرواح العزيزة التي ازهقت في النيجر ، وفي
اثيوبيا ، وفي بيهار كان يمكن أن تنقذ لو كان الأغنياء أكثر استجابة . . بل لو كانوا أكثر
احساسا بالمسؤولية .

ونحن ، ندرك ما يعانون . . ندرك ما يحول بينهم وبين تحمل مسؤولياتهم . ان من أكبر
العقبات التي تحول بين الدول الكبرى وبين قبولها لمتغيرات الزمان هو الشركات الكبرى
الأخطبوطية . . هذه الشركات هي المسئول الأول عن المحنة الاقتصادية التي يعانيها العالم .
وليس هذا بحديث جامع أو اتهام لا يدعمه دليل . ففي نهاية عام ١٩٧١ ، كان هناك
٢٦٨ بليون دولار من الأموال السائلة في سوق الأموال الدولي تملكها كلها الشركات الخاصة
وأغلبها من البيوتات التجارية والمالية الأمريكية . ان هذا المبلغ يمثل أكثر من ضعف المدخرات
الموجودة في البنوك المركزية والمؤسسات النقدية الدولية في العالم في ذلك التاريخ . .

ان الشركات تسمي هذه الأموال أرباحا مشروعة . . أما نحن في العالم الثالث فنسميها مكتسبات لا يستحقونها . . ان المرء لا يملك الا الاحساس بالأسف لغديد من حكومات الأغنياء يتقاذفها هنا وهناك أولئك الذين يدعمونها أو أولئك الذين يضللونهم من شركات أممية وجماعات المنتجين والمستهلكين . ولنتأمل الطريقة التي فضحت بها مرة أخرى حكومات بعينها صحافة عالمية فطنة عبر السنوات القلائل الماضية . . كذلك ما أشد قلقنا ازاء الطريقة الساخرة بالمثل العليا وضوابط السلوك التي وضعناها هنا لهذه الشركات والتي ضربوا بها عرض الحائط بحسبانها رؤى متطرفين لا تمت للواقع بصلة . على أن الأصوات والقوى الجديدة ستتغلب في النهاية كما يجب وكما فعلت دائما في أحلك الفترات في الماضي . وهنا أيضا لا بد لنا من أن نسرع الخطى . . فالعالم لا يستطيع أن ينتظر حتى يقتحم جنود العدالة ورسد العقل بوابات الجشع الحديدية . . وحتى يفرض دعاة العودة للضوابط الأخلاقية في الشؤون العامة والدولية مشيئتهم .

ولكن هذه الأزمة ، لا يمكن أن تحل بتبادل الاتهام وتوزيع اللوم . . ان الحل يتطلب منا القدرة علي أن نطوع أنفسنا لتقبل حقائق الحياه . . يتطلب منا أن نوفر حدا من الثقة المتبادلة بين الأغنياء والفقراء . . يتطلب أن نضع أيدينا جميعا في جهد مشترك نخلق به عالما أفضل . وفي سبيل كل هذه الأهداف علينا أن نتحرك مرة أخرى . . سريعا . على الجمعية أن تتحرك سريعا . . على الدول الصناعية الغنية أن تتحرك سريعا . . على الدول النفطية أن تتحرك سريعا فكلنا ذو مصلحة في هذه الحركة السريعة ، لقد تحرك الأمين العام للأمم المتحدة . . انبرى الرجل ندا لما يتطلبه الموقف . . خلق الأجهزة التي تحيل الأفكار المطروحة الى أفعال . . فكلم من العون تلقت تلك الأجهزة من أولئك الذين يمسكون بمفاتيح الملكوت الذي استنبطته مداركنا معا من أغنياء وفقراء - يعز علي أن أجيب في الواقع .

نعم ان العالم لن ينتظر . ففي الوقت الذي أتحدث فيه هنا ، هناك ٢٥ مليون من الفقراء يجابهون الموت جوعا في افريقيا وحدها . . وبالنسبة لهؤلاء فان الحل لا بد أن يكون اما الآن أو لا الى الأبد . . ورهيب مثل هذا الاحتمال . . احتمال أن يثب فقراء العالم في انقراض يدرون بها أية موارد في أراضيهم . . أفليست هذه الموارد نهبا للآخرين بينما هم على قيد أنملة منها ؟ وبنفس الوتيرة فاننا لا نستبعد احتمالا بشعا آخر . ألم تأول بعض العقول العاكفة

على الكوارث الدورة الطارئة للجمعية العامة بحساباتها تحزب فقراء ضد أغنياء ، ثم ألم تخـطط بعض العقول المتفوقة " - أساسا في واشنطنون - هجمات مضادة ، انني لأؤكد لك ياسيدى الرئيس وجود طنطنة حتى من الدول والتي ليست على كل ذلك القدر من الفقر . ان بعض الاقتصاديين المبرزين ليطرحون الآن أسئلة كفيلة بأن تجعل الأثرياء الراسخين ينتفضون عملا . فالمرء يسمع مارا وتكرارا بعجز الأثرياء الصناعيين عن كبح التضخم أو تطويع نزوات النقد . . ويهدف هؤلاء الاقتصاديون الى تكريس الدينار العربي قاعدة اقتصادية جديدة . وما المقصود من هذا ، اشاعة الفوضى في الشؤون النقدية بأكثر مما هي عليه ، بل المقصود هو الحصول على نقد يمكن التحكم فيه . فالعملات الأخرى يتحكم فيها الآخرون . وانا لم يكن هذا تحزبا فأى شيء هو ؟ ومن هو الملموم عن هذا الذى اعترى الأسرة الدولية ؟ .

لقد قلت أن ثمة سلوى وتأسى . . أن مؤتمر روما للغذاء معلم آخر في هذا الاتجاه . . لقبى شرع عديد من النساء والرجال في التنبية للمخاطر المحدقة . . ولا يفوتني أن أعلن هنا الآن التزام السودان بمساندة المؤتمر . . لقد أوقف لفيف من خبرائنا في اللحوم والحبوب والأسماك والموارد الوشيحة الصلة . . أوقفوا أنفسهم منذ وقت للتحضير المتواصل للمؤتمر . فنحن في السنوات نحس بأن اسهامنا يجب أن يعكس قدرتنا وارادتنا معا ، لاجلنا ولأجل العالم . ولقد خطونا بالتعاون مع اصدقائنا الكثير خطوات . . بيد أننا ندرك بأن الطريق طويل على أنه كلما زاد تعاون الآخرين معنا كلما سارعنا بالمساعدة .

ان ما وصل الى علمنا من تنامي السكان ونقص الأغذية لا يترك لنا وقتا حتى للابقاء على المستويات الدنيا الموجودة اليوم . وكما قلت من فوق هذا المنبر في الربيع الماضي فان أزمة الغذاء العالمي أزمة مفتعلة . . وربما كان السودان من أوضح الأدلة على دعوانا هذه . . ان امكانيات بلادنا غير المستغلة لقادرة على أن تسهم اسهاما كبيرا في التقليل من ضائقة الغذاء ان لم يكن حلها كاملا في بعض مناطق العالم متى ما توفرت لنا سبل استغلالها . . لقد من الله على السودان بالأرض الوافرة والماء الغزير . . هناك خمسون مليوننا من الهكتارات الصالحة للاستغلال اليوم لتوفير الغذاء النباتي والحيواني . . يقابل هذا عدد من السكان لا يزيد عن الثمانية عشر مليوننا . . ووضع كهذا ، أرض فسيحة ، وفيرة المياه ، لا تتعرض لضغوط

السكان انما هو الوضع الأمثل للاستغلال الزراعي . وكل الذي نطلبه من أجل هذا
الاستغلال هو توفير المساعدات المالية السهلة والخبرة التقنية وخاصة فسي
القطاع الزراعي .

اننا نناقش التنمية . . . ونتحدث عن خلق عالم اقتصادى أفضل . . . ولكن التنمية والتقدم ليسا بمفهومين معزولين . . . ان التنمية والتقدم لا يتمان الا بتوفر السلم والطمأنينة . فلنتملى فيما أعطيناه من وزن لصوت العقل . . . فلنتملى فيما فعلناه من أجل السلام . فكما خيل لنا أن منطقة مــــن مناطق العالم الملتهبة قد هدأت أو هي على وشك ، اشتعلت منطقة أخرى . هكذا ظل حال السلام منذ أن انتهت في فرساي الحرب التي أريد لها انتهاء كل الحروب ، باذرة في مؤتمر سلامها ذلك بذور حرب مقبله . وكمثال لهذه الظاهرة محنة السلام في قبرص والشرق الأوسط . أفكانت الحرب هناك ضرورية حقا والشرق الأوسط يجبر عليه جرا في جادة السلام الوعرة ؟ انني لا أفكر في المئات القليلة التي هبطت على الجزيرة كما يهبط لصوص الظلام فلم يكن بمقدوره هؤلاء أن يكونوا أى شيء سوى أدوات لمكر أكبر من أكبرهم . . . كما لا أفكر بالطرف الثاني الذى تدخل باسم نوى القربى ان انهم فعلوا ذلك بمجهود يائس لتسوية " ثارات " قديمة . انني لا أفكر بأى منهما . . . ولكنني أفكر في اعوجاج الأحداث . أفكر في الدول الكبرى التي جلست على ما يتمخض عن الأحداث المؤسسية عاجزة تثقلها قيود ميثاقها العتيقة الشائخة . . . لم تستطع الأمم المتحدة استقراء نذر العاصفة المدوية كما لم تستطع أن تفعل شيئا ازائها حين جاءت . هذا ما أسميه باعوجاج الأحداث ان لا يبدو وأن ثمة شخصا هناك يمسك بزمام الأمور .

يود السودان أن يبدى رأيه بوضوح في موضوع قبرص ، مهما كان وزن ذلك الرأى . ففى المحل الأول ينبغي عزل قبرص من كل الملابس الأخرى . فالحدود البرية والبحرية والمناطق المتنازع عليها وغيرها من القضايا يجب أن ترجأ . . . وأتمنى ألا يطول أمد ذلك في سبيل مخرج عادل من الأزمة الراهنة . ان المخرج العادل في رأينا هو وضع الجزيرة على قدميها . أجل ، بالامكان احداث تعديلات طفيفة ولكن مما لا بد منه هو اعادة التوازن الدقيق الذى ظل يمسك به في حرص الأسقف مكاريوس وزملائه الأتراك في السلطة . . . حتى ولو اقتضى ذلك أن تأتي بالأشخاص أنفسهم . . . هذا ان ارتضى ذلك القبرصيون والمرء يترضى . انهم بذلك سيجعلونها عظة للعالم : ان القوة لن يسمح لها بأن تغدو أداة لفرض حكومات أو تمزيقها وهي عظة لها وشيخة بالمنطقة . فاسرائيل التي قامت ودامت بالسيف والنار قد زجت بالمنطقة في أتون كثيرا ما تلظى وهو في كل حين يغلي ويفور دافعا بالمنطقة صوب انفجار .

أخشى أن يكون هذا هو الوضع المائل في المنطقة في هذه اللحظة . . فحديث الحـرب في كل مكان . . فزاعمة الخراب في كل مكان ، ومرة ثانية لا يفعل العالم شيئا سوى التفـرج . لقد قام أميننا العام الذي لا يكل بعدة زيارات للمنطقة ناهبا وآيبا منذ المحادثات المبدئية في جنيف . . ولكن نغمة بوقه الداعية الى حث الخطى نحو جنيف اغرقتها قعقة السلاح النوارد للمنطقة من خارجها . . واغرقتة التصريحات الجوفاء التي تلوث مناخ السلام والذي صنعناه بعد عذاب مستطيل . . حينما تكلمت هنا في المرة الماضية رأيت بارقة أمل في العصابة الأكثر شبابا التي تمسك بدفة الأمور في اسرائيل ومعظمهم ولد في فلسطين . . وظننت أن قلوبهم لهذا ستكون في مكانها الصحيح من حيث فهمها للعرب ، ولكن وأسفاه . . لا بد أن القوم يقعون تحت سيطرة ما . . نقولهم هو نفس ما عهدنا من قول والعمل نفس العمل ، ولم يعن لهم بعد ان لا فكاك من دولة فلسطين وأن العالم بما فيه الولايات المتحدة قد سئم نزاعا يبدو كما لو أنه بلا انتهاء أما المناضلون من أجل الحرية داخل اسرائيل وخارجها فقد انتزعوا حق التحدث باسم فلسطين كافة ولم يمنحه لهم أحد منها . لقد شقوا شقاء من أجله وكذا وكذا وسيفعلون نفس الشيء في سبيل الوصول الى جنيف .

ان الهجمات الرعناء على جنوب لبنان والاستمرار في ما يسمونه " بخلق الحقائق " في القدس وشرم الشيخ لن تستطيع ابدا نقص ما أبرهه تداعي الأحداث بدءا بعام ١٩٦٧ حتى بلغ الأوج في تشرين الأول / أكتوبر . وكقدا مي القوم الذين تجمعوا في اسرائيل من اركان الأرض الأربعة يعتمد شبابهم أيضا على ما افترضوا من شقاق بين العرب . . فيوما الخلاف بين السادات وعرفات ويوما آخر بين عرفات وعقبش ويوما ثالثا بين حبش والفدائيين . وأكد أن وجهات النظر العربية لا تتطابق ، وكيف لها أن تتطابق في وضع ظل يتفاقم عبر أجيال . . على أن ممّا لا مراء فيـه وما لا يختلف فيه اثنان أن الغاية في جميع الحالات واحدة وهي استعادة الوطن السليب . . . فلسطين . فليس ثمة تطاحن بين العرب في المسائل المبدئية وان كان ثمة تحاور في المسائل التي تتعلق بالجزئيات التفصيلية . ولو كان ما يتوهم الاسرائيليون على جانب من الصواب لما كان بإمكان القادة الفلسطينيين أن يكونوا معنا وبيننا هنا . فما عاد الفلسطينيون ذبيلا لأزمة . . انهم قلب تلك الأزمة ، وبهذا قضت البشرية . وهاهم معنا هنا ليحكوا لنا بأنفسهم حكاية الهول

والبسالة . . هاهم معنا هنا وماهم تحت وصاية أحد .
 ان مسؤولية الدول الكبرى لهي أكبر من مسؤولية أي منا . . ولذا فمن حقنا أن نلقي نظرة على
 "الوفاق" . . فلو كان الوفاق يعني السلام للجميع وليس السلام بين الأقوياء فلا معدى من حاجة
 لعمل سريع في الشرق الأوسط . ان الحركة بين موسكو والعواصم العربية حثيثة بمقدار ما هي بين
 هذه العواصم وواشنطن ، على أن النذر الذي تمكسه الصحافة يعطي المرء شعوراً بأن حرباً
 باردة تدور الآن . والوفاق يبدو وكما لو أنه انجاز قصير الأمد بالقصح مقابل الفودكا والعكس
 بالعكس . . والا فكيف نفسر زيادة معونة الولايات المتحدة لاسرائيل بخمسة أمثالها بعد حرب
 تشرين الأول / أكتوبر في وقت عوضت فيه جميع خسائر اسرائيل في تلك الحرب . ان الجـ
 المشحون بالتوتر الذي يكتنف المنطقة له مبرراته ، وعلى الدول الكبرى التي أخذت على عاتقها
 معالجة المشكلة بنفسها أن تبرهن على أنها فاعلة ذلك وربما كانت هي كذلك بالفعل ولكن من
 أين لنا أن نعلم . على أن مانعه علم اليقين لا يهبنا الطمأنينة . فننقات اسرائيل تبلغ ضعف
 اجمالي ناتجها القومي لعام مضى . والجنرالات الذين ينفثون لها من اعزلوا الخدمة ،
 أو عزلوا بعد الحرب قد عادوا للخدمة ثانية . والمعونة النقدية سترتفع في العام القادم من
 خمسين مليون دولار الى مائتين وخمسين مليون دولار . . وسدنة اسرائيل يعملون في عرقلة
 مساعي وزير الخارجية الامريكى الذى لم تشاهد الولايات المتحدة مثيلاً له الا فيما ندر فهو رجل
 ذونفع وادراك لزمانه . ولا بد أن رئيس لجنة الشؤون الأمريكية الاسرائيلية العامة يتأبط شـ
 أو يتهدد حينما يقول "لم أقرع جرس الحريق بعد ، ولكنني حين أفعل ستسمعونه كلكم" .
 من حق المرء أن يعجب ما اذا كان الأمريكيون قد سئموا مثل هذا الحديث وهذا السلوك . وليس
 من الحكمة القول بأن المواطن الأمريكى لدى هذه المنظمات والمؤسسات أطوع من البنان ولكن
 الحقيقة أيضاً من الوضوح بحيث لا يمكن الا أن تلاحظ .

يجب على هذه الدورة مد يد العون للشرق الأوسط وما يلزم القيام به ليس معقداً أو عويصاً
 أولاً علينا تبصير اسرائيل بضرورة الكف عن أية أعمال من شأنها أن تؤدى الى حرب أخرى . فلقد
 قامت من قبل أربع حروب كبيرة وعديد من الحروب الصغيرة ولم تتمخض أى منها عن ذلك الأمن الذى
 تتوق اليه اسرائيل ، غير أن جنيف ان وصلناها أبداً ، ربما أدت اليه . ثانياً ، علينا أن نحـ

الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ألا يتخلوا عن حقهم في معرفة ما يدور بين الدولتين العظميين وأن يساعدوا إلى المدى الذي نراه فلهم مسئولية تحقيق بها المخاطر .

ان ما وقع من احداث في مناطق أخرى من العالم كان أجدر بان يلحق اسرائيل درسا . لقد كان كل من سلازار وكايتانو يعيش في أوهام مماثلة ولكن بعد خمسة قرون تحولت الأوهام التي رما د ، لقد أتيج للسودان فرصة الثناء كثيرا في منامة الوحدة الافريقية على الرجال الجدد في البرتغال . الرجال الذين يغالبون المستحيلات . وأتحت له فرصة تحذير المستوطنين في المستعمرات البرتغالية مقارنة ما ارتكب ايان سميت واصدقاؤه . وأود الآن أن أوكد نفس المشاعر التي عبرنا عنها في مقديشيو . ولدينا من الأسباب المزيد الذي يجعلنا نفعل ذلك . نفعله عن اعجاب بأولئك الذين لم تعوزهم الشجاعة لا خضاع المتمردين في موزمبيق . بعد السلاح . لقد حاز الرجال الجدد احترامنا ، وان افريقيا لتأمل الأينال شيء من تدابيرهم ومساعدتهم . اننا لانحس بشيء من الخجل ونحن نقول بأن اليد التي مدتها البرتغال يجب أن تؤخذ باخلاص ، فالسودان يرى أن أكثر من مجرد أيد مدت فيما أنجز سلفا ويتمنى لهم التوفيق فقد استعادت كل من موزمبيق وغينيا بيساو استقلالها والصراع الداخلي في أنجولا لا يمكن ان يستمر طويلا . وحكما بمجريات الامور فان دولة قوية تتكون من موزمبيق وزامبيا وأنجولا قد تبرز في السنوات المقبلة وهذا يعني خلاص المنطقة من حكم دجيل رفضته أغلبية العالم وان أبقت عليه الخلفية السائدة التي تجابه الان بذكاء وتضافر كما اسلفت القول .

ان الذي يقع اليوم في جنوب افريقيا أمر وحشى . انه اثاره ، انه تهديد دائم لكل افريقيا . ان فلسفة العرقية في جوهرها تحد للاستقلال الافريقي نفسه ، ان العالم لم يتخلف في ادانتها لهذه الجريمة الكراء ، ولكن أمام ادانة البشرية كلها لم تفعل جنوب افريقيا وروديسيا غير التحدى الخليط ، ولجنوب افريقيا عذرها ، ولروديسيا عذرها هي الأخرى .

لقد سعت الأمم المتحدة لان تحقق تغييرا في الموقف عن طريق اجراءات يحددها الميثاق اجراءات حار التعامل ، ولكن هذه الاجراءات قد فقدت فعاليتها ولم تعد الا لفتة بلا مفسزى ، فالمفترض ان تستخدم هذه الاجراءات كوسيلة فعالة وحاسمة لايجي بعدها الا استخدام القوة ، ومن هم الطومون ؟ انهم أنفسهم دعاة المحافظة علي النظام وسدنة حقوق الانسان ، ان الأحداث الأخيرة في جنوب القارة الافريقية تثير بعض التساؤلات لدى الافريقيين . تساؤلات تتعلق بما هي

سياسات الدول الغربية تجاه جنوب القارة الافريقية ، والأسس التي تصاغ علي هديها تلك السياسات . تساؤلات حول تمديد خطوطهم الدفاعية حماية لما أسموه بمصالحهم العالمية ، واعتقاداً منهم في مصالح لهم سياسية واقتصادية واستراتيجية في شبه القارة الافريقية تجدر حمايتها بأى ثمن . ان كل الظواهر تشير الى وجود ثمة التزام صريح من جانب مخططي حلف الاطلنطي لرسم خطط دفاع عسكري للجزء الجنوبي من القارة الافريقية . ان هذه الخطوة تجعل من نظام المستوطنين في جنوب افريقيا حليفاً طبيعياً لحلف الاطلنطي .

اننا لا ننتقص من حق أية دولة في تحديد مصالحها على أى هدى شاءت بل نتساءل عما اذا كانت حقاً من مصالحها أن تعزل هذه الدول أنفسها بمسايرتها لأنظمة هرمة . . نتساءل ان كانت هذه الدول لا تنظر لحقائق الوضع بجنوب أفريقيا بمنظار معتم ؟ نتساءل ان كانت هذه الدول قد وعت درس الخامس والعشرين من نيسان /ابريل في البرتغال ؟ ان دروس العقدين الأخيرين قد علمتنا أن ليس هناك ثمة دولة واحدة أو مجموعة من الدول تستطيع السيطرة على مسار التاريخ ، لقد ثبت خطأ هذا الفهم في الجزائر ، كما ثبت في فيتنام ، ثبت في موزامبيق ، وسيثبت لا مشاحة في جنوب افريقيا ، ولا شك أن ذات الخطأ سيثبت في شمال القارة حيثما لا يزال الاستعمار الاسباني في المنطقة التي تسمى بالصحراء الاسبانية تنتظر حلها ، بما يحفظ مصالح شعوب المنطقة ويحقق مشيئتها وفقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المتعاقبة الخاصة بتصفية الاستعمار . ان على الدول الكبرى بما لها من نفوذ خاص داخل مجلس الأمن أن تعي حقيقة أن هذا النفوذ الخاص سوف تتبعه مسئولية ضمنية . ان كل افريقيا تستهجن استخفاف باريس ، وتستهجن غلاظة واشنطن . وتستهجن تردد لندن ، وترى في كل هذه التصرفات جميعاً نوعاً من قصور في الرؤيا . *

وان كنا بصدد تقييم متكامل للأمن العالمي فيتأتى علينا أن نحازر من الاشارة الجزئية الى

* تولي السيد لنجليز (الفيليبين) ، نائب الرئيس ، الرئاسة .

الحقائق التي يجب على المجموعة العالمية أن تدركها كاملة ، كي نضمن لنظام عالمي قوى مستقبلا أفضل ، ان اصباغ أهمية خاصة على بعض الحقائق نسبة لأهميتها المرحلية يجب ألا يعني أن نتجاهل نسبيا حقائق أخرى تحمل نفس بذور الصراع . انه من الحكمة في عالم قلق ومزعزع نتيجة للأسلحة النووية أن نوكد ضرورة الحاجة الى توفير السلام الدولي ، ان هذه الحاجة تبدو أكثر جلاء وانحائها بالنسبة للذين يمتلكون الكثير ويريدون الحفاظ عليه أكثر من أولئك الذين سيفقدون القليل ، ان المعدمين الافريقيين في أكواخهم بأطراف مدينتي جوهانسبرج وبولا وايو سيحسون بخطر الموت يتهددهم نتيجة للحرمان وقسوة نظام المستوطنين البيض أكثر مما يحسون بتهديد الدمار النووي ، ولذا فان مانعاصره الآن في أفريقيا الجنوبية لهو اليأس العميق في نفس كل افريقي والغضب العنيف تجاهه الاضطهاد العنصرى لدرجة أن المخاوف العادية لم تعد بقادرة على كبح جماع مشاعر الحكومات والشعوب على السواء ، لقد أشار د . كيسنجر الى أننا لو سمحنا للأسباب الكامنة للصراع ، وبنينا انقل قوله ، تتخر في العظام دون أن تجد من يعني بها حتي لاتجد الاطراف المعنية مناصبا غير الحرب ، عندها لن يكون بمقدورنا عدم انفجارها الى لا حدود .

والسؤال الذى يواجهنا هو ما اذا كنا سنسمح لهذا العنف بين البيض والسود ، بين السائد والمسود من أن يستشرى حتى يودى بالطرفين الى التهلكة .

هذه هي تحديات العقد المقبل وان مجابهة هذه التحديات يتطلب منا تسخير الحكمة الانسانية بدلا من الاندفاع بردود الفعل القلقة المعتوهه . اننا في حاجة الى أن نتقبل في تسامح حقائق الحياة الجديدة . فالحقائق لاتتمحى ، اننا في حاجة الى أن ندرك بأن ثروات العالم كافية لكل أهلها ، فالبشرية لاستطيع أن تحيا نصفها معدم . اننا في حاجة الى أن نجعل الرومان المحدثين من بيننا يدركون بأن الطمع الجامح لا يؤدي الا الى تمرغ غد صاحبه بالتراب .

اننا في حاجة الى ان نثبت كذب نبوءة نيتشه الذى قال (. . . ان العالم جميل ولكنه يشكرو من مرض اسمه الانسان . .) .

السيد آلون (اسراييل) (الكلمة بالعبرية - والنس الانجليزى - حرر بمعرفة المدوب) : في أول حديث لي الى الجمعية العامة أود بعد انكم أن أتحدث بلغتي الأم وهي اللغة العبرية ، في بداية ملاحظاتي أود أن أضم صوتي الى أصوات كل أولئك الذين أعربوا عن أسفهم وتأثرهم للكارثة التي حلت بهندوراس ،

وبعد ذلك أوجه كلمة تهنئة خاصة للأعضاء الجدد في الأمم المتحدة ، بنغلاديش وغينيا بيساو وغرينادا ، ان الشعب اليهودى الذى حرم من استقلاله لمئات السنين ربما أكثر من أى شعب آخر في موقف يجعله يقدّر أهمية السيادة الوطنية والحرية الروحية وباسم اسراييل وشعبها أتمنى لهم الرخاء والتقدم .

وبالمثل ، لأستطيع أن أحجم عن تقديم تحيتي الحارة للبرتغال ، التي اختارت طريق تصفية الاستعمار ، وعلى تحررها من أعباء الامبراطورية .

والآن ، انتقل من أولئك الذين حصلوا على حريتهم ؛ لأولئك الذين لم يحصلوا ، انه من واجبي ، من وجهة نظر انسانية ، ومن وجهة نظر يهودية ، أن ألفت نظر هذه الجمعية العامة ومن خلالها الرأى العام العالمى ، الى المعاناة التي تعاني منها مجموعة يهودية صغيرة يصل عددها الى ٥٠٠٠٠ نفس ، هم كل ماتبقى من الطائفة اليهودية القديمة في سوريا ، وهم يخضعون لقهر لا يتوقف . ان حقوق الانسان لا تتجزأ ، وحرية الفرد تهتما جميعا ، " اننى راى أخى " ، وبهذه الروح ، روح التضامن الدولى ، فاننى أعرب عن الأمل في أن الطائفة اليهودية في سوريا ، سوف يسمح لها فى النهاية بمفادرة البلاد كعمل من أعمال الانسانية .

وانتقل الآن الى موقف مجموعة يهودية أخرى ، وأقصد بهم يهود الاتحاد السوفييتى ، ويبلغ عددهم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة ، وأعرب عن أملى في أن الحكومة السوفياتية ، سوف تعترف وتحترم الحقوق القومية لهذه المجموعة اليهودية ، وسوف تسمح لأولئك الذين يرغبون في السفر الى اسراييل ، كي يعودوا الى أسرهم وشعبهم ، ان الشعب اليهودى الذى انقسم بين الشرق والغرب ، كان دائما الضحية الاولى والرئيسية للحروب ماكان منها ساخنا أو باردا ، ولا يفرقه أى شعب في تطلعه الى السلام والانفراج . ان الصراع مع القوى شخيرةا وكبيرها ليس رغبتنا ، ولكننا

لا نستطيع أن نبقى صامتين ، أو نستريح الا اذا تم الاعتراف بحق كل يهودى في الذهاب الى اسرائيل .

ان الاتحاد السوفياتى ، كدولة متعددة القوميات ، لا يستطيع ، بل والحق أنه ليس من حقه أن يتجاهل آمال أعضاء المجموعة اليهودية القومية ، وحقهم في الحياة الوطنية الكاملة في أرضهم التاريخية ، وليس ممكنا أن نحل مشكلة حقوق الشعب اليهودى في الاتحاد السوفياتى ، وهي مشكلة غريبة من وجهة نظرى القومية ، بوسائل غريبة من الزاوية البشرية والمعنوية ، ان منح الادن بالذهاب الى اسرائيل ، لأولئك الذين يرغبون السفر اليها ، لن يحل فقط مشكلة يهودية مؤلمة فريدة في تاريخ البشرية ، ولكنني أعتقد أن ذلك سوف يوفر حلا لمشكلة سوفياتية حاولت الحكومة السوفياتية مواجهتها لسنوات طوال ،

وان أعرب عن التقدير لما تم عمله بالفعل ، فأنني أناشد الحكومة السوفياتية أن تبدي مزيدا من الكرم وأن تتوقف عن مضايقة أولئك الذين طلبوا الهجرة ، وأن تفرج عن مساجين صهيون وأن تفتح الابواب ، وسوف يحظون بمدح وثناء الرجال المتمدينين في كل مكان بسبب انسانيتهم .

ان عالمنا في مفترق طرق ، فمن ناحية نجد الوفرة واللامبالاة ، ومن ناحية أخرى الجوع وعدم الأمل في الحياة ، والمعاناة الخالصة ، ان كل دولة عضو في الأمم المتحدة ، بل ومنظمة الأمم المتحدة نفسها ، لا بد وبأسرع وقت ممكن ، أن تجعل تعاونها الاقتصادى والتكنولوجيا السياسى يقوم على أساس وجود عالم واحد كل أجزائه وسياساته مترابطة ومتشابكة . فاذا لم يحدث ذلك فان أكثر النبوءات كآبة فيما يتعلق بمصير البشرية ، سوف تتحقق ، وسوف يحدث ذلك في وقت وصل فيه الانسان الى ذرى التقدم العلمى والتكنولوجيا ، ان الموارد غير المحدودة للقضاء على الجوع والمرض موجودة ومتوفرة ، ولكن الذى ليس موجودا هو النوايا الطيبة والمسئولية البشرية والانسانية والتفهم من قبل الحكومات لقضية انشاء نظام دولي جديد يجعل البشرية تتقدم الى حياة أكثر كرامة وأكثر سعادة ، حياة بغير حرب ، حياة كلها وفرة وارتياح معنوى ، ولهذا الهدف فانه سوف يكون من الأفضل أن نبحث من جديد في الأجهزة الدولية القائمة لنرى ما اذا كانت قادرة على مواجهة هذه المسهام العاجلة والكبيرة .

ان العدالة الاجتماعية مفهوم لم يمد قاصرا على حدود الدول ، ان عالمنا يواجه الآن بدائل صارخة ، اما أن يتقدم على طريق زائف لا نعرف نهايته ، وهو طريق هوة متنامية لا يمكن معرفتها نهايتها ، بين الأغنياء والفقراء ، أو أن يقدم على تعاون دولي بناء .

وكما قال جواهر لال نهرو بحكمة ،

” ان قانون الحياة ، لا يجب أن يقوم على أساس التنافس من أجل التملك ولكن التعاون ، على أن يعمل صالح الفرد لصالح الجميع ” .

ان البدائل التي يواجهها جيلنا هي التعاون أو الانحدار والهبوط ، فلنتعاون اذن ، واسرائيل ، رغم أنها صغيرة في الحجم ، ومحدودة في الموارد ولا تزال نفسها في مرحلة التنمية ، تبذل قصارى جهدها لتواجه المشاكل المتعددة الجوانب في أرض شبه قاحلة ، ولاستيعاب مئات الألوف من اللاجئين ، فضلا عن ذلك فانها في الماضي قدمت تلك المساعدات التي تستطيع أن تقدمها للدول النامية في كل القارات في مجالات العلم والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وسوف تفعل ذلك بسرور في المستقبل .

لقد انقضى عام منذ حرب يوم الغفران - التي كانت مواجهة دموية بدأتها مصر وسوريا ، معززتين بقوات من دول عربية أخرى ، ومدعمة بالدعم السياسي والمادي من قبل الاتحاد السوفياتي ، ان أكثر من ٢٥٠٠ جندي اسرائيلي فقدوا حياتهم في هذه الحرب ، كذلك فان أكثر من ١٢٠٠٠ مصري وأكثر من ٣٠٠٠ سوري وآخرين فقدوا حياتهم ، ان معظمهم ماتوا في ريعان الشباب ، وتركوا آباء حزانى وأرامل وأيتام خلفهم ، كذلك فان أسرى الحرب الاسرائيليين ، عوملوا معاملة بالغة السوء في سجون سوريا ومصر ، فضلا عن ذلك فان أكثر من ٤٠٠٠٠ فرد جرحوا ، والكثير منهم أصبح عاجزا بشكل دائم ، ان ألم الحرمان الذي يعاني منه الأرامل والأيتام والمجوزة يشارك الشعبان على جانبي الخطوط فيما بينهما ،

وفي هذه الحرب فان مجلس الأمن وافق على القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) ، الذى تقول الفقرة الثالثة منه :

" ان مجلس . . .

٣ - يقرر أنه ، فوراً ، وفي نفس وقت وقف اطلاق النار ، تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنية ، تحت الاشراف المناسب ، بهدف اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وليس مما يشرف مجلس الأمن ، أنه فقط في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد ٢٤ عاماً من التوقيع في عام ١٩٤٩ على اتفاقية الهدنة العامة بين اسرائيل ، ومصر ، والأردن ، ولبنان ، وسوريا ان يدعو مجلس الأمن بشكل محدد الى مفاوضات سلام ، ان هذا على أى حال كان تقديماً ، وهو أفضل من عدم مجيئه اطلاقاً ، ولكن لماذا كان علي مثل هذا القرار الهام والضرورى أن ينتظر حتى نهاية الحرب الدموية التي وقعت في تشرين الأول / أكتوبر الماضى ؟

ان اتفاقيات الفصل بين القوات بين اسرائيل ومصر ، وبين اسرائيل وسوريا ، تمثل أيضاً قدراً من التقدم ، ومنذ مؤتمر القمة العربي الذى عقد بالخرطوم عام ١٩٦٧ ، بلا آته الثلاثة ، لاصح ، ولا اعتراف ، ولا مفاوضات - فقد كان قرار مجلس الأمن الأخير أول خطوة ايجابية ، وقد اتخذت في ضوء تجربة الحرب ، ونتيجة للمبادرة البناءة من جانب الولايات المتحدة ، والجهود البارزة لوزير خارجيتها الدكتور كيسنجر ، لكن هنا أيضاً ، فان السؤال الخطير الذى يبرز ، لماذا جاء ذلك متأخراً ؟ ، ولماذا بعد اراقة الدماء ؟ ، وعلى أى حال ، فان الترتيبات الجزئية كان يمكن التوصل اليها بغير حرب ، وقبل الحرب ، سواء في منطقة قناة السويس أو على مرتفعات الجولان . وفي عام ١٩٧١ وافقت اسرائيل على الاقتراح الأمريكى باجراء المحادثات عن قرب للتوصل الى اتفاق جزئى مع مصر ، ولم يكن هناك سبب يدعو مع مرور الوقت ، ألا نستجيب ايجابياً بنفس الطريقة لاقتراحات باجراء محادثات مماثلة مع دول أخرى مجاورة . لقد كان الطرف الآخر هو الذى رفض الاقتراح ، وبذلك قتل هذه المبادرة البناءة بلا سبب معقول ، وعلى اى حال فاننا في النهاية أجرينا محادثات وجهها لوجه أى أكثر من محادثات القرب ، وذلك في الجلسة الأولى لمؤتمر جينيف ، ومحادثات الكيلومتر ١٠١ على الطريق بين القاهرة والسويس ، بين مصر واسرائيل ، وبمناسبة توقيع الاتفاق

مع سوريا فى جينيف ، لماذا اذن يتم ذلك بتكاليف عشرات الآلاف من الخسائر من الجانبين ؟ .
 اذا كان هناك دليل آخر مطلوب ، فان حرب أكتوبر أوضحت بوضوح وبجلاء ، أنه ليس هناك
 دليل ، ولن يكون هناك دليل فى واقع الأمر ، ولن يكون هناك حل عسكري للصراع العربي
 الاسرائيلي الذى طال لفترة طويلة — بلا سبب معقول — بعيدا عن كل الواقعية السياسية . انه صراع
 يمتص النخاع من عظام كل شعوب المنطقة ، وبرغم الموارد الكبيرة لمنطقتنا ، فانه يؤدى الى تآكل
 هذه الاقتصاديات وهذه المجتمعات فى المنطقة .

ولننظر الآن الى الحقائق ، فى هذه الحرب كان المعتدون يتمتعون بمزايا ثلاث بارزة ، كانت
 تحت الظروف العادية يمكن أن تكون ويجب أن تكون حاسمة ، أولا ، قوة ساحقة فى القوى البشرية ،
 والأسلحة الحديثة المعقدة ، ثانيا ، المبادرة ، ثالثا ، المفاجأة . ومع ذلك ، وبرغم هذه
 المزايا الثلاث الكبرى ، فان جيش السواطين الاسرائيلي استطاع بسرعة ان يتغلب على أثر المفاجأة
 ويوقف تقدم القوات المهاجمة وينتقل الى هجوم مضاد جرىء وضع قوات اسراييل وراء خطوط وقف
 اطلاق النار السابقة فى مرتفعات الجولان ، وفى مناطق كبيرة غربي قناة السويس ، محاصرا بذلك
 الجيش الثالث المصرى ، ولا أظن أن هناك حاجة الى خبرة عسكرية خاصة لا دراك ما كان يمكن أن
 يحدث للقوات المعتدية لو أنه فى هذه المرحلة لم يسارع مجلس الأمن بالدعوة الى وقف اطلاق النار
 وهو الأمر الذى لم يفعله من قبل ، أن يصبح واضحا أن العجلة قد دارت لصالح اسراييل .

هذا هو الفرق الأساسى بين نصر اسراييل ونصر عربى ، فلو أن الجيوش العربية قد انتصرت ،
 لشهد العالم شيئا من ابادة الجنس ، بينما أى هزيمة عربية تكون قاصرة على ميدان القتال ، وفى
 واقع الأمر فتحت المجال أمام بدايات المنطق والى خطوة صغيرة ، صغيرة جدا ، فى المجال السياسى .
 واذا كان برغم المزايا التى كانت تتمتع بها الجيوش العربية ، فى الناحية البشرية والتسليح
 والمبادرة والمفاجأة ، كانت هذه هى نتائج حرب أكتوبر ، فماذا يمكن لحرب أخرى أن تسفر عنه .
 بجوار وبخلاف المزيد من الضحايا والمزيد من المعاناة . فان حربا أخرى مثل هذه لا يمكن الا أن
 تخلق مزيدا من المشاكل المعقدة التى يكون حلها بالغ الصعوبة .

ولا أذكر هذه الأشياء بسعادة ، ولكن بأسف ، ولا أود أن أشعر بالسعادة لانتصار اسرائيلي ، أو أن أحج مصر أو سوريا ، بل على العكس من ذلك ، ففي هذا الوقت عندما أصبح واجبنا جميعا أن نقوم بجهد خاص للتقدم نحو تسوية سلمية وسياسية ، فانه يجب علينا أن نحجم جميعا عن البيانات والتصريحات الاستفزازية والشعارات المثيرة للضيق ، وأعيد للأذهان هذه الأشياء ، لأنني أود أن أكرر وأن أؤكد ، أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع الشريـر ، ان تعزيز تسليح الدول العربية قد يشجع عدوانا جديدا ، ولكنه لا يمكن أن يحسم القضية فـسـى حرب جديدة .

وبعد حرب تشرين الأول / اكتوبر ، لا يمكن أن يكون هناك شك ، في أن مشكلة واحدة من المشاكل التي يتضمنها الصراع العربي الاسرائيلي ، لا يمكن حلها بالحرب ، وبنفس الطريقة ، ليست هناك مشكلة بما في ذلك مسألة الشخصية المستقلة للفلسطينيين ، لا يمكن حلها بالمفاوضات المخلصة بين الأطراف ، لنبذل قصارى جهدنا اذن لضمان أن حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣ التي لم يكن لها ضرورة سوف تكون الحرب الأخيرة بين العرب والاسرائيليين .

وبطبيعة الحال فان اسرائيل استخلصت نتائجها من الحرب الأخيرة ، ولكننا نود أن نواصل التقدم على الطريق السياسي الذي فتح بعد الحرب ، ومع ذلك، فاذا فرضت علينا حرب جديدة، فسوف نكون على استعداد ، وآمل وأتمنى أن يكون جيراننا قد استخلصوا أيضا نتائجهم من حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، وأن يوافقوا معنا أنه قد حان الوقت لكي نتخلى في النهاية عن القـوة المسلحة لكي نكرس جهودنا بشكل مستمر وبصبر وجدية للاختيار السياسي .

ان اتفاقيات الفصل بين القوات بين اسرائيل ومصر ، من ناحية ، وبين اسرائيل وسوريا ، من ناحية أخرى ، والتي نجد أن قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، تحت قيادة الأمين العام ، تلعب فيها دورا يستحق المدح ، يمكن أن تكون بداية مناسبة ، ان هذه الاتفاقيات ليست فقط عسكرية في طابعها ، ولكن لها أيضا جوانبها السياسية .

أولا ، ان مجرد حقيقة المفاوضات ، أحيانا غير مباشرة وأحيانا مباشرة ، يعتبر خطوة سياسية ونفسية الى الأمام بالنسبة لكل أولئك الذين يرغبون في تحقيق السلام في منطقتنا وفي العالم .
ثانيا ، ان استمرار فترة الهدوء لفترة طويلة على الجبهات ، أسهمت أيضا في انشاء الجو الجديد ، وربما ديناميكية جديدة لحل سياسي .

ثالثا ، ان اتفاقيات الفصل بين القوات تتضمن الفقرة التالية :

" ان هذا الاتفاق لا تعتبره أى من مصر أو اسرائيل ، اتفاق سلام نهائي ، انه يشكل خطوة أولى نحو سلام نهائي ، عادل ودائم وفقا لنصوص قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي اطار مؤتمر جنيف ."

وهناك فقرة مشابهة في الاتفاق بين اسرائيل وسوريا ، ولكن اتفاقيات الفصل بين القوات والمراعاة المتبادلة لوقف اطلاق النار لا تكفي ، ولا بد من أن نمضي قدما في المفاوضات دون شروط مسبقة ، آخذين في الاعتبار باستمرار فكرة السلام والتسامح المتبادل لكي نبذر بذور الثقة الضرورية لخلق جو من التصالح والحلول الوسط والتفهم .

ان هذا الهدف يتعارض مع استمرار حالة الحرب التي لا تتضمن فقط في داخلها أخطار تجدد الأعمال العسكرية بكل فظائعها ومعاناتها ، لكنه يحول أيضا الجانب الأكبر من الموارد البشرية ، والثروة في المنطقة الى الحشد للحفاظ على جيوش ضخمة على حساب تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ، ان هذا الموقف العقيم أعاق جيلا كاملا واستمراره سوف يسبب المزيد من المعاناة للملايين .

وهنا مفارقة تاريخية ، فالشرق الاوسط من أغنى مناطق عالمنا ، فلديه الثروة الطبيعية والثروة البشرية ، والتربة الخصبة ، والمياه الكافية للرى ، وخطوط المواصلات الدولية ، وأماكن لا يمكن مقارنتها بأى

أماكن أخرى للحج والسياحة، وشعوب تاريخية لديها حضارات قديمة ، ومهارات حديثة أيضا ، ولكن هذه المنطقة الموهوبة لاتزال من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية - من أكثر مناطق العالم تخلفا ، ولن يكون من العسير أن نثبت أن اتفاق الكثير من الأموال على أسلحة الحرب ، وعلى الحفاظ على جيوش ضخمة ، من العوامل الرئيسية في هذا التخلف ، ان الاتحاد السوفياتى ، لا يقدم خدمة لشعب المنطقة عندا يعتبر أسلحة الحرب من بين صادراته الرئيسية الى بعض دول منطقة الشرق الأوسط ، كما لو كانت هذه الاسلحة - وليست وسائل الانتاج والاتفاقيات التكنولوجية - هي التي تستطيع أن ترفع وتبعد هذه الأمم عن بؤسها ، ان هذه السياسة السوفياتية التي تنتج عن موقف معاد لاسرائيل ، وبالتحريض على التشدد ، هي من الاسباب الرئيسية للتوتر في الشرق الأوسط ، وهي تستخدم عن عمد كوسيلة رئيسية للوجود السوفياتى في عدد من دول المنطقة على حساب سيادتها ، وهي سيادة تتعارض تعارضا صارخا مع روح وأهداف الانفراج التي نعلق عليها جميعا آمالنا .

وأود أن أؤكد أن الانفراج اما أن يكون عالميا ، وينطبق على الشرق الاوسط أيضا ، او لن يكون هناك انفراج على الاطلاق ، ان الانفراج الذي لا يشمل الشرق الاوسط سوف يكون بغير معنى سياسى او استراتيجي .

ومن ناحية أخرى ، فان التعاون والسلام بين شعوب منطقتنا ، أمر مطلوب ليس فقط لدعم اقتصادياتنا وتنمية مجتمعاتنا ولكن ، وليس هذا أقل حيوية ، لضمان الاستقلال الحقيقى لكامل شعوب الشرق الأوسط ، ولا يمكن أن يكون هناك أساس لسلام يخدم مصالح جانب واحد فقط ، وليس هناك جوهر في سلام يمليه جانب على الجانب الآخر أو طرف ثالث غريب عن الجانبين ، ان مثل هذا السلام سوف يكون دائما مؤقتا ومقلقا ، وكما قال ألبرت أينشتين في احدى المرات: " ان السلام لا يمكن الحفاظ عليه بالقوة ، ولا يمكن تحقيقه الا بالتفاهم " ، ان سلاما قائما على احترام مصالح الطرفين هو فقط الذى يمكن أن يكون سلاما حقيقيا ، ومستقرا ، ودائما ، ان الأحوال الجغرافية والاستراتيجية التي تطورت في الشرق الاوسط ستجعل هذا السلام ممكنا ، أى أنه سلام من ناحية سوف يوفر حلا مرضيا لمصالح كل الدول العربية ، وكذلك احتياجات الفلسطينيين ، ومن ناحية

أخرى احتياجات اسرائيل الحيوية لحدود يمكن الدفاع عنها .

ان اسرائيل سوف تكون على استعداد لأن تبحث بشكل جدى ، حلا اقليميا وسطا، ولكنهم لا يستطيعون أن يتسامحوا على أمنها ، وباختصار ، فإني أعتقد مخلصا ، أنه من الممكن أن نحقق اتفاقية سلام ، تخدم المصالح المعقولة لأطراف النزاع ، وتفتح صفحة جديدة في تاريخ كل من دول الشرق الأوسط ، بل والمنطقة كلها . لكن حتى الآن فان الدول العربية - وهذا شيء مؤسف - ظلت تتابع سياسة عقيمة ، هي سياسة عدم التخلي عن بوصة واحدة ، بينما اسرائيل التي اتجهت سياستها نحو السلام ، سلام يقوم على الحلول الوسط العادلة ، حتى وان كان مؤلما للطرفين ، ولكي نحقق هذا الهدف السامي ، فاننا نفضل المفاوضات من أجل اتفاقية سلام كاملة ، ولكن اذا ظهر أن الأحوال ليست مناسبة حتى الآن لذلك ، فاننا قد يمكن ان نبحث امكانيات التوصل الى اتفاقية مؤقته تقوم على اساس حلول وسط تضع حدا لحالة الحرب في عناصرها المختلفة ، أى اتفاقية مؤقته توفر ترتيبات أمن متبادل فعّال ، على أنه بمرور الوقت سوف تؤدى الى المفاوضات من أجل معاهدة صلح تحدد ضمن أشياء أخرى الحدود النهائية .

ان اسرائيل تدرك وجود مسألة الشخصية الفلسطينية ، وهي ترى أنها يمكن أن تحل ويجب أن تحل في اطار تسوية النزاع مع جارها الى الشرق ، فهناك ، على جانبي نهر الأردن نجد الأغلبية الكبرى من الشعب الفلسطيني مركزه ، فضلا عن ذلك ، فان معظم مواطني الاردن فلسطينيون ومعظم الفلسطينيين مواطنون اردنيون ، وهي أيضا حقيقة ، ان المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن جزءا لا يتجزأ من الأرض التاريخية لاسرائيل أو فلسطين ، وانها الوطن القومي للفلسطينيين ، وانها كانت هناك أية دلالة عرقية للمفهوم الفلسطيني ، فانها تنطبق بنفس القدر على الفلاح ورجل المدينة والبدو شرقي نهر الأردن كما تنطبق على الفلاح ورجل المدينة والبدو في غرب الأردن وفي ضوء هذه الاعتبارات فان حكومة اسرائيل قررت في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٤ : " انها سوف تعمل في اتجاه التفاوض من أجل اتفاق سلام مع الأردن " .

هذا السلام سوف يقوم على أساس وجود دولتين مستقلتين فقط ، اسرائيل ، والقدس الموحدة عاصمتها ، ثم دولة عربية فلسطينية أردنية شرقي اسرائيل ، في داخل حدود تتحدّد في مفاوضات بين اسرائيل والأردن ، وفي هذه الدولة ، فان الشخصية المستقلة للعرب الأردنيين والفلسطينيين يمكن أن تجد التعبير عنها في سلام وحسن جوار مع اسرائيل .

ومع ذلك ، فان الفلسطينيين يشكل عام ، لا يجب بأى شكل من الأشكال ، أن نوازي بينهم وبين منظمات ارهابية ، ومن واقع التعرف الشخصي على هذا المجتمع الفلسطيني ، فاني أرفض أن أعتبره أو أوازي بينه وبين المجموعة الارهابية المعروفة باسم " منظمة التحرير الفلسطينية " ، وهي ليست منظمة تحرير فلسطينية ، ولكنها منظمة أم لمجموعات ارهابية متفرقة ومتناثرة لا ينبع تأييدها من الجماهير العريضة للشعب الفلسطيني وللسكان الفلسطينيين ، والحقيقة أن هذه المنظمات قتلت من الحرب أكثر مما قتلت من الاسرائيليين ، ومن الحقيقي أيضا أن الكثيرين من الارهابيين قتلوا في الصدامات المسلحة بين القوات العربية النظامية والعصابات الارهابية ، وبين العصابات الارهابية نفسها أكثر مما قتل على يد قوات الأمن الاسرائيلية .

هذه الحقائق واضحة لكل من يود أن يبحثها ، ونحن نرفض الاعتراف بمنظمة تحرير فلسطين ، ولن نعترف بها ، بسبب مبادئها وأعمالها في نفس الوقت ، ان ميثاق فلسطين الذي يجسّد الأيد بولوجية السياسية لمنظمة تحرير فلسطين ، يتعارض تعارضا مباشرا مع ميثاق الأمم المتحدة ، انه ينفي حق اسرائيل في الوجود تماما ، ويضع تدميرها كهدف أساسي .

ان هذه الأيد بولوجية ، تقترن بأساليب اجرامية للحرب تستخدمها المنظمات التي تتكوّن منها منظمة تحرير فلسطين ، مثل الارهاب الذي لا يميّز ، والقتل المتعمد للنساء والأطفال والتلاميذ والمعلّمين والرياضيين في الألعاب الأولمبية ، والمسافرين في طائرة سويسرية ، والزائرون والحجاج المسيحيين واليهود في المطارات ، والعمال والعمالات العرب في الجليل ، والواقع أن الموقف هنا ليس موقف شعب خاضع يحاول أن يحرّر نفسه بقواته التي تعمل سرا ، لكنها مجموعة من العصابات تفرض نفسها على شعب وتحاول أن تشكّل وأن تسيطر على هذا الشعب ، عن طريق تدمير شعب آخر ، ذلك في وقت نجد أن هناك مكان كاف لدولتين ، دولة عربية ودولة يهودية ، تعيشان في سلام في الأرض التاريخية لاسرائيل أو فلسطين ، على جانبي الأردن ، على أن يتحدّد حدودهما المشتركة عن طريق المفاوضات .

انه ليس سرا أنه مع الموقف البرلماني القائم في هذه الجمعية العامة ، فان الأفكار المحددة سلفا من جانب عدد كبير من المشتركين هنا ، والاعتبارات التي لا صلة لها بهذا الموضوع ، والتي تقود الكثير من الوفود ، فان الكثيرين قد يوافقون على مطالب منظمة التحرير الفلسطينية ، ان أي

قرار يوافق على مثل هذه المطالب سوف تعتميره اسرائيل قرارا تعسفيا ، ينتهك حقوقها الأساسية ، وقرار غير مشروع ، وغير ملزم بأي شكل من الأشكال . ان كل مندوب هنا يرفض اتخاذ قرار سلبي يوجه الى أساس وجود بلاده . ولا يمكن للمرء أن يطلب من أي أمة أن توافق على القضاء على نفسها أو أن تنتحر .

ان تفهم حاجات الفلسطينيين أمر مؤكد ، ولكن الوفاء باحتياجات القتلة الذين يعينون من أنفسهم منقذين أمر لا يمكن قبوله .

وانني لأشعر بالأسف لأن الكثيرين من أعضاء الأمم المتحدة ، لا يخوضون بعمق في هذه المشكلة ومن نتيجة ذلك ، أنهم اما عن عمد ، أو عن سوء فهم ، يكافئون هؤلاء القتلة ، وبذلك يزيّدون لهيب النيران في الشرق الأوسط ، ان اسرائيل لن تخضع للعنف والارهاب ، ان الارهاب مرض معد ، لا يعرف حدودا وطنية ، ان الكثير من الدول دفعت بالفعل ثمن الخضوع للارهاب ، وأخشى ان الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع لم تقل حتى الآن ، وبعد الهجمات الارهابية الاخيرة في باريس ولاهاي ، فان الرئيس فاليري غيسكارديستان ، قال : " ان العنف الذي يقّدم في بعض الأحيان ويبرر كعمل طبيعي ، ليس سوى نهب أعماق بربرية والقسوة البدائية التي كرست البشرية كل جهودها لتخليص نفسها منها " ، وهذه كلمات جادة ولكن هناك حاجة الى العمل والتعاون الشجاع لكي نضع حدا لمظاهر الارهاب قبل أن تقع كوارث أخرى ، ان جوهر منظمة التحرير الفلسطينية هو الارهاب ، وليس من قبيل المصادفة أنه كلما يتم تقديم اقتراح معدّد لحل سياسي ، فان زعامة منظمة التحرير الفلسطينية تقف ضد أي شيء من هذا القبيل ، ان اصرارهم على ادراج مسألة فلسطين في جدول أعمال هذه الجمعية العامة ، يهدف فوق كل شيء الى تحطيم احتمالات الجهود السياسية في بدايتها ، ان اجراء مناقشة حول هذه المسألة لا يمكن الا أن يسمم الجو الدولي ، ان القبول بمطالب منظمة تحرير فلسطين قد يحكم على احتمالات عملية التفاوض بالفشل ، في نفس الوقت الذي بدأ فيه أول ضوء يظهر في الأفق .

ان الفلسطينيين الذين يودون اعطاء تعبير بناء لشخصيتهم المستقلة ، يمكن أن يساعدوا في ذلك في إطار المفاوضات مع الأردن ، وفضلا عن ذلك ، فانني لا أوافق على تسوية عامة ، لا تتضمن الوفاء باحتياجات الفلسطينيين ، وعلى أي حال ، فليست اسرائيل هي التي منعت بلورة ما هو

معروف بالشخصية الفلسطينية ، ويقدر ان مثل هذه الرغبة كانت موجودة لدى الفلسطينيين ، فان الدول العربية هي التي أحبطت هذه الرغبة طوال هذه السنين ، واذ لم يكن الأمر كذلك ، فكيف يمكن أن نفسّر حقيقة أنه خلال تسعة عشر عاما من الحكم العربي في قطاع غزة وفي الضفة الغربية ، فان هذه الشخصية لم تحقق أى شكل محدد أو تعبير كامل .

ان البيان المشترك الذى أصدرته مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة ، فـي ٢١ أيلول /سبتمبر ١٩٧٤ ، يوجّه ضربة الى احتمالات التوصل الى حل بناء لقضية الشخصية الفلسطينية ، وينفس الطريقة التي تبذل بها منظمة التحرير الفلسطينية جهودها للحيلولة دون تقدّم سياسي في المنطقة ، فان بعض الدول العربية ، يقلل من آمال تحقيق هذا الهدف الفلسطيني بمنح المنظمات الارهابية احتكار تمثيل الفلسطينيين وهي تعرف تماما أن هذه المنظمات لا تستطيع أن تكون طرفا في المفاوضات ، بسبب ظروفها وحقيقتها .

ليس هناك مثلا يثير الحزن ، أكثر من موقف الحكومات العربية ، الذى فرض الجمود على حالة لاجئي عام ١٩٤٨ ، مما لاشك فيه أن الكثيرين منهم قد تم امتصاصهم في اقتصاديات الدول العربية التي يعيشون فيها الآن ، ولكن كانت هناك سياسة متعمدة للحيلولة دون حدوث حل بناء لهـذه المشكلة المؤلمة لاستغلال المعاناة الانسانية لأغراض سياسية ودعائية ، واذ لم تكن المشكلة في حد ذاتها محزنة على هذا النحو ، فاني أستطيع أن أقول أنه لا شيء مضحك أكثر من عملية جمع الأموال والجهود لمنظمة غوث اللاجئين لسد العجز السنوى في ميزانياتها وذلك في وقت نجد فيه أن دول البترول العربية لديها أكبر احتياطات نقدية في العالم .

ان اسرائيل لا تنتهج هذا الطريق ، ليس فقط تجاه الـ ٦٠٠ . . . لاجيء يهودى الذين هربوا من الدول العربية محرومين من كل ممتلكاتهم ، بل وأيضا تجاه الملايين من اليهود الذين تيقوا ممن دمرهم النازى ، بموافقة المفتي الحاج أمين الحسيني ، الذى لجأ الى برلين النازية وروما الفاشية ، هؤلاء جميعا تم استيعابهم في اسرائيل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وفي ضوء الفرص الاقتصادية الهائلة الموجودة حاليا في الشرق الأوسط ، فان مشكلة اللاجئين لا بد أن تحل وهذا أمر ممكن ، لذلك لأن هناك مواقف أخرى أكثر صعوبة تتعلق باللاجئين فى أماكن أخرى من العالم قد تم حلها منذ فترة طويلة ، فاذا ما توافرت النية الحسنة التي لا يمكن حل أى مشكلة بدونها ، فان مشكلة تعويض العرب واليهود اللاجئين يمكن تسويتها . ان اسرائيل تسهم وسوف تواصل الاسهام بنصيبها في حل هذه المشكلة الانسانية المؤلمة .

ان هناك من يتنبأون بقرب الحرب على هذه الجبهة أو تلك من جبهات الشرق الأوسط ، وفيما يتعلق باسرائيل ، فاننا سوف نراعي باخلاص وقف اطلاق النار ، واتفاقيات الفصل بين القوات ، على أساس من التبادل ، الي أن تحل محلها أو تدعمها ، اتفاقية جديدة ، ولكن بنفس الطريقة فاننا سنوضح حسن النوايا القصوى في السعي لتحقيق تقدم بناء ومتوازن في المجال السياسي ، فاننا لن نخضع لابتزاز التهديدات أو حتى الحرب نفسها .

اننا نود أن نرى تقدما في الجهود الرامية الى تحقيق حل سياسي ، كهدف في حد ذاته ، وكوسيلة لتجنب الحرب ، وفي مواجهة اعادة التسلح السريع ، للجانب الآخر ، فاننا سوف نعزز قواتنا لكي نعود دون وقوع الحرب ، أو نحقق النصر اذا لا قدر الله نشبت حرب جديدة ، وفي نفس الوقت ، سوف نواصل السعي الى تسوية للصراع بالطرق السلمية . ويكلمات أخرى فاننا سوف نستعد لأسوأ الاحتمالات ونعمل من أجل أفضلها .

ولقد قال الرئيس السادات ، في أحد خطبه الأخيرة ، ان جيلنا لا بد من أن يكون راضيا بانتهاء حالة الحرب ، وان معاهدة السلام يجب أن يوقعها الجيل القادم ، واننى مندهش ، ان رجل سياسة بارز كهذا ، يمكن أن يتخلى عن الفرصة التاريخية الكبيرة لتحقيق السلام والتعاون . واننى لو اشرت أن هذه لم تكن كلمته الأخيرة ، لأن السلام يجب ألا يؤجل الى الجيل القادم ، وواجب الأجيال التي اشتركت في الحرب أن تتغلب على خلافاتها وأن تضمن السلام للأجيال القادمة ،

فلنبذل جميعا كل جهدنا لتحقيق سلام سريع في عصرنا ، وهو أمر ممكن ، ولكي نحققه ، فإن المرء قد يحتاج الى مزيد من الشجاعة ، أكثر مما هو مطلوب للذهاب الى الحرب ، فلنظهر جميعا الحكمة والشجاعة من أجل صالح كل شعوب منطقتنا .

السيد / انجى (غامبيا) (الكلمة بالانجليزية) : انه لما يسعدني أن أغتم هذه المناسبة وأضم صوتي الى زملائي الذين سبقوني ، لكي أعرب لكم عن مشاعرنا العميقة وارتياحنا البالغ لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان انتخابكم بالاجماع لهو دليل على الاحترام والثقة التي تعبر عنها الجمعية العامة تجاهكم ، وضمانة لاحترامنا وتقديرنا ، لشعبكم العظيم ، ولدولتكم العظيمة ، ونحن فخورون في الواقع بالدور الطليعي القيادي ، الذي قامت به الجزائر كدولة افريقية شقيقة ، والتي تستمر في الاضطلاع به باخلاص من أجل حماية السلام والعدالة في العالم ، ونحن لواثقون انه بفضل خبرتكم وصفاتكم وتكريسكم للسلام فان أعمال الجمعية سوف تكمل بالنجاح هذا العام .

أود أيضا أن أتوجه بالشثناء الى الرئيس السابق سعادة السنيور ليوبولد و بينيتيس ، من اكوادور ، للطريقة الفعالة التي ادار بها أعمال الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة وكذلك الدورة الطارئة السادسة .

وباسم حكومتي ، أود أيضا أن أتوجه بالشثناء والتقدير الى السكرتير العام القدير سعادة كورت فالد هايم ، الذي حظينا باستقباله في بلدنا هذا العام ، وأن نهنته لا خلاصه لمباديء الميثاق ، ولجهداته الدائبة المستمرة من أجل السلام في العالم .

وبارتياح عميق يحيى وفدنا دخول ثلاث أعضاء جدد الى المنظمة الدولية ، ونظرا لقرب المسافة بين غامبيا وغينيا بيساو ، والعلاقات التي تربط بينهما ، وتشابه شعبيهما ، فان حكومتي تعرب عن ارتياحها للترحيب بجمهورية غينيا بيساو ، وقد كانت دولتنا دائما الى جانب شعب غينيا بيساو في نضاله من أجل الحرية ونحن واثقون ان دولتنا الصغيرتين سوف تستمران في التعاون في جميع المجالات من سعادة شعبيهما ومن أجل الحفاظ على السلام والعدالة ، ان دخول غينيا بيساو في الأمم المتحدة يبشر بالأمل في أن تدخل أنغولا وموزامبيق ويحتلان المكان اللائق بهما داخل المنظمة .

وأود أيضا أن أهني غرينادا وبنجلاديش ، هاتين الدولتين الشقيقتين ، في الكومنولث ،
واتطلع الى اقامة علاقات أكثر ايجابية في التعاون بين دولتي ، من أجل اقرار السلام والتقدم
للعالم أجمع .

كما أود أن أعرب عن عميق مواساتنا لشعب وحكومة هند وراس للكارثة التي حبلت الحزن والأسى
على هذه الدولة . كما نأمل أن يستطيع شعب هند وراس التغلب على هذه المصاعب بفضل المساعدة
الدولية .

أود أن أؤكد لكم اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، الثقة التي تضعها غامبيا في الأمم المتحدة
من أجل الحفاظ ، وقرار السلام ، ولا شك أن السلام العالمي مشكلة صعبة المنال ، ولكن الحرية
والعدالة تستطيع أن تحقق هذا الهدف ، ولا يمكن أن تتحقق العدالة في نظام اجتماعي يتميز
بالظلم والاستغلال ، واننا نعرف أن النظام العالمي الاقتصادي يجب أن يعاد تنظيمه بطريقة
جذرية ، حتى يستطيع أن يعكس آمال وتطلعات أغلبية سكان العالم ، ولا سيما دول العالم الثالث
النامية .

ان الدورة الطارئة السادسة للأمم المتحدة التي اجتمعت لمناقشة مسألة المواد الأساسية
والتنمية الاقتصادية ، قد أعربت عن الاهتمام البالغ الذي عولجت به هذه المشاكل ، ان الأمم
المتحدة عليها أن تقوم بدور كبير من أجل السلام والأمن ومن أجل اقامة نظام اقتصادي عادل
ومنصف .

ان المشكلتين لا يمكن فصلهما عن بعضهما لأن الدول النامية تجاهد من أجل تحقيق الرفاهية
الاقتصادية لشعوبها ، الا أن الميزان التجاري غير العادل ، وشروط التبادل التجاري الجائرة
تعمل على تحييد جميع الجهود التي نبذلها في هذا المجال ، وفي الوقت الذي نبحث فيه عن
حلول لهذه المشاكل ، يجب ألا ننسى مصير الدول الفقيرة التي أصابتها الكوارث .

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الحرب باهظة التكاليف وخطيرة في آثارها وفي دمارها ، فمن غير
المعقول أن يلجأ أعضاء في منظمة الأمم المتحدة الى القوة والى الحرب لتسوية مشاكلها ، ان دولتي
تعارض تماما اللجوء الى القوة لتسوية الخلافات ، لأننا نعتقد أن الأمم المتحدة لديها من الوسائل
ما تستطيع ان تحل به سلميا المشاكل بين الدول .

وانه لما يشرفنا ويسعدنا ان نرى النظام الجديد في البرتغال يمنح الحرية والاستقلال للدول

والاراضي التي تحت سيطرته ، ومع ذلك لم يستطع شعب موزامبيق أن يحقق هذه الحرية وهذا الاستقلال دون تضحيات ، ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها سوف تستجيب لمطالب هذه الدول في المساعدة .

ولاشك أن هذه سوف تكون سابقة لجنوب أفريقيا التي مازالت تمارس القمع العنصرى ، ان افريقيا سوف تدعم جهودها ونضالها ، من أجل تحرير شعوب أفريقيا السوداء ، وعلى قادة جنوب أفريقيا ان يثوبوا الى رشدهم قبل أن يفوت الاوان ، كما ان النظام العنصرى لا يان سميث يجب أن يأخذ علما بهذا الموقف ، وان يعامل الأغلبية السوداء بطريقة انسانية والا لكانت الكارثة .

ان المجتمع الدولي لديه مسؤولية حماية الحقوق الانسانية ، والشعوب المضطهدة سوف تناضل دائما من أجل الحصول على استقلالها ، وقد ينتقل مسرح العمليات الحربية من الهند الصينية والشرق الأوسط الى جنوب أفريقيا . أن حكومتى تعتقد أن النضال ضد العنصرية والاضطهاد هى مشكلة ومسئولية يجب ان تواجهها جميع دول منظمة الأمم المتحدة .

اننى أود أن أشير باختصار الى مشكلة الشرق الأوسط ، ان وضع السلام الصعب الخطر فى هذه المنطقة من العالم ، لا يجب ان يشنت انظارنا عن ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، واحترام واعادة حقوق الشعب الفلسطينى ، ان الشعب الذى طرد من دولته بالقوة لا يمكن أن نتوقع منه أن يقبل الاستيلاء على أراضيه غير مشروعة ، وغير أخلاقية ، وطالما لم نستأصل السبب الأساسى لهذه المشكلة ، فان المنطقة ستظل منطقة حرب ودمار .

عندما انعقدت الدورة الطارئة للجمعية العامة ، فى نيويورك ، فى نيسان / ابريل الماضى بفضل بعد نظر الرئيس الجزائرى كانت هناك بارقة أمل أن الدول الأعضاء فى نهاية الأمر قد استيقظ ضميرها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تهدد كيان العالم الثالث ، وكان من المتوقع أن تعرب الدول المتقدمة عن مزيد من الوعي السياسى ومن الالتزامات السياسية لتحقيق أهداف التنمية ، ولكن على الرغم من هذه الامال ، فان الازمة الدولية النقدية ، والتضخم المستورد ، وتدهور شروط التبادل التجارى ، والجفاف المتزايد قد زاد من مشاكل العالم الثالث .

ان الدول الصغيرة النامية ، تحتاج لمساعدة لكي تظل طافية على السطح ، ولكن المساعدة لهذه الدول النامية يجب أن تتبعها مساعدة فنية لتحقيق هذه الأهداف ، ولا يمكن أن يكتفى

بالنصح والارشاد ، ويجب أن تسير المساعدة العاجلة جنبا الى جنب مع جهود التنمية ، ويجب أن تقوم هذه الجهود على بعض المخاطر وأن تتحمل الدول النامية هذه المخاطر .

أما فيما يتعلق بالتضخم ، فمن المؤسف أن هذه الظاهرة تزداد في الدول المتقدمة ، ويتبعها انخفاض في النشاط الاقتصادي وكساد صناعي ، ولا شك أن انخفاض التصدير مع ارتفاع الأسعار ، يسبب لكثير من الدول مشاكل اقتصادية حادة .

ان غامبيا ، جنبا الى جنب مع بعض الدول الأعضاء في منطقة الساحل الافريقي ، تقاسي من الجفاف خلال سنوات عديدة ، بسبب انخفاض نسبة هطول المطر في غامبيا ، وبذلك قلت المحاصيل في بعض المناطق ، بينما لم تنتج بعض المناطق الأخرى أى محاصيل بالمرة .

وفي الوقت الذي انخفض فيه معدل انتاج المواد الغذائية ، نجد أن ١٠ ٪ من السكان كانوا من غير الغامبيين ، أى من المهاجرين الذين قدموا من الدول المجاورة هربا من الجفاف ، ويسبب لنا ذلك مشاكل كثيرة ، ويشكل عبئا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والطبية في بلادنا ، وبينما استجابت بعض الدول الصديقة الى احتياجاتنا العاجلة الناجمة عن الجفاف ، فانه ممن اللازم أن يقوم المجتمع الدولي بجهود مكثفة اذا أردنا أن نعيد الحياة الطبيعية الى هذه الشعوب وأن نجنيها مساوىء الجفاف ، واذا أردنا أيضا أن نقوى من روح التضامن لمواجهة تحدى الكوارث الطبيعية .

ان مؤتمر قانون البحار للأمم المتحدة الذي عقد في كاراكاس بـ فنزويلا منذ شهر، والذي أُجّل أعماله بعد عشر أسابيع كما نبي أود ان أهنيء حكومة وشعب جمهورية فنزويلا، لاستقبالهما الطيب لوفد بلادى ، ان غامبيا ، دولة نامية تعتمد على الزراعة ، ولكن نظرا لطبيعة الارض الساحلية الجافة وللظروف المناخية غير الملائمة لهذا العام ، فان حكومتى مع ذلك تحاول أن تستغل المصادرات الطبيعية المتاحة لها بصورة مكثفة لكي تقدم لشعبها التقدم المادى اللازم ، ومع ذلك فقد كنا نعلق أهمية كبرى على مؤتمر كاراكاس ، لكن التقارير التي تلقيناها حتى الآن لا تدعو الا للتفاؤل الحذر ، واني لواثق أنه على الرغم من نتائج هذا المؤتمر ، فان اعلان حسن النوايا الذى ييتم هنا في الجمعية العامة ، لم يطبق تماما في مؤتمر كاراكاس ، وان وفد بلادى يعتقد ان الدول الصناعية المتقدمة تقنيا ، والتي استغلت ثروات العالم احوال سنوات عديدة تحاول أن تحافظ على الوضع القائم بين الدول الغنية والدول الفقيرة حتى تستطيع أن تمد سيطرتها على الدول الفقيرة ، ان وفد بلادى يأسف لهذا الموقف ، ويأمل أن يعمل المؤتمر عندما يستأنف أعماله على تحقيق آمال الشعوب واستغلال ثروات البحار ، وأن تعبر الدول الغنية عن حسن ارادة سياسية في ادارة شؤون العالم . ان ذلك سوف ينعكس على السلام وعلى استغلال ثروات قاع البحار من أجل صالح الانسانية جمعاء .

ان مشكلة المؤتمر الثالث لقانون البحار للأمم المتحدة ، لا تقف عند هذا الحد ، فهناك الموقف القائم بين الدول الواقعة على الساحل ، والدول الأخرى المحرومة من السواحل ، وفيما يتعلق برأى وفد بلادى ، فان أى معالجة واقعية لهذا الموضوع يجب أن توافق على اعلان رؤساء وحكومات الدول في أديس أبابا ، والذي تكرر في مقديشيو ، في بداية هذا العام ، وهذا الاعلان يعترف بسيادة الدول الساحلية على هذه المناطق الاقتصادية ، واستغلال الموارد الحيوية للمناطق المجاورة ، والدول المحرومة أيضا .

واننا نأمل أنه في مثل هذه الظروف الحالية ، فان جهود الامم المتحدة طبقا لميثاقها النبيل تعتبر مصدرا لآمالنا ، ان الانسانية ، وسيادة الدول ، ولا شك ان المساواة في السيادة بين الدول ، وتسوية المشاكل بطريقة سلمية ، سوف يسهم في اقرار السلام والتقدم والرفاهية للجميع ،

وفي هذا الصدد ، فان وفد غامبيا ليعبر عن سعادته في تأييد الاقتراح الذي تقدمت به المغرب وموريتانيا باحالة مشكلة الصحراء الأسبانية الى محكمة العدل الدولية .
وأخيرا ، أود أيضا أن أنوه الى جهود حكومتي الدائبة من أجل اقامة عهد جديد من السلام والعدل الدولي ، ونشر روح الوثام والسلام بين الدول الكبيرة لكي يشمل أيضا العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية ودول العالم الأخرى . ان السلام العالي لا يمكن أن يقوم ولا يمكن أن يعيش وسط عدد قليل من الدول الغنية وأغلبية من الدول الفقيرة ، لذلك يجب أن نعمل على ايجاد حلول لهذه المشاكل من أجل صالح المجتمع الدولي .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : ممثل الشيلي ، طلب أن يمارس حق الرد .
وأود أن اذكر السادة الاعضاء بأن الجمعية العامة في جلستها العامة ٢٢٦ قررت أن حق الرد يجب ان يحدد بعشر دقائق .
وانني ادعو ممثل الشيلي للتحدث .

السيد برييتو (الشيلي) : (الكلمة بالاسبانية) : ان جمهورية أوكرانيا السوفياتية ، انطلاقا مما فرض عليها في موسكو ، وكل من يسير في فلكها كررت الالهانات التي سمعت هنا ، فيما يتعلق بشيلي .

ونحن نشعر بالعرفان لهذه الجمهورية لا عطاءنا هذه الفرصة لكي نعلن للعالم كله الحقيقة ، ان حكومة بلادي ، بدون أى أسباب علمية ، تتهم بالفاشية ، ولنبدأ بتحديد وتعريف الفاشية ، ان الفاشية وفقا لتعريف بينيتو موسوليني نفسه هي كمايلي : ان كل شيء في الدولة ولا شيء خارج الدولة ولا شيء ضد الدولة .

وانني أطلب منكم أن تفكروا وأن تحددوا من هم الفاشيون؟ هل نحن أم أولئك الذين يهاجموننا؟

ان الفاشية تتضمن الشمولية ، ومفهوم الشمولية معروف لنا جميعا وهو ما فرضه السوفيات فسي أجزاء كثيرة من العالم ، ومع ذلك فان هؤلاء الرجال قياصرة جدد في عصرنا الجديد ، يتحدثون عن الديمقراطية .

ومن الواضح أنه الى جانب أنهم فاشيون ، يودون أن يتهموا حكومة الشيلي بأنها نازية ،
وانهم يشعرون بالرعب خشية أن يتذكر العالم الحلف بين السوفيات وهتلر في عام ١٩٣٩ ، الأمر
الذي مكن هتلر من مهاجمة أوروبا ، معنى ذلك أن السوفيات ومن يسيرون في فلكهم ، كانوا دائما
على استعداد للوصول الى اتفاقيات مع الشيطان نفسه ، وقد فعلوا ذلك ، وكان ذلك مناسبا
لمصالحهم .

ان حكومتي تقف ضد الشمولية التي تضم كل عناصر الفاشية والنازية والاستعمار ، ولعله من
الأمر التي تشير الدهشة ، أن حكومات ديمقراطية فعلا يمكن أن تقبل هذه الوصاية ، لأنها
في المدى الطويل سوف تصبح ضحية لقصر نظرها .

ان هذه التجربة حدثت بالفعل في بلادي ، وهذا هو السبب في أنهم يهاجموننا باعتبارنا
شهداء على ما وقع في الشيلي .

انهم يتحدثون عن تصميم الشعب وحقه في تقرير المصير ، وان ما حدث في تشيكوسلوفاكيا
والمجر ، شاهدان على هذا الزيف الجديد .

ان حكومة الشيلي تتهم أيضا بأنها لا تلاحظ ولا تراقب وحقوق الانسان ، ولا يمكن أن يكون
هناك ما هو أبعد عن الواقعية ، ويشرفني شخصا أن أكون وزير العدل في مجلس الوزراء الذي
عين في ١٢ من أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، ولقد استطعت أن ألاحظ كيف أنه من البدايات
وحتى في المعركة ، فان الاهتمام الرئيسي للعسكريين كان الاهتمام بكل حقوق الانسان ، وفي
نفس ذلك الوقت ، عندما كانت هناك معارك وأشياء دامية ، فاننا لم نسمح بالأسيب التي لا تتفق
مع مبادئنا الانسانية .

ولتحليل سلوك دولة ما ، فيما يتعلق بحقوق الانسان ، لا بد للمرء ألا يأخذ في الاعتبار
قضايا فردية عابرة تخرج عن نطاق سيطرة أي حكومة ، مهما كانت هذه الحكومة ديمقراطية ،
ان الشيء الأساسي ، هو أن نأخذ في الاعتبار ما اذا كان ذلك جزءا من الفلسفة أو أسلوب
الحكم ، وهنا يقع الخلاف ، وهو واضح تماما ، بين ما حدث في شيلي ، وبين الدول التي تدور
في الفلك السوفياتي ، ان فلسفتنا الانسانية واحترامنا الأساسي ، للقيم الأساسية للفرد ،
مكننا ، ومكنت أولئك الذين كانوا يهددون روح الشيلي ، أن يقدموا الى المحاكمة أمام محاكم

انشئت منذ أكثر من ٥٠ عاماً ، مع كل الضمانات في الدفاع ووفقاً لاجراءات متبعة منذ سنوات طويلة في بلادي .

ومن ناحية أخرى ، فاننا نجد هناك اختلافاً كبيراً في الدول التي تدور في الفلك السوفيياتي فمثل هذه العمليات لا تتضمن أى قوانين أو قواعد قانونية ، انما تعتبر الدولة أن ذلك فـسـيـ مصـلـحـتـها ، وأن أى شخص يدان فان أفضل ما يتم عمله بالنسبة له هو أن يرسل الى مصحة نفسية ، ونذكر في هذا الصدد سولزبينيتشن ، وخطبه وكلماته يمكن أن تثير الدموع حيث تظهر آلام البشرية التي تعرضت للانزلال ، وفي كل دورة من دورات الجمعية العامة نستمتع الى خطاب ، ولكن هل هذه الخطب تكفي للقضاء على آلام البشر الذين يضطهدون في اطراف حدود الاتحاد السوفيياتي ، والشعوب المختلفة والأمم التي تخضع للأعمال الامبريالية الاجرامية السوفياتية ، اننا لا نحتاج الى أى شاهد ولكن هناك شاهد من أنفسهم وهو أوكراني ، نيكيتا خروشوف ، الذى نجد أنه في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيياتي ، ندد بكل جرائم الحزب الشيوعي ، وكذلك فان أحدى الجمهوريات كانت في وقت من الأوقات تريد أن تكون مستقلة ذاتياً ولكنها خضعت بالقوة فيما بعد ذلك ، واصبحت على ما هي عليه الآن جزءاً من الاتحاد السوفيياتي .

وفيما يتعلق بموت الرئيس السابق آليندى ، فاننا كشييليين ، نشعر بالأسف ، ولكن ذلك هو المسؤولية الوحيدة لأولئك الذين شجعوا اليقضاء وقد موا الأسلحة لآليندى ، حتى يمكن القيام بهذه الجريمة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٠٠